وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

علاقات دولية

الموضوع:

السياسة الخارجية الروسية الجديدة في افريقيا

مذكرة تخرّج من متطلّبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص : علاقات دولية

❖ من إعداد الطالبة :

عوير يسمين.

❖ تحت إشراف:

لراري علي.

السنة الجامعية 2024 /2025

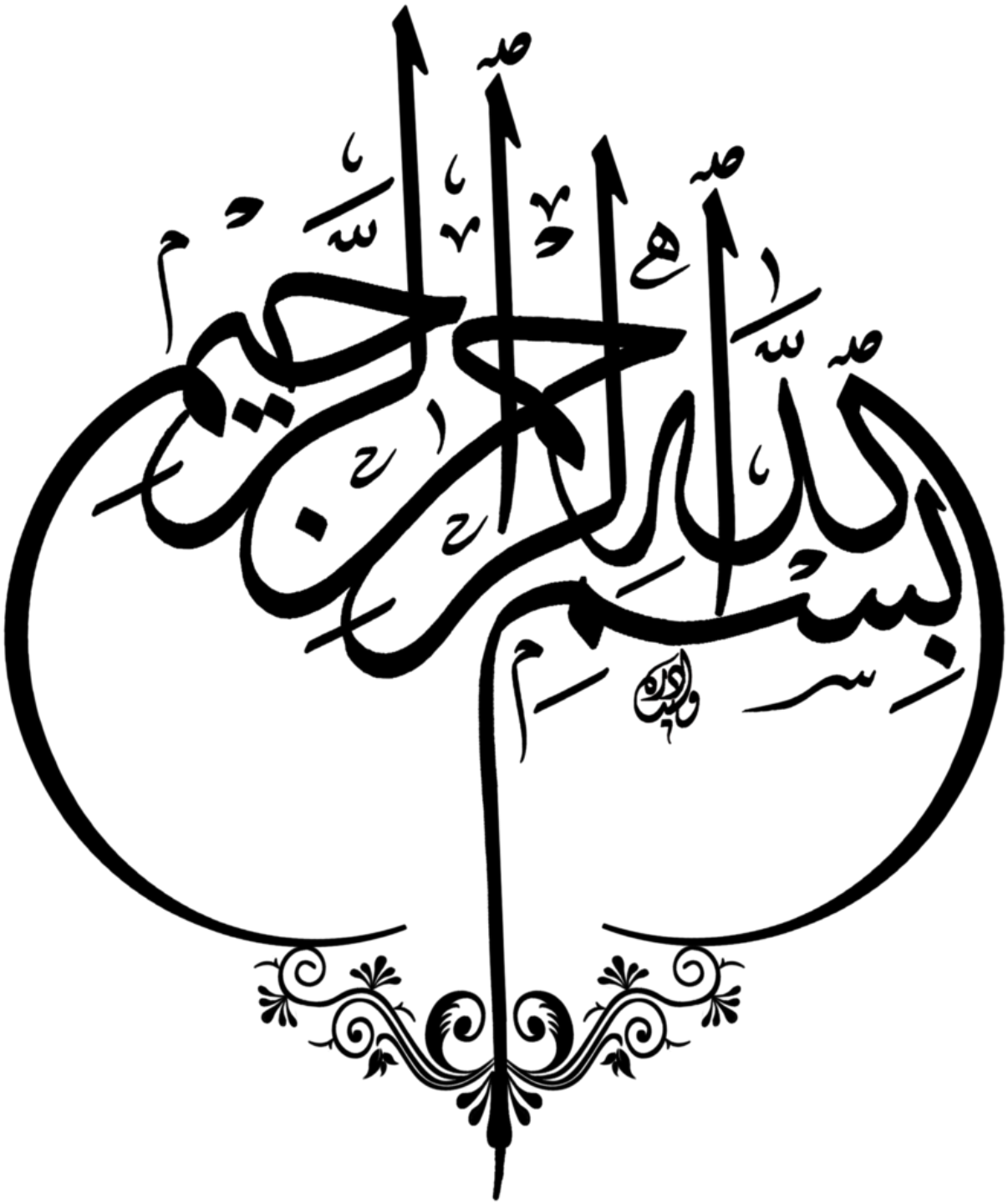
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

بداية أحمد الله عز وجل أن وفقني لإتمام هذه المذكرة وعملا يقول النبي صلى الله عليه وسلم : " من لم يشكر الناس لم يشكر الله ومن أسدى لكم معروفا فكافئوه فإن لم تستطيعوا فادعوا له "

يشرفني ان أتقدم بجزيل الشكر وثنائي الخالص للأستاذ الفاضل " لراري علي" المشرف على هذه المذكرة.

أسأل الله أن يجزيه خير الجزاء وأن يبارك في عمره وعمله كما أتوجه بالشكر الى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة لتواضعهم لمناقشة هذه المذكرة وتقييمها

إهداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع

إلى من وهبوني الحياة والأمل، والنشأة على شغف الاطلاع والمعرفة، ومن علموني أن أرتقي سلّم الحياة بحكمة وصبر؛ برا، وإحسانًا، ووفاء لهما والدي العزيز، ووالدتي العزيزة.

إلى من وهبني الله نعمة وجودهم في حياتي إلى العقد المتين من كانوا عونا لي في رحلة بحثي: أخي وأخواتي.

وأخيرًا إلى كل من ساعدني، وكان له دور من قريب أو بعيد في إتمام هذه الدراسة.

سائلة المولى أن يجزي الجميع خير الجزاء في الدنيا والآخرة.

ثم إلى كل طالب علم سعى بعلمه، ليفيد الإسلام والمسلمين بكل ما أعطاه الله من علم ومعرفة.

عوير يسمين.

ملخص الدراسة

تتبنى روسيا في السنوات الأخيرة سياسة خارجية جديدة تجاه إفريقيا تقوم على توسيع نفوذها الاستراتيجي والسياسي لمواجهة العزلة الدولية التي فرضها الغرب، خاصة بعد الأزمة الأوكرانية ؛ وتركز هذه السياسة على ثلاثة محاور رئيسية : التعاون العسكري، الشراكة الاقتصادية، والحضور الدبلوماسي المكثف ، فعلى الصعيد الأمني، أصبحت روسيا شريكًا أساسيًا لدول الساحل (مالي، النيجر ، بوركينا فاسو)، من خلال تقديم الدعم العسكري واللوجستي والتدريب، مع الاعتماد على قوات شبه نظامية مثل **فاغنر**التي تم استبدالها مؤخرا "فيلق إفريقيا" لضمان استمرارية الوجود العسكري الروسي في المنطقة، وفي الجانب الاقتصادي، تعمل موسكو على تعزيز تعاونها مع الدول الإفريقية في مجالات الطاقة التعدين، الزراعة، والبنية التحتية، حيث عقدت اتفاقيات تعاون نووي مع أكثر من 20 دولة إفريقية، وزادت من صادرات الحبوب والأسمدة، خاصة في ظل الأزمة الغذائية العالمية، أما دبلوماسيًا، فتكثّف روسيا من تواصلها مع القادة الأفارقة عبر قمم ثنائية مثل قمة روسيا – إفريقيا، وتقوم بتحركات سياسية متكررة لوزير خارجيتها في القارة لتعزيز هذه الشراكات ،رغم هذا الزخم، تواجه روسيا تحديات واضحة مثل محدودية استثماراتها مقارنةً بالصين أو الغرب، إضافة إلى الصراعات الداخلية ببعض الدول الإفريقية التي تعيق تنفيذ المشاريع، ومع ذلك، تُعد هذه السياسة جزءًا من توجه روسي طويل المدى لإعادة بناء نفوذها العالمي انطلاقًا من القارة الإفريقية، عبر تحالفات مبنية على المصالح المتبادلة والابتعاد عن الهيمنة الغربية التقليدية.

الكلمات المفتاحية:

السياسة الخارجية، التعاون العسكري، الشراكة الاقتصادية، الوجود الدبلوماسي، النفوذ الروسي في إفريقيا

Abstract

In recent years, Russia has strategically recalibrated its foreign policy in Africa, seeking to reassert itself as a global power by deepening its footprint across the continent. This renewed engagement is driven by Moscow's desire to counter Western isolation, particularly in the wake of the Ukraine conflict, by forging multidimensional partnerships rooted in pragmatism and mutual interest. The approach rests on three key pillars: robust military collaboration, expansive economic ventures, and high-level diplomatic outreach. Militarily, Russia has positioned itself as a central security ally for Sahel nations- especially Mali, Niger, and Burkina Faso offering training, equipment, and operational support. The transition from the notorious Wagner Group to the state-backed "Africa Corps" signals a more structured and enduring military presence. On the economic front, Russia is steadily expanding its influence through strategic investments in energy, nuclear cooperation, agriculture, and infrastructure development. Notably, it has inked nuclear agreements with over 20 African states and increased food and fertilizer exports as part of its broader soft power strategy. Diplomatically, Moscow has amplified its presence through summits like the Russia- Africa Forum and a series of high-profile visits by Foreign Minister Sergey Lavrov, aiming to portray Russia as a reliable, non- colonial partner. Yet, despite these efforts, Russia's ambitions face tangible constraints, including relatively modest investment levels compared to China or the EU, as well as instability in some partner states. Nevertheless, this recalibrated policy reflects a calculated, long-term strategy to establish Russia as a decisive player in Africa's future-one that challenges the traditional dominance of Western powers through tailored engagement, strategic symbolism, and the promise of sovereign partnership.

Keywords : Military Cooperation, Russian Influence in Africa, Economic Partnership, Diplomatic Presence, Foreign Policy.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وعرفان	
اهداء	
فهرس المحتويات	
مقدمة	أ-د
الفصل الأول: السياق المفاهيمي والنظري حول السياسة الخارجية الروسية.	
المبحث الاول :ماهية السياسه الخارجية .	7
المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية.	7
المطلب الثاني: مبادئ وخصائص السياسة الخارجية .	10
المطلب الثالث: النظريات المفسرة للسياسة الخارجية الروسية .	12
المبحث الثاني: السياسة الخارجية الروسية: محاولة للفهم .	24
المطلب الأول: مراحل تطور السياسة الخارجية الروسية.	25
المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية الروسية.	33
المطلب الثالث: مبادئ وأهداف السياسة الخارجية الروسية.	40
المبحث الثالث: التحديات الجديدة في السياسة الخارجية الروسية.	47
المطلب الأول: تأثير الحرب الأوكرانية على السياسة الخارجية الروسية.	49
المطلب الثاني: الخارطة الجديدة للسياسة الخارجية الروسية.	56
الفصل الثاني: دراسة تحليلية لأبعاد السياسة الخارجية الروسية في إفريقيا .	
المبحث الأول: أهمية القارة الإفريقية بالنسبة لروسيا.	63
المطلب الأول : الأهمية السياسية.	66

المطلب الثاني : الأهمية الاقتصادية والعسكرية.	70
المبحث الثاني :الأدوار الروسية في القارة الإفريقية.	73
المطلب الأول: الدور الروسي أثناء الحرب الباردة	76
المطلب الثاني :الدور الروسي بعد الحرب الباردة.	78
المبحث الثالث: السياسة الخارجية الروسية في أفريقيا: الأدوات والأهداف.	83
المطلب الأول :الأهداف والأدوات الاقتصادية.	84
المطلب الثاني :الأهداف والأدوات العسكرية.	86
المطلب الثالث :الأهداف والأدوات السياسية.	90
المطلب الرابع : استنتاجات الفصل الثاني.	93
الخاتمة	96
قائمة المصادر و المراجع	99

مقدمة

تلعب السياسة الخارجية دورا محوريا في تعزيز مكانة الدولة على الساحة الدولية فيما يضمن تحقيق المصالح الاستراتيجية ، وتختلف هذه السياسات تبعا لعدة عوامل داخلية وخارجية ، تؤثر على تحديد استراتيجيات كل دولة .. بناء على الظروف الجيوسياسية ،الاقتصادية، الثقافية والعسكرية ،مما يؤدي الى تباين واضح في أهداف واساليب السياسة الخارجية لها ، وتشكل السياسات الخارجية للقوى الكبرى جزءا حاسما في تحديد النظام العالمي ، حسب التوجهات السياسية، القدرات الاقتصادية ، والعسكرية .. وبعد انتهاء المواجهة بين القطبين المتصارعين (المعسكر الرأسمالي والمعسكر الاشتراكي) بتفكك الاتحاد السوفياتي وظهور نظام عالمي جديد (الأحادية القطبية) الذي أحدث تغييرا جذريا في تاريخ العلاقات الدولية.

وبسبب هذا التداخل حاولت روسيا تغيير مجريات سياستها الخارجية بإحداث تغييرات جوهرية تتلاءم مع عصر العولمة وحرية الأسواق ، فقد اعتمدت روسيا في سياستها الخارجية عدة دوائر تعتمد على مراحل نموها ومدى استقرارها السياسي والاقتصادي والهدف الأساسي من كل هذا هو تحقيق استراتيجية أمنية روسية بعيدة المدى.

وفيما يخص السياسة الخارجية الروسية الجديدة في القارة الإفريقية فيصعب جدا فهم دوافعها ، وخاصة بعد تفاقم الوضع الدولي والصراع الحاد بين الغرب وروسيا(الحرب مع أوكرانيا) هذا ما أدى الى زيادة أهمية دول الشرق الأدنى والأوسط وشمال أفريقيا في السياسة الخارجية والمالية والتجارية والعسكرية لروسيا.

1. أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية:

الأهمية العلمية لدراسة موضوع السياسة الخارجية الروسية الجديدة في إفريقيا تتجلى في عدة جوانب، حيث أنها تساهم في تطوير فهم أعمق للنظام الدولي وتفاعلات القوى الكبرى مع القارة الإفريقية ، هذه الدراسة تقدم رؤى جديدة وتساهم في تطوير مجالات متنوعة من العلوم السياسية، العلاقات الدولية، والجغرافيا السياسية.

ومن خلال هذه الدراسات يمكن للباحثين تحليل استراتيجيات القوى الكبرى في العالم الحديث ، وفهم تأثير هذه السياسات على الاستقرار الإقليمي والنظام الدولي بشكل أوسع.

الأهمية العملية:

تحمل دراسة السياسة الخارجية الروسية الجديدة في افريقيا أهمية عملية كبيرة على عدة مستويات ،بالنسبة للباحثين في مجال العلاقات الدولية ، أو حتى القطاع الخاص والمستثمرين وتتجلى هذه الأهمية في عدة جوانب رئيسية أهمها : فهم التغيرات الجيوسياسية وتأثيرها على الأمن الإقليمي والدولي، فمثلاهذه الدراسة تمكن صانعي السياسات في الدول الأخرى من التنبؤ بالتحديات الأمنية التي قد تنتج عن زيادة النفوذ الروسي، سواء عبر الصراعات الإقليمية أو من خلال دعم أنظمة سياسية معينة.

دراسة السياسة الخارجية الروسية في افريقيا تحمل أهمية عملية على عدة مستويات فهي لا تساعد فقط في فهم الديناميكيات الجيوسياسية والاقتصادية ،ولكنها تقدم أيضا رؤى حول كيفية تحسين صنع السياسات وتعزيز التنمية وتأمين المصالح الوطنية للدول الإفريقية.

2. **أسباب اختيار الموضوع:**

الأسباب الذاتية:

-الاهتمام الشخصي وتوافق الموضوع مع التوجهات العلمية والمهنية.

-الرغبة في فهم سياسات القوى الكبرى وكيفية استخدام أدوات السياسة الخارجية لتعزيز مصالحها في مناطق مختلفة من العالم.

السياسة الخارجية الروسية شهدت تغيرات حديثة خلال السنوات الأخيرة وخاصة فيما يتعلق بالظروف السياسية الراهنة : الصراع في أوكرانيا..

هذه التغيرات تجعل الموضوع جاذبا للبحث للذي يرغب في دراسة التطورات الحديثة في السياسة العالمية وتأثيرها على العلاقات الدولية.

-الرغبة في المساهمة في فهم العلاقات الروسية الافريقية حيث أنها لم تكن تحظَ باهتمام كبير في الأبحاث الأكاديمية مقارنة بالعلاقات الافريقية مع الصين أو الغرب ،لذلك وددت محاولة سد الفجوة المعرفية من خلال دراسة هذا الموضوع وتقديم مساهمة جديدة في مجال الأبحاث الأكاديمية.

الأسباب الموضوعية:

تتمثل الأهمية الموضوعية للدراسة في معرفة توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه القارة الأفريقية ، وذلك من خلال دراسة اطار نظري يتضمن مجموعة من التعريفات المتعلقة بالموضوع،والتطورات

السياسية الراهنة ، ومحاولة استخلاص مجموعة من النتائج حول الأهداف الرئيسية التي تسعى اليها روسيا من سياستها الخارجية في افريقيا (المصالح والأهداف) ومدى تأثيرها على ساحة العلاقات الدولية.

3. إشكالية الدراسة:

كيف تسعى روسيا من خلال سياستها الخارجيه الجديده في افريقيا الى تحقيق اهدافها الاستراتيجيه في ظل التنافس الجيوسياسي المتزايد؟

الأسئلة الفرعية:

-كيف يمكن فهم السياسة الخارجية الروسية؟ وما هي الاستراتيجيات الروسيه لتعزيز نفوذها على الساحة الدولية؟

-ما هي الملامح الاساسيه للسياسة الخارجية الروسية؟ وكيف تعكس التغيرات الجيوسياسية والاقتصادية؟

-ما هو مسار تطور العلاقات الروسية الافريقية وهل تستطيع فعلا روسيا فرض نفسها وكسب القارة الافريقية كورقة ربح في ظل الاوضاع السياسيه الراهنة؟

4. الفرضيات:

-سعي روسيا لاثبات مكانتها في الساحة الدولية يزيد من امكانية تقليص الدور الريادي لأمريكا.

-تعكس السياسة الخارجية الروسية مزيجا من الطموح الاستراتيجي، والمصالح الوطنية، والنفوذ الاقتصادي.

-القدرة على كسب نفوذ اكبر في افريقيا شريطة الاستثمارفي استراتيجية فعالة تتماشى مع احتياجات الدول الافريقية ومصالحها.

5. منهجية الدراسة:

تتطلب دراسة السياسة الخارجية الروسية الجديدة في إفريقيا مناهج ومقاربات متعددة لفهم أبعادها المختلفة، وتحليل تطورها عبر فترات زمنية متتالية. في هذا السياق، تم توظيف ثلاثة مناهج رئيسية لتقديم تحليل شامل لهذه السياسة:

<u>المنهج التاريخي</u>

يعتمد المنهج التاريخي على دراسة تطور السياسة الخارجية الروسية تجاه إفريقيا عبر المراحل الزمنية المختلفة، مع التركيز على العوامل التي أثرت فيها، بدءاً من فترة الحرب الباردة وحتى الحقبة الحالية. يهدف هذا المنهج إلى تحليل استمرارية وانقطاع الأدوار الروسية، من دعم حركات التحرر ومناهضة الاستعمار خلال الاتحاد السوفيتي، إلى إعادة صياغة العلاقات مع الدول الإفريقية في مرحلة ما بعد

الحرب الباردة. يساعد هذا المنهج في فهم الجذور التاريخية للسياسة الحالية وتحديد طبيعة المصالح الروسية المتجددة في القارة.

المنهج الوصفي

يستخدم المنهج الوصفي لتحليل الظواهر السياسية والاقتصادية والعسكرية التي تشكل ملامح السياسة الخارجية الروسية في إفريقيا. يعتمد هذا المنهج على جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بممارسات روسيا في القارة، مثل توقيع الاتفاقيات الاقتصادية، تعزيز التعاون العسكري، وعقد القمم الروسية–الإفريقية. كما يتيح هذا المنهج فهم طبيعة الأدوات التي تستخدمها روسيا لتحقيق أهدافها، بما في ذلك القوة الناعمة، الدبلوماسية، والمساعدات التنموية، ما يسمح بوصف دقيق للمشهد الراهن.

منهج دراسة الحالة

يعتمد هذا المنهج على تحليل نماذج محددة من العلاقات الروسية–الإفريقية لفهم كيفية تطبيق روسيا لسياستها الخارجية في الواقع. يتم التركيز على حالات معينة، مثل علاقات روسيا مع دول مثل جمهورية إفريقيا الوسطى، السودان، أو الجزائر، حيث يمكن ملاحظة أدوات السياسة الخارجية الروسية وتأثيرها بشكل عملي. يتيح هذا المنهج تعميق الفهم من خلال دراسة تجارب محددة تسلط الضوء على النجاحات والتحديات التي تواجه روسيا في تحقيق أهدافها.

خلاصة

إن توظيف هذه المناهج الثلاثة يضمن تقديم رؤية شاملة ومتكاملة حول السياسة الخارجية الروسية الجديدة في إفريقيا. فبينما يركز المنهج التاريخي على السياق الزمني والجذور، يتيح المنهج الوصفي تحليل الوضع الراهن، ويأتي منهج دراسة الحالة ليقدم أمثلة عملية تعكس واقع العلاقات الروسية–الإفريقية. الجمع بين هذه المناهج يساهم في تقديم تفسير دقيق وموضوعي لهذه السياسة، ما يعزز فهمنا للأهداف الاستراتيجية والأدوات التي تعتمد عليها روسيا في تعزيز نفوذها داخل القارة الإفريقية.

الفصل الأول

السياق المفاهيمي والنظري حول السياسة الخارجية الروسية

السياق المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية الروسية يعتمد على مجموعة من العوامل التي تعكس توجهاتها الاستراتيجية والدبلوماسية في النظام الدولي،تتأثر هذه السياسة بموروث تاريخي عميق يعود إلى العصور الإمبراطورية والسوفيتية، حيث لعبت روسيا دورا محوريا في الشؤون الدولية، ومع تفكك الاتحاد السوفياتي اتخذت السياسة الخارجية الروسية منحى مختلفا، ساعية إلى إعادة بناء نفوذها على الساحة العالمية من خلال مجموعة من الأدوات الدبلوماسية، الاقتصادية، والعسكرية.

في الجانب النظري، تستند السياسة الخارجية الروسية إلى عدد من المدارس الفكرية التي تتراوح بين الواقعية، التي تركز على تعزيز القوة والمصالح الوطنية، وبين التوجهات الأوراسية التي تسعى إلى تكريس مكانة روسيا كجسر بين أوروبا وآسيا، هذه السياسة تستجيب للتغيرات في النظام الدولي وتسعى للحفاظ على توازن القوى مع الغرب، وفي نفس الوقت تعزيز العلاقات مع دول الشرق الأوسط، إفريقيا، وآسيا الوسطى.

لذلك، يعتمد المفهوم الروسي للسياسة الخارجية على تعزيز المصالح القومية، تحقيق الاستقرار الداخلي، ومواجهة التحديات الدولية من خلال بناء شراكات استراتيجية متعددة، بما في ذلك توسيع نفوذها في مناطق مختلفة مثل إفريقيا لتعزيز موقعها الجيوسياسي.

المبحث الأول: ماهية السياسة الخارجية الروسية

تمثل السياسة الخارجية الروسية أداة رئيسية لتحقيق مصالح الدولة الروسية على الساحة الدولية، حيث تعكس توجهاتها الديناميكيات الجيوسياسية، الأيديولوجية، والاقتصادية التي ترتبط بمكانة روسيا كقوة عظمى. لفهم هذه السياسة، من الضروري تحليل جذورها، مبادئها، وآليات تنفيذها، خاصة في ظل التحولات التي شهدتها منذ انهيار الاتحاد السوفيتي وحتى اليوم.

تتميز السياسة الخارجية الروسية بطابعها البراغماتي، الذي يسعى إلى تحقيق التوازن بين الحفاظ على الأمن القومي، استعادة النفوذ العالمي، وتعزيز المصالح الاقتصادية. كما أنها تتأثر بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، مثل التاريخ الإمبراطوري الروسي، الموقع الجغرافي، والأحداث العالمية التي شكلت البيئة الدولية.

في هذا السياق، تتعدد أدوات السياسة الخارجية الروسية، بدءاً من القوة الصلبة التي تشمل التعاون العسكري وصادرات الأسلحة، وصولاً إلى القوة الناعمة التي تتجلى في الدبلوماسية العامة، الثقافة، والإعلام. وتظهر هذه الأدوات جلياً في تعامل روسيا مع مختلف المناطق العالمية، ومنها القارة الإفريقية، التي أصبحت محوراً استراتيجياً للسياسة الخارجية الروسية في العقود الأخيرة.

يتطلب تحليل ماهية السياسة الخارجية الروسية التطرق إلى المبادئ التي تحكمها، مثل حماية السيادة الوطنية، تعزيز التعددية القطبية، ومواجهة النفوذ الغربي. كما يستدعي دراسة المؤسسات المسؤولة عن صياغة هذه السياسة وتنفيذها، بما في ذلك وزارة الخارجية، القيادة العسكرية، وشركات الدولة الكبرى التي تلعب دوراً محورياً في تعزيز المصالح الاقتصادية الروسية.

في هذا المبحث، سيتم تقديم رؤية شاملة حول ماهية السياسة الخارجية الروسية من خلال دراسة مرتكزاتها النظرية، تطورها عبر الفترات الزمنية المختلفة، والآليات التي تعتمدها لتحقيق أهدافها الاستراتيجية. يعتبر هذا التحليل أساسياً لفهم كيف تسعى روسيا إلى إعادة تعريف موقعها في النظام الدولي وتعزيز نفوذها، سواء في القارة الإفريقية أو في مناطق أخرى من العالم.

المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية

تشير معظم الدراسات إلى غياب تعريف شامل للسياسة الخارجية باعتبارها فرعا من العلوم السياسية، حيث أن بعض تعريفات السياسة الخارجية تتسم بالعمومية ومع ذلك، تتفق أغلب هذه التعريفات على أن السياسة الخارجية تهدف إلى تحقيق الأهداف المرجوة للوحدة الدولية في تفاعلها مع الوحدات الأخرى، بناء على الاستراتيجيات التي يضعها صانع القرار والمؤسسات المعنية بصنع القرار، مع الأخذ

في الاعتبار نوع وخصائص النظام السياسي للدولة المعنية،ومع تطور النظام الدولي والتحولات السياسية والتكنولوجية، أصبح مفهوم السياسة الخارجية أكثر وضوحاً من حيث الأهداف، الوسائل، والمناهج المتبعة.

هذا التطور أتاح تعدد التعريفات تبعا للمنطلقات الفكرية المختلفة..في النهاية، تهدف السياسة الخارجية إلى تحقيق المصلحة العليا للدولة من خلال استراتيجيات محددة، تأخذ بعين الاعتبار تفاعل الفعل ورد الفعل والمصلحة، وعليه، فإن المحددات المفاهيمية للسياسة الخارجية تتشكل من مجموعة مواقف تهدف إلى تكييف العوامل الإقليمية والدولية لخدمة مصالح الدولة وتحقيق أهدافها. وتكمن أهمية الدراسة في التركيز على مفهوم السياسة الخارجية، والمنطلقات الفكرية التي أسست لهذا المفهوم، مع تسليط الضوء على عملية صناعة السياسة الخارجية [1]، فنجد أن جيمس دورتي و روبرت بالستغراف ، يقولان أن:"العلاقات الدولية ليست هي مجرد السياسات الخارجية لمجموعة الدول ، إذ أن مفهوم السياسة الخارجية يشير إلى تنفيذ وتشكيل وتقويم الاختيارات السياسة الخارجية في دولة واحدة على أساس مصالح أو وجهة نظر هذه الدولة فقط ، فإنّ السياسة الخارجية لهذه الدولة أو تلك لها جذورها الداخلية بغض النظر عن مدى البعد الدولي لهذه السياسة ، إذ أن السياسة تصنع في داخل الدولة بينما العلاقات الدولية تجري في الخارج في مكان ما"[2] .

أما جيمس روزيناو فيعرّف السياسة الخارجية على أنها: " جزء من السلوك المتكيف للمجتمعات الوطنية التي تحركه باتجاه بيئاتها الخارجية من الحفاظ على تدفقه لبنياتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية بالحدود المقبولة، والسلوك المتكيف هنا يتم توضيحه من خلال الاشارة للجهد المبذول الذي يحافظ على الوضعيات الملائمة في البيئة الخارجية والمحاولة على تغيير الوضعيات التي لا تلائم الوحدة الدولية"، أما دانيال باب فيعرف السياسة الخارجية على أنها :" مجموع منتظم للأفعال التي تتبعها الدولة في صياغة سياستها الخارجية، والسياسة الخارجية هي الاهداف الموجهة بشكل منتظم من الافعال التي تقوم بها الدولة من أجل انجاز أهداف السياسة الخارجية"[3] .

---

[1] احمد نوري النعيمي،السياسة الخارجية، (بغداد :الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة،2009م،ص21.

[2] جيمس دورتي ،**النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**،ترجمة د.وليد عبد الحي،بيروت:دار النهضة العربية 2008م،ص307.

[3] زهير بوعمامة،**أمن القارة الأوروبية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة**،دار الوسام العربي للنشر والتوزيع ، الجزائر،2010 ،ص31.

لذلك، انطلق أساتذة العلاقات الدولية من أن مفهوم السياسة الخارجية يرتبط بثلاثة أبعاد أساسية [1]:

1. البيئة الخارجية التي تعمل فيها الوحدات السياسية.

2. مجموعة الالتزامات الخارجية التي تعبر عن مصالح الوحدة السياسية، والتي يتم تحديدها ضمن إطار الأهداف والغايات المحددة.

3. قدرات الدولة وإمكاناتها من القوة اللازمة لتنفيذ هذه الالتزامات وتحقيق الأهداف.

أما الأستاذ فاضل زكي محمد ،فقد عرّف السياسة الخارجية على أنها "الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة ما مع غيرها من الدول"[2] .

يمكن ملاحظة أن هذه المجموعة من التعريفات تنظر إلى أن السياسة الخارجية كسلوك للدولة تجاه بيئتها الدولية، والذي قد يتخذ أشكالاً متعددة، غير أن الانتقاد الموجه لهذا المنظور هو إغفاله للوحدات الدولية غير الدول، حيث يركز فقط على الدولة كفاعل وحيد، في حين أن نطاق وحدات السياسة الخارجية أصبح يشمل فاعلين آخرين الى جانب الدول.

وهناك ثلاث اتجاهات لدراسة مفهوم السياسة الخارجية:

-**<u>الاتجاه الاول :</u>** عرف السياسة الخارجية من خلال انها سلوك صانع القرار:

يؤكد هذا الاتجاه على صانع القرار ويعطيه اهمية كبيرة في تحليل السياسة الخارجية لأي دولة، من اهم روادها ريتشارد سنايدر، الذي تحدث أن سلوك الدولة هو سلوك الاشخاص الذين يعملون باسمها[3].

وكذلك هولستي الذي عرف السياسة الخارجية بأنها "أفعال الدولة اتجاه محيطها الخارجي والظروف المحيطة بعملية صناعة القرارات هي التي تؤدي لاتخاذ هذه الافعال من جانب الدول"[4] .

نقد: يعاب على هذا الاتجاه ارتباطه الوثيق بصناع القرار وسلوكياتهم فالسياسة الخارجية اشمل من أن تتحكم فيها هذه التوجهات التي يفرضها صناع القرار داخل الدول.

---

[1] كريس براون، فهم العلاقات الدولية،ترجمة مركز الخليج للأبحاث،الإمارات،2004،ص85.

[2] زهير بوعمامة ،مرجع سابق ،ص29.

[3] محمد السيد سليم،**تحليل السياسة الخارجية**،ط2،القاهرة:مكتبة النهضة العربية،1998،ص7.

[4] K.J.Holsti International politics, frome work for analysis englewood cliffs:prentice-hall, 1972,p2.

-**الاتجاه الثاني :** عرفها على انها مجموعة من البرامج:

يذهب هذا الاتجاه الى تعريف السياسة الخارجية بربطها بالأهداف التي تسعى وتحاول الدول تحقيقها خارج حدودها الاقليمية، ومن رواد هذا الاتجاه نجد كل من بلاوندا ولتون الذي يرى انها : "منهج تخطيط للعمل يطوره صانعوا القرار في الدولة اتجاه دول أو وحدات دولية ... بهدف تحقيق اهداف محددة في اطار المصلحة الوطنية .

-**الاتجاه الثالث:** عرفها على انها نشاط :

يتبنى هذا التعريف كل المنظرين اللذين ترسخت لديهم أن السياسة الخارجية ماهي الا نشاطات وافعال تقوم بها الدولة وكيفية ممارستها مع غيرها من الدول الاخرى في اطار الظروف التي أثرت عليها سواء كانت داخلية أو خارجية،"هناك اهداف رئيسية لكل لدولة خارجيا كالمحافظة على استقلال الدولة وسيادتها، زيادة قوة الدولة سياسيا، اقتصاديا وعسكريا، و تطوير المستوى الاقتصادي للدولة بحيث أن تستند الى قاعدة اقتصادية يتوفر فيها الحد الادنى من الثروة الوطنية[1]"

تعريف إجرائي:السياسة الخارجية هي نتيجة لمجموعة من السلوكيات والأنشطة التي تقوم بها الفواعل الدولية ، ممثلة بصناع القرار، موجهة نحو البيئة الخارجية، في إطار تفاعلاته مع الوحدات الأخرى في النظام الدولي، بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف والغايات.[2]

وفي ضوء هذا يمكن اعتبار السياسة الخارجية لأي دولة موجهة لتحقيق غايات سياسية،مع دول أخرى في إطار تحقيق مصالح مشتركة.

المطلب الثاني: مبادئ وخصائص السياسة الخارجية .

تنصرف السياسة الخارجية إلى سياسة وحدة دولية واحدة، أي البرامج التي تنتهجها تلك الوحدة إزاء الوحدات الدولية الأخرى، وهذا ما يميز السياسة الخارجية عن العلاقات الدولية: (تنصرف إلى مجموعة التفاعلات التي تحدث بين وحدتين دوليتين أو أكثر). هذا الاختلاف المفهومي بينهما لا ينفي الترابط بين السياسة الخارجية والعلاقات الدولية وبطبيعة الحال فإن السياسة الخارجية بيئة متجددة تواكب الأحداث والتفاعلات التي يشهدها النظام العالمي على المستويات السياسية، والاستراتيجية، والاقتصادية،

[1] جهاد عودة ،محمد عبد العظيم،الوظيفة السياسية لصناع القرار في السياسة الخارجية المصرية:النظرية والمؤشرات ، القاهرة :المكتب العربي للمعارف ،2015،ص47.

[2] د.كاظم هاشم نعمة ، المداخل النظرية في السياسة المقارنة، طرابلس: تالة للطباعة والنشر ،1998،ص38.

والاجتماعية، والثقافية..عليه، يمكن القول بأن السياسة الخارجية للدول تتغير وتتكيف باستمرار مع التغييرات الخارجية والداخلية على حد سواء.

من خلال هذا يمكن تحديد خصائص السياسة الخارجية المتمثلة فيما يلي[1] :

1-الطابع الرسمي الواحدي:

السياسة الخارجية تمثل القرارات والإجراءات التي تتخذها الهيئات الرسمية في دولة معينة تجاه القضايا الدولية، وعلى الرغم من أن الأفراد والمنظمات غير الحكومية قد يمتلكون آراء ومعتقدات حول أهداف السياسة الخارجية ويمتلكون معلومات حول أفضل السبل لتحقيقها، إلا أن السياسة الخارجية الرسمية التي تعتمدها الدولة تصدر فقط عن الجهات الرسمية، سواء في الدول القومية أو الاتحادية،هذه الجهات وحدها هي المسؤولة عن صياغة وتنفيذ قرارات السياسة الخارجية، ولا يمكن للدولة أن تعتمد سوى سياسة خارجية واحدة تجاه أي قضية دولية في وقت معين.

2-السمة الاختيارية للسلوك الخارجي للدول:

ويعني هذا أن المواقف الدولية المتعلقة بالسياسة الخارجية غالبا ما تكون معقدة ومتعددة الأبعاد، ما يمنح الدول مساحة واسعة للمناورة وحرية التصرف، فكل موقف دولي يفتح المجال أمام خيارين أساسيين على الأقل: اتخاذ القرار (التصرف) ،أو عدم اتخاذه (الامتناع عن التصرف)، ومن هذين الخيارين ينبثق عدد من البدائل الأخرى،عملية اختيار البديل الأنسب تعتمد على الأهداف والأولويات التي تسعى الدول إلى تحقيقها في مختلف المجالات، وكذلك على الإمكانيات والخبرات التي تمتلكها.

3-التفاعل مع البيئة الخارجية:

على الرغم من أن السياسة الخارجية تُصاغ داخل الأجهزة الرسمية للدولة، إلا أنها تتحول إلى سلوكيات وقرارات عملية يتم تنفيذها في البيئة الخارجية بمختلف مستوياتها الإقليمية والدولية، وبذلك، يصبح المحيط الخارجي ساحة اختبار لهذه السياسات، حيث يتم تقييم فعاليتها وقدرتها على تحقيق الأهداف المعلنة أو الضمنية للدولة. وتنقسم البيئة الدولية إلى عدة مستويات: الجهوية، الإقليمية، والدولية، كما تشمل هذه البيئة مجموعة من الفاعلين، مثل الدول والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، وكذلك الشركات متعددة الجنسيات،كل واحد من هؤلاء الفاعلين يلعب دورا في صياغة السلوكيات الخارجية للدول ويساهم في تحديد حدود وإمكانات تحقيق الأهداف المرتبطة بهذه السياسات.

[1] محمد السيد سليم ،تحليل السياسة الخارجية،ط2،القاهرة،مكتب النهضة المصرية،1998،ص12.

وبالتالي، فإن السياسات الخارجية للدول لا تعتمد فقط على الرؤية الداخلية، بل أيضا على كيفية تفاعل هذه السياسات مع المحيط الخارجي وتعقيداته، ومع مدى قدرة الدولة على التعامل مع مختلف الفاعلين الدوليين لتحقيق مصالحها وأهدافها.

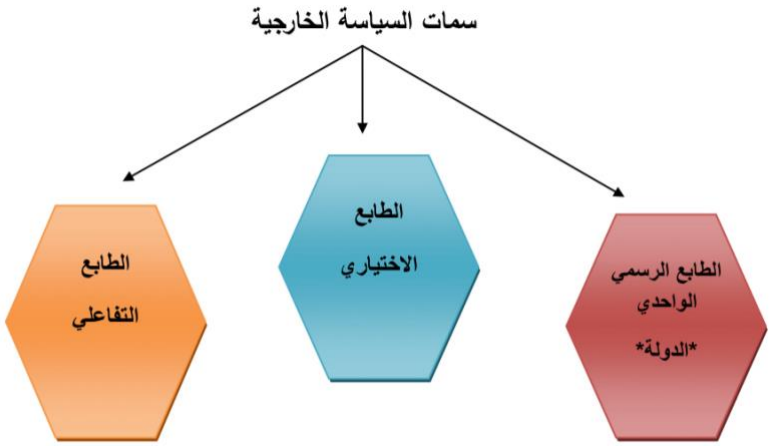

المطلب الثالث:النظريات المفسرة للسياسة الخارجية الروسية.

هناك العديد من النظريات التي تسعى إلى تفسير السياسة الخارجية الروسية، وفي هذا المطلب سنركز على مجموعة من هذه النظريات لفهم الديناميات التي توجه سلوك روسيا على الساحة الدولية، سنبدأ بنظرية "مقترب الدور"، التي تركز على الدور الذي تسعى روسيا إلى لعبه لاستعادة مكانتها كقوة دولية بارزة، هذه النظرية تنظر إلى كيفية تصرف روسيا لتحقيق هذا الهدف وإعادة بناء نفوذها في النظام الدولي.

بالإضافة إلى ذلك، سنركز على "النظرية الواقعية الجديدة"، التي تفسر السلوك الخارجي لروسيا من خلال رؤية أكثر براغماتية للصراع الدولي،بدلا من التركيز على الصراعات الأيديولوجية، كما كان الحال في الماضي، أصبح الصراع الروسي اليوم يتمحور حول المصالح العملية والاستراتيجية، مما يعكس تحولا في طريقة تفكير القيادة الروسية.

كما سنتناول "النظرية الجيوبوليتيكية"، التي تركز على أهمية الموقع الجغرافي لروسيا في تشكيل سياستها الخارجية واستراتيجياتها الدولية، هذه النظرية تساعد في فهم كيفية استغلال روسيا لموقعها الجغرافي المميز لتعزيز نفوذها الإقليمي والدولي.

وأخيرا، سنتطرق إلى "نظرية اقتراب القيادة"، التي تركز على دور القيادة السياسية الروسية في توجيه السياسة الخارجية، هذه النظرية تُعنى بتحليل دور الشخصيات القيادية وصنع القرار في روسيا، وتأثيرهم في تشكيل علاقات البلاد الخارجية وتحقيق أهدافها الاستراتيجية.

النظرية الواقعية الجديدة:

الواقعية الجديدة هي إحدى المدارس الفكرية التي هيمنت على حقل العلاقات الدولية خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وتقوم هذه المدرسة على مجموعة من المسلّمات الأساسية التي تفسر سلوك الدول وتفاعلاتها في النظام الدولي.

من بين هذه المسلّمات :أن الدولة هي الفاعل الأساسي والوحيد في العلاقات الدولية، حيث ينظر إلى الدولة على أنها كيان عقلاني يتصرف وفقًا لمصلحته الوطنية،وفقا للواقعية الجديدة، فإن ما يوجه سلوك الدول هو السعي لتحقيق مصلحتها الوطنية وضمان أمنها القومي، وأن المعرفة والتخطيط الاستراتيجي هما الوسيلتان الأساسيتان لتحقيق هذه الأهداف.

كما تؤكد الواقعية الجديدة أن العلاقات الدولية تجري في إطار نظام دولي فوضوي، تغيب فيه سلطة مركزية قادرة على فرض القانون أو ضبط سلوك الدول،هذه الفوضى تعني أن الدول مضطرة دائمًا إلى تعزيز قوتها النسبية، حيث تسعى إلى تحقيق مكاسب استراتيجية وزيادة نفوذها على حساب الآخرين، دون الاعتماد على أي جهة عليا لضمان أمنها[1] .

والتز، بصفته مؤسس هذه المدرسة، ركز على الدولة كوحدة تحليل أساسية في العلاقات الدولية ، كما وضعت المدرسة الواقعية الجديدة أهمية كبرى على مفهوم الأمن وتوازن القوى، حيث يُنظر إلى الحفاظ على توازن القوى كآلية للحفاظ على الاستقرار في النظام الدولي، بالنسبة للواقعيين الجدد، لا يمكن للدول أن تأمن على وجودها إلا من خلال تعزيز قوتها والحفاظ على هذا التوازن الاستراتيجي.

من هذا المنطلق، فإن الواقعية الجديدة لا ترى العلاقات الدولية كمجال للتعاون المثالي بين الدول، بل كساحة للصراع والتنافس، حيث تُحدد التحالفات والعلاقات على أساس المصالح القومية والأمنية لكل دولة.

الواقعية الجديدة، كما طبقها كينيث والتز، والتي اعتمدت على المنهج الاستنباطي لتحليل النظام الدولي. وتفسير سلوك الدول في ظل التفاعل الدولي، في كتابه "نظرية السياسة الدولية" يعرض والتز رؤيته حول

[1] خالد المصري، **النظرية الواقعية**،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية،المجلد 30،ع2014،ص327.

الواقعية الجديدة، حيث يركز على كيفية تأثير هيكل النظام الدولي الفوضوي على سلوك الدول، ويدفعها لتعزيز قوتها من أجل ضمان بقائها وأمنها.

من هذا المنطلق، تسعى روسيا إلى إثبات قوتها ونفوذها في النظام الدولي لتكون قوة مؤثرة على المسرح العالمي.

في الوقت نفسه، تعمل روسيا على الحفاظ على أمنها الداخلي والخارجي، من خلال منع التهديدات المحتملة وتعزيز مصالحها الاستراتيجية،أحد أهم هذه التهديدات، من وجهة النظر الروسية، هو النفوذ الأمريكي المتزايد، خاصة في منطقة آسيا الوسطى التي كانت تشكل جزءا من الاتحاد السوفيتي السابق،هذه المنطقة تعتبر ذات أهمية كبيرة لروسيا ليس فقط بسبب موقعها الجغرافي، ولكن لأنها تمثل جزءا من إرث الإمبراطورية السوفيتية السابقة.

روسيا ترى في التوسع الأمريكي في هذه المنطقة، سواء من خلال إقامة قواعد عسكرية أو توقيع اتفاقيات دولية مع الدول المحيطة بها، تهديدا مباشرا لأمنها ومصالحها الاستراتيجية،هذه الدول، التي كانت في السابق تابعة للمجال السوفياتي ، أصبحت الآن تحت تأثير الولايات المتحدة، التي تتمتع بقدرات عسكرية واقتصادية تتفوق بشكل كبير على القدرات الروسية.[1]

في هذا السياق، تركز السياسة الخارجية الروسية على مستويين رئيسيين:

1-**<u>المستوى الإقليمي:</u>** حيث تسعى روسيا إلى تعزيز نفوذها في محيطها الجغرافي المباشر، خاصة في دول الاتحاد السوفيتي السابق، لمنع أي محاولات أمريكية أو غربية للسيطرة على هذه المنطقة، وتعتبر هذه الدول منطقة نفوذ حيوية بالنسبة لأمنها القومي واستقرارها، حيث يرى والتز أن أمن الدولة مرتبط بالدور الذي تلعبه في النظام الدولي .

2-**<u>المستوى الدولي:</u>** حيث تعمل روسيا على تعزيز مكانتها كقوة عالمية قادرة على التأثير في القضايا الدولية الكبرى ،من خلال التحالفات الاستراتيجية مع دول مثل الصين، وإيران، ومحاولة تعزيز نفوذها في مناطق أخرى مثل الشرق الأوسط، كما تسعى روسيا إلى تحدي النظام الدولي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة.[2]

---

[1] جندلي عبد الناصر،**التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية** ،(الجزائر : دار الخلدونية للنشر والتوزيع ،2007)ص166،165.

[2] نتاليا غريت،**إمبراطور الغاز** ، تر :عمار قط،تقديم أشرف الصباغ،(القاهرة :مكتبة مدبولي،2011)ص5.

على هذا الأساس، تمثل السياسة الخارجية الروسية مزيجا من الرغبة في حماية مصالحها الإقليمية وتعزيز موقعها العالمي في مواجهة الهيمنة الأمريكية، وذلك باستخدام استراتيجيات تتنوع بين القوة العسكرية، التحالفات السياسية، والنفوذ الاقتصادي.

سعت موسكو إلى تحقيق هدفين استراتيجيين في سياستها الخارجية، يتمثل الأول في السيطرة على شبكة أنابيب نقل الغاز الطبيعي التي تمد الدول الأوروبية بالطاقة،من خلال هذا التحكم في تدفق الغاز، تمكنت روسيا من التأثير بشكل مباشر على اقتصاديات هذه الدول، مما أعطاها نفوذا كبيرافي علاقاتها مع أوروبا.

أما الهدف الثاني، فقد تمثل في استخدام إمدادات الطاقة كورقة ضغط في المفاوضات مع الدول الأوروبية،حيث عرضت روسيا تزويد هذه الدول بما تحتاجه من الطاقة مقابل عدم التدخل في المناطق التي تعتبرها ذات أهمية استراتيجية بالنسبة لها،تشمل هذه المناطق آسيا الوسطى، البلقان، القوقاز، وجنوب شرق آسيا، حيث تحاول روسيا حماية نفوذها ومنع أي تدخل أوروبي أو أمريكي يؤثر على مصالحها هناك .[1]

في الوقت نفسه، تبنت روسيا سياسة حازمة تجاه أوكرانيا، معتبرة إياها ساحة محورية في صراعها مع الغرب. من خلال تعاملها مع أوكرانيا، سعت موسكو إلى منع أي محاولات من حلف الناتو أو الاتحاد الأوروبي للتوسع نحو حدودها، وهو ما اعتبرته تهديدًا لأمنها القومي. استخدام الغاز كورقة ضغط في علاقاتها مع أوكرانيا كان جزءًا من هذه الاستراتيجية الأوسع لمنع تدخل القوى الغربية في ما تعتبره مجال نفوذها الطبيعي.[2]

النظرية الجيوبوليتيكية:

النظرية الجيوبوليتيكية هي إطار فكري وتحليلي يهتم بدراسة العلاقة بين الجغرافيا والسياسة ،وتأثير الموقع الجغرافي على سلوك الدول واستراتيجياتها في الساحة الدولية، هذه النظرية تركز على كيفية تأثير العوامل الجغرافية مثل الموقع، الموارد الطبيعية، التضاريس، والممرات الحيوية على القرارات السياسية للدول، خاصة فيما يتعلق بالأمن القومي والنفوذ الإقليمي والدولي[3].

---

[1] هندة رحمون،مرجع سابق،ص 45،46.

[2] المرجع السابق نفسه.

[3] بومنجل خالد وفارق مجيب الرحمان المهدي ،**إدارة النزاع في أوكرانيا بين المقاربة الأمنية الروسية والأمريكية** ، (برلين : المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ط 2018) ص52.

كان السويدي رودولف تشيلين (1864–1922) أول من أدخل مصطلح "الجيوبوليتيكيا" إلى الحقل الأكاديمي، بصفته أستاذا للتاريخ والعلوم السياسية في جامعتي أوبسالا وغوتنبرغ، قام تشيلين بتطوير مفهوم الجيوبوليتيكيا استنادا إلى أفكار راتسيل، الذي وصف الدولة بأنها "كائن جغرافي يتجسد في المكان".

ومن خلال تطويره لهذا العلم، قسم تشيلين السياسة إلى أربعة مكونات رئيسية:[1]

1.الإيكوبوليتيكيا: والتي تعنى بدراسة الدولة باعتبارها قوة اقتصادية، مركزة على الأبعاد الاقتصادية لسلطة الدولة.

2.الديموبوليتيكا: مستلهمة من مفهوم الأنثرجغرافيا لراتسيل، تركز على السكان والجغرافيا كعوامل رئيسية في تشكيل سياسات الدول.

3.السيسبولتيكا: وهي المعنية بالتحليل الاجتماعي للدولة، حيث يتم التركيز على تأثير العوامل الاجتماعية في تشكيل القرارات والسياسات.

تشيلين بذلك أرسى أساساته لفهم أكثر تكامل لدور الجغرافيا في السياسة، جامعا بين الاقتصاد، السكان، والجوانب الاجتماعية في تكوين الدولة.

4.الكراتوبوليتيكا: لدراسة السلطة والحكم وطبيعة العلاقة بينهما وبين قضايا الحقوق، بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية والاجتماعية، يعود الفضل إلى تشيلين وراتسيل في تطوير الأفكار المتعلقة بالقوة القارية،وقد تم ذلك بشكل تدريجي، حيث أسهم كلاهما في وضع أسس علم الجيوبوليتيكيا من خلال تحليل تأثير الجغرافيا على سياسات الدول وعلاقاتها بالاقتصاد والمجتمع .

في عام 1904، نشر ألسير هالفورد ماكيندر أول أعماله البارزة بعنوان "المحور الجغرافي للتاريخ"، حيث قدم رؤيته الخاصة حول العلاقة بين التاريخ والجغرافيا وفي هذا التقرير، أكد ماكيندر أن الموقع الجيوبوليتيكي المثالي لأي دولة هو الموقع المركزي المتوسط،من وجهة نظره، تعتبر القارة الأوراسية بمثابة المركز الجغرافي والسياسي للعالم، وأطلق عليها اسم "قلب العالم".

بحسب ماكيندر، فإن هذه المنطقة المحورية أو "المحور الجغرافي للتاريخ" هي التي تتحكم في الديناميات العالمية وتمثل السياق الأفضل لتحقيق الهيمنة والسيطرة في الساحة الدولية.

[1] الكسندر دوغين ، **أسس الجيوبوليتيكا ، مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي** ، تر: عماد حاتم (دار الكتاب المتحدة الجديدة ، ط2004) ص 81–84.

فيما بعد، ظهرت أفكار ألفريد ماهان، الذي كان منظّرا عسكريا بارزا ومتخصصا في الاستراتيجية البحرية،ولم تكن أفكار ماهان تتعارض مع نظريات راتسيل وتشيلين حول الجيوبوليتيكيا، بل جاءت لتعزز بعض جوانبها، كان ماهان صاحب تأثير كبير في السياسة الدولية من خلال نظرته حول أهمية القوة البحرية، وفقا له، فإن نجاح الولايات المتحدة وانتصارها في الساحة الدولية كان مدفوعًا بشكل رئيسي بنجاحها في تنفيذ إستراتيجية القوة البحرية.

في كتاباته، قدم ماهان تحليلا يعتمد على ستة عناصر رئيسية لتقييم وضع أي دولة من منظور جيوبوليتيكي، مشيرا إلى أن الموقع الجغرافي للدولة، ووضعها ضمن النظام الدولي، يلعبان دورا حاسما في تحديد مدى قوتها ونفوذها ومن بين هذه العناصر نذكر:

1.موقع الدولة: أهمية موقع الدولة بالنسبة للمحيطات والبحار، وكيف يمكن أن يؤثر على قوتها البحرية.

2.الوضع الجيوبوليتيكي: علاقة الدولة بمحيطها الجغرافي وقدرتها على التحكم في المناطق الاستراتيجية القريبة منها.

من خلال هذه المفاهيم، لعب ماهان دورا محوريا في تشكيل فهم العالم لأهمية السيطرة على البحار والممرات البحرية كجزء من تحقيق الهيمنة الجيوبوليتيكية، حيث اعتبر أن القوة البحرية هي العامل الأبرز في تحديد نجاح الدول الكبرى، وخاصة الولايات المتحدة.

أوراسيا:

نيكولاس ساقيسكي (1885–1968) يُعتبر من أبرز المفكرين الذين يمكن وصفهم بالعلماء الجيوبوليتيكيين، تأثرت أعماله بأفكار مفكرين سلافيين مثل سلافيا نوفيل، دينيلفيكسي، وليونتييف.

واحدة من أبرز أفكاره هي أن روسيا تمتلك تكوينا حضاريا مميزا، يتمحور حول مفهوم "التوسط" أو المركزية الجغرافية، في إحدى مقالاته الشهيرة "الأسس الجغرافية والجيوبوليتيكيا لأوراسيا" (1933)، أوضح ساقيسكي أن روسيا ليست جزءا من أوروبا ولا آسيا، بل تمثل عالما مستقلا بذاته.

هذه الفكرة، التي تعتبر روسيا كيانا حضاريا فريدا، انعكست بعمق في الثقافة والهوية الروسية.[1]

وفقاً لساقيسكي، تأسست روسيا جيوبوليتيكياً بناء على عدة مكونات، من بينها: الثقافة الآرية، التأثيرات البدوية التركمانية، والتقاليد الأرثوذكسية،هذه العوامل المتنوعة شكّلت الهوية الحضارية لروسيا، ومنحتها

[1] المرجع السابق نفسه ، ص 94،95،98،126،128.

موقعا فريدا بين الشرق والغرب، حيث يمثل هذا التكوين "المتوسط" عنصرا حاسما في تشكيل تاريخها ودورها الدولي .

في سياق العلاقة بين الجغرافيا والسياسة، أو ما يعرف بـ"الجيوبوليتيكيا"، يشير هذا العلم إلى دراسة تأثير الظروف الجغرافية على الحياة السياسية للدول وعلاقاتها الخارجية.

وفي حالة روسيا، كانت الجغرافيا تلعب دورا محوريا في صياغة سياساتها الخارجية، سواء في الحقبة القيصرية أو في العهد السوفيتي.

في السابق، كان الاتحاد السوفيتي يمتد عبر النصف الشرقي من أوروبا والثلث الشمالي من آسيا، مما منحه مساحة جغرافية هائلة، ولكن مع انهيار الاتحاد السوفيتي في أوائل التسعينيات، فقدت روسيا الكثير من جمهورياتها السابقة، وانخفضت مساحتها بشكل كبير،اليوم، تقدر مساحة روسيا بحوالي 17,585,000 كيلومتر مربع[1] ،مما يجعلها أكبر دولة في العالم من حيث المساحة.

تُعرف روسيا الآن رسميًا باسم "الاتحاد الروسي"، وهي تحتل المرتبة التاسعة عالميا من حيث عدد السكان، الذي يبلغ حوالي 143 مليون نسمة.

تتوزع روسيا عبر كامل شمال آسيا و40% من أوروبا، وتتميز بتنوع بيئي وجغرافي هائل، هذا التنوع يشمل تضاريس متنوعة وواسعة، إلى جانب امتلاكها أكبر احتياطي من الطاقة والمياه في العالم[2]، ما يمنحها نفوذا اقتصاديا وجيوسياسيا كبيرا على الساحة الدولية.

تقع روسيا بين خطي عرض 41 و22 شمالا، وخطي طول 10 شرقا و16 غربا،تحدها من جهة الشرق بحار مثل بحر أوخوتسك، وبحر اليابان، وبحر بيونغ، بينما تمتد من الشمال إلى الشمال الغربي بحار بارنتس، وكارا، ولابتيق، وشرق سيبيريا، وبحر تشوكوتكا، ومن الجهة الجنوبية، تحدها مجموعة من الدول، تشمل الصين، ومنغوليا، وكازاخستان، وأذربيجان، بالإضافة إلى البحر الأسود، كما يتضح في الخريطة المرفقة :[3]

[1] هندة رحمون ، مرجع سابق ،ص 28-29.

[2] أحمد نوري ، **العلاقات التركية الروسية ، دراسة في الصراع والقانون** ،(عمان : دار زهران للنشر والتوزيع ،2011)ص209.

[3] هندة رحمون ، مرجع سابق ،ص29-30.

خريطة رقم (1): الموقع الجغرافي لروسيا

عُرفت روسيا عبر فترات التاريخ كقوة عظمى، حيث نجد في الدراسات التاريخية بعض الباحثين الفرنسيين الذين أسهموا في وضع أسس التحليل الجيوسياسي، (الفرنسي أليكس دي توكفيل والذي كانت أبرز كتبه "الديمقراطية في أمريكا)،وضمن أبرز الأفكار التي تم طرحها في هذا السياق، أن قوة الدولة لا ترتبط فقط بالنظام السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، بل تعتمد أيضًا على الموقع الجغرافي، والمعطيات الفيزيائية مثل المساحة، والثروات، والمناخ، بالإضافة إلى العوامل السوسيوثقافية التي تضاف إلى هذه القوة. هذا الفكر أثّر على نفسية صناع القرار والشعب الروسي؛ فبرغم اعتبار روسيا قلب العالم، إلا أنها تعاني من تحديات تتعلق بطبيعتها كـ"أرض دافئة"، مما دفع إلى نشوب صراعات مع قوى عالمية أخرى.[1]

وأكد توكفيل على أهمية العوامل الفيزيائية مثل المساحة، والموارد الطبيعية، والمناخ، إلى جانب التأثيرات السوسيوثقافية التي تساهم في تعزيز هذه القوة، هذه العوامل الجغرافية والاجتماعية تؤثر على نفسيات صناع القرار والشعب الروسي بشكل كبير، رغم أن روسيا تُعتبر "قلب العالم"، إلا أنها عانت من صراعات وتوترات جيوسياسية، ما أدى إلى نشوب حروب مع قوى عالمية أخرى، تُظهر هذه الديناميات

[1] شكلاط وسام ، مرجع سابق ،ص 69.

كيف أن التحديات الخارجية التي واجهتها روسيا كانت نتيجة لتفاعل معقد بين موقعها الجغرافي وتاريخها السياسي والاجتماعي.[1]

نظرية الدور:

شهدت نظرية " الدور" تطورا ملحوظا في تفسير سلوك السياسة الخارجية، حيث تهدف هذه النظرية إلى تحديد مكانة الفاعل في الساحة الدولية ،من خلال التركيز على البعد العلائقي بين الدول وتعرّف نظرية مقاربة الدور بأنها "مجموعة من المواقف التي تشكلها الأنا، والتي تؤدي إلى تغيير توقعات المهام الوظيفية". كما يمكن وصفها بأنها "المواقف الاجتماعية التي تشكلت بواسطة الأنا وتغير التوقعات المتعلقة بالفاعلين في الأجهزة البيروقراطية".

تستند نظرية الدور إلى عدة نقاط أساسية:

1.التنشئة الاجتماعية: تشير إلى كيفية تشكيل الأفراد لمداركهم وسلوكياتهم من خلال التفاعل مع المجتمع المحيط بهم، مما يؤدي إلى تكوين هويتهم ودورهم في السياسة الخارجية.

2.التوافق الاجتماعي: يتعلق بمدى قدرة الفاعلين على التكيف مع توقعات الآخرين في بيئتهم السياسية والاجتماعية، مما يسهل التفاعل والتعاون بينهم.

3.الاعتماد المتبادل بين الأفراد: يبرز أهمية العلاقات المتبادلة بين الفاعلين في السياسة الخارجية، حيث تؤثر أفعال أحدهم على الآخر، مما يعكس ديناميكية التفاعل الدولي.

4.التخصص وتقسيم العمل: يؤكد على ضرورة وجود تخصصات مختلفة بين الفاعلين، حيث يسهم كل فاعل في أداء دور محدد داخل النظام الدولي، مما يعزز الكفاءة ويعكس التنوع في الأدوار التي تلعبها الدول والمنظمات في السياسة العالمية.

فيما يتعلق بالدور في السياسة الخارجية، يرى بعض المفكرين أن صناع القرار ملتزمون ومقيدون بالأدوار التي يؤدونها في مناصبهم، بينما تكون المؤسسات محدودة بسلوك الأفراد فيها. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تعكس سلوكيات الفرد في حياته اليومية الأدوار التي يؤديها، وتحدد بالتالي مسارات حياته المستقبلية،إذ كلما تغير سلوك الأفراد، تترتب عليه تغييرات في المسؤوليات والأدوار التي يتبنونها،ومع ذلك، فإن الشخصية القوية والمتميزة يمكن أن تنظّم دورها في إطار الحدود المسموح بها من السلوك.

[1] المرجع السابق نفسه ،ص73-74.

تجدر الإشارة إلى أن العديد من الشخصيات يرفضون الابتكار والإبداع والتغيير، ويفضلون البقاء ضمن الأنماط السلوكية التي ورثوها،هنا يأتي مفهوم "الدور" ليعبر عن تحقيق الأهداف والمصالح، حيث يشير أي تعديل في السياسة الخارجية إلى تغييرات في الدور أو مجموعة من الأدوار[1].

علاوة على ذلك، هناك ارتباط وثيق بين العوامل الشخصية، مثل التدريب، وتحليل المعلومات، والمهارات، والمصالح القومية، وتأثيرها على صنع السياسة الخارجية لأي دولة، هذه العوامل تلعب دورا حاسما في كيفية استجابة الفاعلين في السياسة الخارجية لتحدياتهم وظروفهم، مما يحدد في النهاية مسارات السياسة الخارجية للدولة.

تتجلى في دور صانع القرار عنصران أساسيان:

1.المكانة: تتعلق بقوة الدولة ومكانتها على الصعيدين الإقليمي والدولي، حيث تؤثر هذه المكانة في قدرة الدولة على التأثير في مجريات السياسة العالمية.

2.الهيمنة: يبرز هنا نوعان من الدول؛ الأولى هي الدول ذات الأدوار الفاعلة في السياسة الدولية، والثانية هي الدول التي تعيش في حالة تبعية للقوى الكبرى، يرتبط هذا الدور بشكل وثيق بنفسية صانع القرار وإدراكه للمتغيرات المحيطة وما يتوجب عليه القيام به.

بالنسبة لروسيا، منذ وصول القيادة الروسية الحالية إلى الحكم، تسعى البلاد إلى إعادة توزيع القوة في إطار نظام دولي متعدد الأقطاب،يتمثل هذا المسعى بشكل خاص في المناطق التي تسعى فيها كل قوة إلى تعزيز سيطرتها على إقليمها، في هذا السياق، لجأ الرئيس فلاديمير بوتين إلى تعزيز التعاون مع الدول التي كانت جزءا من الاتحاد السوفياتي السابق، مستندا إلى سلسلة من الإصلاحات الداخلية التي شملت مختلف المجالات،تهدف هذه الإصلاحات إلى تعزيز القدرة التنافسية لروسيا على المستوى العالمي، مما يعكس رؤية استراتيجية تهدف إلى استعادة دورها المؤثر في الساحة الدولية[2] .

مقاربة القيادة السياسية:

تتمثل العلاقة بين القائد والأتباع في وظيفتين أساسيتين هما:

1.وظيفة إعطاء الأوامر: وهي وظيفة تتعلق بالقائد، حيث يقوم بتوجيه الأفراد وتحديد الأهداف.

2.وظيفة تطبيق الأوامر: تتعلق بالأتباع، الذين يُعتبرون ملزمين بتنفيذ الأوامر المعطاة لهم.

[1] هندة رحمون ، مرجع سابق ، ص 46-47.

[2] المرجع السابق نفسه ، ص 47-48.

بذلك، يُعرَّف القائد على أنه الشخص المسؤول عن توجيه الأفراد وتطبيق الأوامر، مما يضمن تحقيق الأهداف المشتركة.

تُعرّف القيادة في بعض الأحيان على أنها عملية تتجسد في الأسلوب الذي يتبناه القادة لإدارة الأمور، أو كعملية تهدف إلى صياغة معنى للمعلومات التي تبدو في البداية غير واضحة أو متناقضة، كما أشار إلى ذلك بعض المفكرين،هناك أيضًا من ينظر إلى القيادة على أنها مجموعة من الممارسات التي يقوم بها القادة لتوجيه الآخرين.

بالإضافة إلى ذلك، يُعَرّف بعض الباحثين القيادة على أنها ببساطة تفكير أو تخطيط يقوم به أصحاب السلطة، ويُطلق على هذا التصور "المنهج الوظيفي"، حيث يرتبط بتفسير أعمال من يشغلون مواقع قيادية. ومن منظور آخر، تعتبر القيادة مظهرًا من مظاهر القوة، وفقًا للأفكار الأصلية لفلاسفة مثل ماكس فيبر وروبرت دال، حيث تُعرف بأنها القدرة على إقناع أو إجبار شخص ما على القيام بأمر لم يكن سيقوم به لولا تدخل القائد.[1]

يميل هذا التصور إلى تحديد القيادة على أنها عملية توجيه وتحفيز جماعة أو مجتمع لتحقيق هدف مشترك، ويسمى هذا المنهج بـ "منهج النتائج"؛ فهو يركز على تحقيق غايات محددة من خلال تنسيق وتوجيه الجهود الجماعية للوصول إلى النتائج المطلوبة.

إن هذه التعريفات تُظهر أن القيادة ليست مجرد عملية توجيه، بل تتطلب أيضًا مهارات ومعرفة عميقة بالطبيعة البشرية والسياقات الاجتماعية والسياسية التي يتفاعل فيها القائد مع أتباعه.

سنركز في هذا السياق على القيادة السياسية التي يمثلها الرئيس فلاديمير بوتين في روسيا الاتحادية، ودورها البارز في معالجة الأزمات التي واجهت البلاد عبر مختلف المجالات: السياسية، والاقتصادية، والأمنية، والثقافية.

وقد اعتمدت القيادة الروسية البوتينية استراتيجيات متعددة تهدف إلى إيجاد الحلول المناسبة لتلك الأزمات.

تتبنى القيادة الروسية براغماتية واضحة، حيث قدم بوتين رؤية جديدة تحت مسمى "الطرح الأوراسي"، الذي يهدف إلى استعادة المكانة الدولية لروسيا على أسس من إرث الاتحاد السوفياتي. تركز هذه الرؤية

[1] القيادة "مقدمة قصيرة جدا"،تأليف كيث جرينت ،تر:حسين التلاوي ،مراجعة هاني فتحي سليمان ،ط2013،ص11-12.

على استعادة الدور العالمي للبلاد من خلال تعزيز الشراكات الاستراتيجية مع الدول المجاورة وغيرها، والسعي لتحقيق مكاسب نسبية تتناسب مع التحديات العالمية[1].

من خلال هذه الاستراتيجيات، تسعى القيادة الروسية إلى إعادة بناء الاقتصاد الوطني وتعزيز الأمن الداخلي، فضلا عن تحسين الوضع الثقافي، كما يُظهر بوتين قدرة على التكيف مع المتغيرات الدولية والمحلية، مما يعكس استراتيجيات فعالة في إدارة الأزمات .

إن هذه الرؤية الأوراسية لا تقتصر فقط على استعادة النفوذ، بل تشمل أيضا تحقيق التوازن في العلاقات الدولية، مما يتيح لروسيا تعزيز قدرتها على التأثير في مجريات الأحداث العالمية وتحقيق الاستقرار الداخلي، وهو ما يمثل تحديا مستمرا في سياق السياسة الروسية المعاصرة.

من خلال دراسة الميادين الأساسية في أنشطة السياسة الخارجية الروسية، يتضح أن هناك دورا بارزا للقيادة في صياغة هذه السياسة،حيث يتركز اهتمام صناع السياسة الخارجية في روسيا على تعزيز نفوذ البلاد العالمي وزيادة نموها الاقتصادي بشكل مستدام.

وقد فرض انهيار الاتحاد السوفياتي على روسيا مواجهة مجموعة من الأسئلة الجوهرية المتعلقة بعلاقتها بالنظام العالمي بعد الحرب الباردة، بالإضافة إلى تحديد هويتها كدولة في سياق جديد،و في هذا السياق، يُظهر الدور القيادي تأثيره من خلال التوجهات التي تتبناها القيادة الروسية، ولا سيما من خلال التأكيد على مفاهيم السياسة الخارجية.

على سبيل المثال، قامت القيادة الروسية، ممثلة بالرئيس فلاديمير بوتين، بالموافقة على مفهوم السياسة الخارجية الجديدة في 12 فبراير 2013، والتي جاءت لتحديث مفهوم السياسة الخارجية الروسية الذي تم إصداره في عام 2008 وتكوّن هذا المفهوم الجديد من خمسة أقسام رئيسية، تشمل الأحكام العامة التي تحدد المبادئ الأساسية التي ستسترشد بها روسيا في سياستها الخارجية.

[1] بومدين طاشمة ،**الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية ، دراسة في المفاهيم ، الأدوات ، المناهج ، الاقترابات** ،(تلمسان :كنوز للإنتاج والنشر والتوزيع ،ط1،2011) ص144،145.

إن هذه الأحكام العامة تهدف إلى رسم ملامح استراتيجية السياسة الخارجية الروسية، بما يتماشى مع التحديات والفرص التي تواجهها روسيا على الساحة الدولية. ومن خلال ذلك، تعكس القيادة الروسية التزامها بالعمل على تعزيز مكانة روسيا كقوة عالمية وتحقيق المصالح الوطنية في عالم متغير[1].

المبحث الثاني: السياسة الخارجية الروسية: محاولة للفهم .

السياسة الخارجية الروسية مبنية على عدة أهداف استراتيجية، تاريخية وجيوسياسية، وتستند على مبدأ حماية المصالح الوطنية الروسية وتوسيع نفوذها، في سياستها الخارجية، تسعى روسيا إلى تحقيق التوازن بين الحفاظ على مصالحها في الداخل، خاصة في جوارها الإقليمي، وفرض نفسها كلاعب عالمي في الساحة الدولية.

بعض الجوانب الرئيسية للسياسة الخارجية الروسية:

1. الأمن القومي وحماية الحدود: روسيا تولي أهمية كبيرة لحماية حدودها الإقليمية ونفوذها في دول الاتحاد السوفييتي السابق، مثل أوكرانيا وبيلاروسيا وجورجيا، هذا يجعلها تعارض بقوة أي محاولات للاقتراب من حدودها من قبل حلف الناتو أو القوى الغربية.

2. التوازن ضد الهيمنة الغربية: تتطلع روسيا إلى تشكيل نظام عالمي متعدد الأقطاب، وهذا يظهر في تحالفاتها السياسية والدبلوماسية مع دول مثل الصين، وإيران، وبعض الدول في أمريكا اللاتينية وآسيا. هذه التحالفات تساعدها في مواجهة النفوذ الأمريكي والأوروبي وتقويض ما تعتبره هيمنة غربية.

3. التوسع في إفريقيا والشرق الأوسط: منذ سنوات، توسع روسيا من نفوذها في إفريقيا، من خلال اتفاقيات عسكرية وتجارية ودبلوماسية. في الشرق الأوسط، يظهر تأثيرها في تدخلها العسكري في سوريا ودعمها لحكومات أخرى. تسعى موسكو لبناء علاقات مع حكومات هذه المناطق لضمان موطئ قدم استراتيجي واستثمارات اقتصادية.

4. السياسة الاقتصادية والعقوبات: تواجه روسيا عقوبات اقتصادية غربية، مما دفعها لتعزيز علاقاتها مع دول أخرى لخلق بدائل اقتصادية. كما تسعى لاستخدام موارد الطاقة والنفط والغاز كورقة ضغط وكأداة استراتيجية لتعزيز علاقاتها الدولية.

[1] جغام زهرة ، **دور القيادة السياسية في إعادة بناء السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط** ،فترة حكم بوتين مذكرة لنيل شهادة ماستر 2010-2016، جامعة الجلفة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، السنة الدراسية 2016-2017،ص15.

5. السيطرة على المعلومات والدعاية: روسيا تعتمد على حملات إعلامية ودعاية قوية، مثل استخدام الإعلام الرسمي وغيره للتأثير على الرأي العام العالمي، وتعزيز صورتها كقوة عظمى وتحقيق أهدافها الدولية.

وتنطلق الاستراتيجية الروسية الجديدة من واقع المتغيرات التي فرضتها الحرب الروسية الأوكرانية وتداعياتها والتي تمثل من وجهة النظر الروسية واقعا جيوسياسيا طويل الأمد ، التي أثرت بشكل سلبي على واقع العلاقات الروسية مع الغرب ، تستند الاستراتيجية الروسية إلى المعطيات التي أفرزتها الحرب في أوكرانيا وما أبرزته من انقسامات في تصنيف الدول على الساحة الدولية.

فقد قامت روسيا بتصنيف بعض الدول تحت مسمى "الدول غير الصديقة"، وهو الوصف الذي تطلقه على الدول التي أعربت عن إدانة شديدة للعملية العسكرية الروسية في أوكرانيا،يشمل هذا الوصف أيضا الدول التي فرضت عقوبات اقتصادية وسياسية على روسيا وقدمت دعماً متنوعا لأوكرانيا، سواء عبر المساعدات العسكرية أو الدعم المالي، بهدف تمكينها من مواجهة التدخل الروسي. [1]

يأتي هذا التصنيف كجزء من استراتيجية روسيا لتعريف مواقف الدول بناءً على ردودها تجاه الأزمة الأوكرانية، حيث تعتبر موسكو هذا الموقف بمثابة مؤشر على مدى الصداقة أو العداء لهذه الدول تجاه روسيا.[2]

المطلب الأول : مراحل تطور السياسة الخارجية الروسية:

تميزت الاستراتيجية الروسية، مثل استراتيجيات القوى الكبرى الأخرى، بقدرتها على التكيف والتغيير، سواء في توجهاتها الداخلية أو الخارجية، وقد تأثرت هذه التغيرات بتعاقب النخب الحاكمة في البلاد، إضافة إلى الظروف الإقليمية والدولية التي فرضت ضغوطاً متزايدة دفعت نحو تعديل السياسات الروسية باستمرار.

في التسعينيات من القرن العشرين، عانت روسيا من اضطرابات داخلية عميقة نتيجة الانهيار الاقتصادي والسياسي الذي أعقب تفكك الاتحاد السوفييتي ، رافق هذه المرحلة انقسامات حادة بين

[1] سامي عمارة ، استراتيجية جديدة للسياسة الخارجية الروسية عنوانها : أمريكا ،**اندبندت عربية** ،1افريل 2023 ،موجود على الرابط التالي :.https://cult.us/sxlHg

[2] Russia adoptes new global strategy to curtail westem « Dominance ».**the moscow times**.march 31 ,2023 ,available at :
https://www.themoscowtimes.com/2023/03/31/russian-national-fined-for-attending-anti-war-rally-in-georgia-a80677.

التيارات الفكرية والإيديولوجية حول توجهات السياسة العامة للدولة. وبينما كانت بعض النخب تدعو إلى الانفتاح على الغرب واتباع النهج التغريبي، فضّل آخرون الاتجاه نحو تعزيز الهوية الروسية وتقوية الروابط الأوراسية.

هذه التناقضات الداخلية، إلى جانب التركيز على إعادة بناء البلاد من الداخل، أدت إلى تراجع ملحوظ في مكانة روسيا الدولية خلال تلك الفترة، حيث انشغلت الحكومة بتحقيق الاستقرار الداخلي ،ومع وصول فلاديمير بوتين إلى السلطة عام 1999، حدث تحول جذري، عُرف لاحقاً بـ"مبدأ بوتين"، تمثّل هذا المبدأ في إعادة توجيه الاستراتيجية الروسية نحو تعزيز النفوذ الروسي على الصعيدين الإقليمي والعالمي، والتأكيد على الهوية القومية، ما أسهم في استعادة روسيا لمكانتها تدريجياً كلاعب أساسي على الساحة الدولية.

ويمكن تقسيمها الى أربعة مراحل كالتالي :

أولا : (1991-1999):

تزامنت هذه المرحلة مع انهيار الاتحاد السوفييتي عام 1991، الذي كان يمثل القطب الثاني في النظام الدولي خلال فترة الحرب الباردة، مع هذا التفكك، تم الانتقال من الكيان السوفييتي إلى جمهورية روسيا الاتحادية، وتولى بوريس يلتسن رئاسة البلاد، وقد شهدت تلك الفترة اضطرابات عميقة وتخبطات واضحة في مسار السياسة العامة، وخاصة في التوجهات الخارجية، نتيجة الصدمة التي صاحبت انهيار الإمبراطورية السوفييتية وتفككها السريع.

أدى هذا التحول إلى جدل واسع حول طبيعة الدور الجديد لروسيا الاتحادية ومستقبلها في المرحلة الحالية والمقبلة، كانت هناك تساؤلات مطروحة على مستوى النقاش العام والخاص في البلاد حول مسارات التغيير المطلوبة، وقد تضمنت هذه النقاشات قضايا نادرة الظهور في دول كبرى أخرى، أبرزها تأثير التهديدات الداخلية والخارجية في تشكيل جيل جديد من القيادات السياسية والعسكرية، كثير منها يحمل التأثيرات الإيديولوجية الشيوعية الموروثة من النظام السوفييتي.

وفي هذه الأثناء، ظهرت داخل المؤسسة العسكرية الروسية تيارات ذات توجهات إصلاحية، تتبنى سياسات وأهداف دفاعية تتماشى مع الوضع الدولي المتغير، في المقابل، شهدت البلاد صعود تيارات قومية مؤثرة، تعارض الليبرالية الغربية وتؤمن بضرورة الحفاظ على هوية روسية مستقلة بعيداً عن

التأثيرات الغربية. وقد أسهم هذا التعدد في الرؤى الفكرية والأيديولوجية في نشوء اختلافات جوهرية أثرت على مسار الاستراتيجية الروسية[1].

هذا التباين بين التيارات الفكرية – من الإصلاحيين المدافعين عن التغيير التدريجي إلى القوميين المعارضين للنفوذ الغربي – كان له تأثير مباشر على رسم السياسة الروسية الجديدة، ووضع أسس الاستراتيجية التي تهدف إلى استعادة النفوذ الروسي تدريجيا على المستوى الإقليمي والعالمي، مع مراعاة مصالح روسيا كدولة ذات سيادة وتحقيق التوازن بين تطلعاتها القومية ومتطلبات التفاعل مع النظام الدولي المتغير.

جدير بالذكر أن هذه المرحلة شهدت ظهور ثلاثة تيارات سياسية رئيسية في روسيا. التيار الأول يدعم الأفكار الأوراسية، والتي تدعو روسيا إلى لعب دور قيادي في المناطق البرية المحيطة بحدودها، مثل آسيا الوسطى والقوقاز وشرق أوروبا، يمثّل هذا التوجه القوميون الروس الذين يرون في هذه المناطق امتداداً طبيعياً لمجال النفوذ الروسي ودعامة أساسية لتعزيز قوتها الإقليمية ، التيار الثاني تمثل في الشيوعيين وعدداً من القيادات العسكرية السوفييتية التي بقيت في مواقعها، بل وتقدمت في مناصبها.

لعب هؤلاء القادة، سواء من كانوا في الخدمة أو المتقاعدين، دورا بارزا في تعزيز الفكر الأوراسي، حيث تحول بعضهم إلى منظرين بارزين في الاستراتيجية الأوراسية.

أثر هذا التوجه بشكل كبير على الإنتاج الفكري في روسيا خلال التسعينيات، حيث شهدت الساحة الثقافية والعلمية الكثير من المؤلفات التي عكست هذا الفكر ووجهات النظر الملتزمة بالنهج الأوراسي[2].

أما التيار الثالث فقد تبنّى الأفكار الليبرالية الغربية، وكان يميل إلى الاعتقاد بأن روسيا تنتمي لأوروبا وليست لآسيا، هذا التيار سعى إلى تقوية الروابط مع الغرب وتطبيق الأفكار الاقتصادية الليبرالية، مثل اقتصاد السوق المفتوح وآليات التخطيط الاقتصادي الحر،ركز أنصار هذا التيار على ضرورة الإصلاحات الاقتصادية لتجاوز التحديات الكبيرة التي واجهتها روسيا في مرحلة الانتقال إلى اقتصاد

---

[1] نردين حسن الميمي ، الاستراتيجية الروسية في ظل نظام احادي القطبية الثوابت والمتغيرات ، رسالة ماجستير غير منشورة (فلسطين /بيرزيت : جامعة بيرزيت – كلية الدراسات العليا ،2011)ص15.

[2] فلاديمير جيرينوفسكي : سياسي روسي ومؤسس ورئيس الحزب الليبرالي الديمقراطي الروسي عام 1992 ، وحتى وفاته في ابريل 1992 . للمزيد ينظر : الحزب الديمقراطي الليبرالي الروسي يختار سلوتسكي خلفا لجيرينوفسكي رئيساً جديداً لكتلته في الدوما ، متاح على الرابط التالي:

https://ar.rt.com/tlir

تاريخ الاطلاع : 02/02/2024

السوق، إلا أن الآراء داخل هذا التيار تباينت حول كيفية تنفيذ هذه الإصلاحات؛ فقد دعا بعضهم إلى تبني خطط إصلاحية عاجلة وسريعة، بينما فضّل آخرون نهجاً تدريجياً وأكثر تدرجاً لضمان استقرار الدولة.

تسبب هذا التباين في تنفيذ الإصلاحات في حدوث أزمات اقتصادية حادة، حيث أدت هذه السياسات المتباينة إلى تعقيد الوضع الاقتصادي بدلاً من تحسينه، وساهمت في تفاقم التحديات المالية والاجتماعية التي كانت تواجهها روسيا حتى نهاية التسعينيات.[1]

ثانيا : (1999-2008):

بدأت مرحلة جديدة في تاريخ روسيا بوصول فلاديمير بوتين إلى السلطة عام 1999، وهي مرحلة مثلت نقطة تحول بارزة في مسار الدولة الروسية. منذ توليه الرئاسة، عمل بوتين على إعادة توجيه الاستراتيجية الروسية نحو تعميق النهج الأوراسي، وفي يونيو من العام نفسه، أطلق ما يعرف بـ"مبدأ بوتين"، الذي تمحور حول برنامج إصلاحي شامل يستهدف معالجة القضايا الداخلية وتعزيز النفوذ الخارجي لروسيا.

تركز هذا البرنامج على إصلاحات اقتصادية واجتماعية عميقة للنهوض بروسيا من أزماتها الداخلية، كما شمل توجيهات واضحة لتعزيز القوة الشاملة للدولة.

على الصعيد الخارجي، دفع بوتين نحو توسيع الاهتمام بمناطق آسيا الوسطى والقوقاز، معتبرًا هذه المناطق جزءاً أساسياً من المجال الحيوي للأمن القومي الروسي، وبعد الأزمة المالية الآسيوية عام 1997، كانت روسيا تواجه خطر الإفلاس، لكن بفضل هذه الإصلاحات ومع ارتفاع أسعار النفط والغاز الطبيعي[2]، شهد الاقتصاد الروسي انتعاشًا سريعًا؛ حيث حققت البلاد معدل نمو سنوي وصل إلى حوالي 7%، وفائضًا تجاريًا بلغ 140.655 مليار دولار في عام 2003.

لم يتوقف بوتين عند الإصلاحات الاقتصادية، بل شدد على ضرورة استعادة روسيا مكانتها كقوة مؤثرة على الساحة الدولية، بعيدة عن الهيمنة الغربية. أكد بوتين على أهمية مقاومة أي محاولات من جانب

[1] لمى مضر الامارة ، الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية ، مجلد 31، العدد 362، (بيروت :**مركز دراسات الوحدة العربية** ،2009)ص109..

[2] فاطمة هارون العمارات ،**العلاقات الروسية – الإيرانية وابعادها على الامن القومي العربي 2011-2018** (عمان : دار الخليج للنشر والتوزيع ،2020) ص33.

حلف الناتو، بقيادة الولايات المتحدة، لتهميش دور روسيا أو عزلها عن الشؤون الدولية، وقد أضاف فلاديمير بوتين للاستراتيجية الروسية في هذه المرحلة ثلاث عناصر جديدة وهي :[1]

في حال استمر حلف الناتو في توسيع نفوذه شرقاً باتجاه حدود روسيا، لضم دول البلطيق وبقية دول أوروبا الشرقية، فإن روسيا ستتجه نحو تعزيز التعاون الأمني والاقتصادي مع جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق، بهدف حماية أمنها القومي والحفاظ على مجالها الحيوي.

ورغم معارضة روسيا لممارسات الهيمنة الغربية، إلا أنها ستعمل بالتوازي مع الولايات المتحدة ودول أخرى لمعالجة قضايا دولية كبرى مثل الحد من انتشار الأسلحة النووية، وحماية حقوق الإنسان، ومكافحة الإرهاب.

بالإضافة إلى ذلك، ستزيد روسيا من تركيزها على تعزيز العلاقات مع الدول المجاورة لتحقيق الاستقرار الأمني وضمان السلام على حدودها، وستسعى إلى إيجاد حلول عملية للمشاكل التي تواجه هذه الدول، مع تبني سياسات براغماتية تعاونية، وخاصة مع دول رابطة الدول المستقلة لضمان الأمن والتنمية المستدامة في المنطقة.

في هذه المرحلة، تبنت روسيا أول استراتيجية واضحة المعالم منذ تسعينيات القرن العشرين، حيث بدأت هذه الاستراتيجية بتحديد مكانتها ضمن النظام الدولي بناءً على قدراتها وإمكاناتها الفعلية.

وأكدت روسيا على أن هويتها الحالية تختلف عن الاتحاد السوفييتي السابق، مما يستوجب العمل على استعادة موقعها المؤثر، مع ضرورة اتباع سياسات تربط بين التنمية الداخلية والطموحات الخارجية، بهدف التغلب على الهيمنة الغربية التي يعتبرها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين "العائق الأساسي أمام نهوض روسيا."

لتحقيق هذا الهدف، اقترح بوتين عدة إجراءات رئيسية،[2] منها:

1. التخلص من العناصر التي تتعاون مع الولايات المتحدة وحلف الناتو داخل روسيا، باعتبار أن تنقية الداخل تمثل أساساً ضرورياً لدعم التوجهات الخارجية.

---

[1] ذيب سليم القرالة ،توجهات روسيا الخارجية في عهد يلتسن حتى ولاية بوتين الثالثة ، مركز المحترفين الدولي للدراسات والأبحاث ،18 فيفري 2017، متاح على الرابط التالي : https://projocenter.com/Details.aspx?Id=6
تاريخ الاطلاع :23/03/2024

[2] توفيق بوستي ، تطور السياسية الخارجية الروسية تجاه دول أوروبا الشرقية ،ص89-90.

2. بناء شبكة من التحالفات مع قوى إقليمية ودولية على أسس براغماتية وواقعية، بعيداً عن الدول المجاورة التي تلتزم بسياسات موالية للولايات المتحدة وحلف الناتو.

بحلول عام 2005، اتجه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين نحو تبني استراتيجية تهدف إلى زيادة اعتماد دول حلف الناتو، وخصوصاً دول الاتحاد الأوروبي، على واردات الطاقة الروسية. سعى بوتين إلى استخدام هذا الاعتماد كأداة ضغط على الأوروبيين في حال تعرضت مصالح روسيا للخطر في أي منطقة من العالم، كما حاول استغلال انشغال الولايات المتحدة بحربيها في أفغانستان والعراق ليعزز دور روسيا كقوة مؤثرة في الشؤون الدولية، خاصة بعد أن أصبح واضحاً أن الولايات المتحدة ودول الناتو لا تولي اهتماماً كبيراً لروسيا أو لغيرها من الدول.

في هذا السياق، واجه بوتين ضغوطاً متزايدة من جانب القيادات السياسية والعسكرية، التي أصدرت تقارير وتصريحات نقدية حول نهج روسيا الجديد تجاه دول الاتحاد الأوروبي. وقد أثرت هذه الضغوط على الاستقرار الداخلي والخارجي لروسيا، حيث تصاعدت الخلافات حول رؤية مستقبل مكانة روسيا الدولية.

كذلك، كان بوتين يتعامل مع نظام سياسي جديد، أُعيد تشكيله عقب انهيار الاتحاد السوفييتي، وجمع بين عناصر تقليدية وحديثة، مما خلق نموذجاً هجيناً يواجه تحديات معقدة في الداخل والخارج[1].

ثالثا :(2008-2014):

تبدأ هذه المرحلة مع إعلان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في عام 2015 وثيقة جديدة للأمن القومي، والتي وضعت إطاراً واضحاً للأولويات والأهداف الاستراتيجية لروسيا، تناولت الوثيقة بالتفصيل التدابير الضرورية لحماية الأمن القومي، مع إضافة بعد خاص للتوجهات الداخلية والخارجية، مما يعكس الحاجة الملحة لتعزيز الاستقرار في البلاد.

كما أكدت الوثيقة على الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط، حيث ربطت بين تدخلات الغرب في المنطقة، والتي دعمت ما يعرف بالثورات الملونة، وبين تفشي عدم الاستقرار السياسي في دول أوروبا الشرقية. وقد اعتبرت هذه التدخلات سبباً رئيسياً في إثارة الاضطرابات في الشرق الأوسط، مما أدى إلى حركات احتجاجية وثورات، مثل تلك التي شهدتها دول الربيع العربي.[2]

---

[1] ليليا شيفتسوفا ، **روسيا بوتين** ،ترجمة :بسام شحا (بيروت :دار العربية للعلوم ،2006)، ص274.

[2] رضا محمد هلال ، السياسية الروسية الجديدة في المنطقة العربية : دراسة في أدوات القوة الناعمة وفعاليتها ، المجلد 22 ، العدد 3 (القاهرة :**مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة ،2021**)ص174.

في ضوء هذه الظروف، قررت روسيا الاتحادية اتخاذ خطوات جريئة، تمثلت في إعلان التدخل العسكري في سوريا في نفس العام،[1] جاءت هذه الخطوة كاستجابة استراتيجية تهدف إلى تعزيز النفوذ الروسي في المنطقة وحماية مصالحها الجيوسياسية، في مواجهة التحديات الناتجة عن السياسات الغربية والتغيرات الجذرية في المشهد السياسي الإقليمي.

من الجدير بالذكر أن روسيا الاتحادية تمكنت مرة أخرى من استخدام نفوذها في قطاع النفط والغاز الطبيعي كأداة ضغط على دول الاتحاد الأوروبي. وفي عام 2014، أعلنت روسيا رسمياً ضم شبه جزيرة القرم الأوكرانية إلى أراضيها، وهي خطوة وصفها المفكر الروسي ألكسندر دوغين بأنها بداية "لإحياء الإمبراطورية الروسية".

استناداً إلى هذا السياق، يمكن القول إن نهج روسيا خلال فترة رئاسة ديمتري ميدفيدف اختلف بشكل ملحوظ عن مرحلة فلاديمير بوتين، خاصة في التعامل مع دول الجوار القريب، ومع ذلك، بقيت المبادئ الأساسية للاستراتيجية الروسية ثابتة، خاصة فيما يتعلق بأمن روسيا ومصالحها الحيوية، فقد أظهرت سياسات بوتين ميلاً أكبر نحو التشدد في مواجهة التدخل الغربي في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، بينما تبنى ميدفيدف أسلوباً أكثر براغماتية في تعامله مع القضايا الإقليمية[2].

رابعا: (2015-2023):

بدأت هذه المرحلة بإصدار الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وثيقة جديدة للأمن القومي في عام 2015، والتي حددت بوضوح أولويات وأهداف الاستراتيجية الروسية، مضيفة بعداً خاصاً للتوجهات الداخلية والخارجية لتعزيز وحماية الأمن القومي. وقد ركزت الوثيقة على أهمية منطقة الشرق الأوسط في التصور الاستراتيجي الروسي، مشيرة إلى دورها المحوري في السياسة الخارجية لروسيا.

أكدت الوثيقة أن التدخلات الغربية، خاصة تلك الداعمة لما يعرف بالثورات الملونة، قد أدت إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي في دول أوروبا الشرقية، كما ساهمت في تأجيج موجات من السخط الشعبي في دول الشرق الأوسط، مما أدى إلى الإطاحة بحكومات خلال أحداث الربيع العربي. وقد رأت روسيا أن هذه التدخلات تسعى إلى زعزعة الاستقرار الإقليمي، وهو ما يتعارض مع مصالحها الاستراتيجية.

[1] المرجع السابق نفسه .

[2] توفيق بوستي ،تطور السياسة الخارجية الروسية تجاه دول أوروبا الشرقية ،مرجع سابق ،ص99.

في ضوء هذه التطورات، اتخذت روسيا قراراً بالتدخل عسكرياً في سوريا في العام ذاته، سعياً لدعم حليفها الإقليمي واستعادة التوازن في المنطقة، جاء هذا التدخل كجزء من استراتيجية أوسع تهدف إلى تأمين مصالح روسيا، وتعزيز دورها المؤثر على الساحة الدولية في مواجهة التوسع والنفوذ الغربي[1].

عندما أدركت القيادة الروسية وجود حالة من الارتباك في المواقف الغربية، ولاحظت ضعف التنسيق الأمريكي تجاه العديد من القضايا، رأت في ذلك فرصة لتعزيز موقع روسيا على الساحة الدولية، وسعت موسكو إلى تحقيق عدة أهداف استراتيجية، منها تقوية حضورها وتأثيرها في النظام الدولي، وإجبار الولايات المتحدة ودول حلف الناتو على الاعتراف بروسيا كقوة كبرى قادرة على منافستهم في أي منطقة من العالم.

بالإضافة إلى ذلك، هدفت روسيا إلى دعم حليفها الاستراتيجي في الشرق الأوسط، الرئيس السوري بشار الأسد، لضمان بقائه في السلطة، واستغلال تدفق اللاجئين السوريين إلى أوروبا للضغط على الغرب، مما ساهم في تشتيت الانتباه عن مسألة ضم روسيا لشبه جزيرة القرم[2].

تحولت سوريا إلى ساحة لتجربة الأسلحة الروسية الحديثة، مما أسهم في تعزيز سمعة روسيا كدولة مصدرة للأسلحة وزاد من فرصها التجارية مع دول أخرى، الأمر الذي انعكس إيجابياً على الاقتصاد الروسي، كما استخدمت روسيا وجودها العسكري في سوريا كوسيلة للضغط على الولايات المتحدة ضمن منطقة الشرق الأوسط، علاوة على ذلك، شاركت روسيا في الحرب ضد تنظيم "داعش" في سوريا، مما أتاح لها تعزيز علاقتها مع شركائها الرئيسيين، مثل إيران ونظام" الأسد" ، وأكسبها نفوذاً أكبر في المنطقة.[3]

بقيت الاستراتيجية الروسية مستقرة إلى أن جاءت أواخر يناير 2022، حيث أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين عن التدخل العسكري في أوكرانيا، مستغلاً انشغال الولايات المتحدة بأزماتها الداخلية وتداعيات انسحابها من أفغانستان، كما ساعد على ذلك حالة الارتباك الغربي الناتج عن اعتماد دول

---

[1] رضا محمد هلال ،السياسة الروسية الجديدة في المنطقة العربية : دراسة في أدوات القوة الناعمة وفعاليتها ،مرجع سابق نفسة ص174-179.

[2] اليساندرا تيستا ، التدخل العسكري المتزايد لروسيا في سوريا ،معهد واشنطن ،5 أكتوبر 2018،متاح على الرابط :
https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/altdkhl-alskry-almtzayd-lrwsya-fy-swrya
تاريخ الاطلاع :2023/4/8

[3] المرجع السابق نفسه .

الاتحاد الأوروبي المستمر على واردات النفط والغاز الطبيعي من روسيا، مما شجع موسكو على التقدم داخل أوكرانيا بهدف إسقاط الحكومة الأوكرانية وضم أراضٍ جديدة لروسيا[1].

يمكن القول إن الرئيس بوتين رأى في هذا التوقيت فرصة مواتية لضم المناطق الشرقية من أوكرانيا إلى الاتحاد الروسي، حيث إن السيطرة على هذه المناطق الشرقية والجنوبية ستوفر لروسيا إمكانية الوصول إلى المياه الدافئة، وهو الهدف الذي فشل الاتحاد السوفيتي السابق في تحقيقه، مما ساهم في محاصرته ومن ثم تفككه. اليوم، تسعى روسيا إلى الوصول لهذه المواقع الحيوية باعتبارها محوراً أساسياً لاستعادة مكانتها كقوة دولية مؤثرة.

المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية الروسية .

في هذا الإطار، تعد روسيا لاعبا رئيسيا، وسنحاول في هذا القسم استعراض أبرز العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على عملية صنع القرار في المجال الخارجي، سنعمل على تحليل ما إذا كانت هذه العوامل تسهم في دعم القرارات الاستراتيجية الروسية أو تشكل عقبات أمام صانع القرار، مما يفرض عليه مواجهة تحديات متعددة. بناء لى ذلك، ارتأينا تصنيف هذه العوامل إلى محددات ذات طابع داخلي وخارجي، لتقديم رؤية شاملة حول تأثيرها المتباين في السياسة الروسية.

أولا : المحددات الداخلية :

-محددات داخلية مادية: تشير المحددات الداخلية المادية إلى المتغيرات التي تعكس حجم ومستوى القدرات المتاحة للدولة، والتي تعرف في مجال العلاقات الدولية بالعناصر المادية لقوة الدولة. وتعد هذه المتغيرات الأساس الفكري والمفاهيمي للتحولات التي شهدها النظام الدولي بعد الحرب الباردة، وهي ضرورية لفهم السلوك الخارجي للدول، من خلال تقييم تأثيرها على الصعيدين الداخلي والخارجي على عملية اتخاذ القرارات. كما تساعد هذه العوامل في تحليل الأسباب الكامنة وراء قوة الدول أو ضعفها في الساحة الدولية.

أولا: الموقع الجغرافي لروسيا:

يشكل الموقع الجغرافي عاملا أساسيا في تشكيل السلوك الخارجي للدول، وروسيا تُعد مثالاً بارزا على ذلك،تمتد روسيا عبر مساحات شاسعة من الأراضي، وتحتل موقعًا جيوسياسيا يربط بين أوروبا وآسيا

[1] روسيا وأوكرانيا ماهي أسباب النزاع ، الميادين نت،24مارس 2022 ،موجود على الرابط :
https://www.almayadeen.net/news/politics/%D8%B1%
تاريخ الاطلاع :2023/08/26

ويقترب من القطب الشمالي، هذا الامتداد الجغرافي يعزز من طموحات روسيا لتحقيق نفوذ واسع النطاق، ويسهم في صياغة سياساتها الخارجية بحيث تسعى للحفاظ على أمن حدودها وتعزيز وجودها في المناطق المحيطة بها.

تدفع الجغرافيا روسيا إلى التأكيد على نفوذها في دول الجوار، خاصةً في مناطق مثل أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، بهدف تأمين حدودها ومنع أي تهديدات محتملة من القوى الأخرى.

كما يؤثر الموقع الجغرافي لروسيا في بحر البلطيق والبحر الأسود في سياساتها المتعلقة بالنفاذ إلى المياه الدافئة والممرات التجارية العالمية، مما يزيد من حدة التنافس بينها وبين الدول الغربية في هذه المناطق.

بالإضافة إلى ذلك، [1]يضفي قرب روسيا من القطب الشمالي بعدًا آخرا لسياستها الخارجية، حيث تسعى إلى تأمين مصالحها في هذه المنطقة الغنية بالموارد الطبيعية والممرات البحرية. لهذا، يمكن القول إن الموقع الجغرافي يؤثر بشكل حاسم على الاستراتيجيات الروسية، سواء من حيث تعزيز نفوذها الإقليمي أو تأمين مصالحها الحيوية في المناطق المحيطة، وتنقسم روسيا من الناحية الجغرافية الى[2] :

1.روسيا الأوروبية: تشمل المنطقة الواقعة غرب جبال الأورال، وتعد قلب روسيا السياسي والاقتصادي، حيث تتركز فيها العاصمة موسكو والمدن الكبرى.

2.سيبيريا: تمتد شرق جبال الأورال وتتميز بمواردها الطبيعية الوفيرة، خاصة في مجالات النفط والغاز والمعادن.

3.الشرق الأقصى الروسي: يمتد من حدود سيبيريا الشرقية حتى سواحل المحيط الهادئ، ويتميز بأهميته الاستراتيجية لقربه من دول آسيا الشرقية وتطلعه نحو الأسواق الآسيوية عبر موانئه المطلة على المحيط.

ثانيا: الواقع الاقتصادي لروسيا:

يشكل العامل الاقتصادي محورا أساسيا في العلاقات الدولية، فكما يؤثر الموقع الجغرافي للدولة على سياستها الخارجية، يلعب الوضع الاقتصادي الداخلي دورًا حاسمًا في تحديد قوة الدولة ومكانتها على الساحة الدولية. تعد روسيا أكبر دول العالم من حيث المساحة، وتحتوي أراضيها الشاسعة على موارد

[1] عاطف معتمد عبد الحميد ،**استعادة روسيا مكانة القطب الدولي ، ازمة الفترة الانتقالية** ،(بيروت :الدار العربية للعلوم ،2009)ص7.

[2] لمى مضر الامارة ،**الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية** ،بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ،2009،ص148.

طبيعية ومعدنية ضخمة؛ حيث تنتج حوالي 17% من النفط العالمي، و25% من الغاز الطبيعي، و6% من الفحم، إضافة إلى ما يتراوح بين 10% و20% من بعض المعادن الأخرى مثل النحاس والزنك والفضة والبلوتونيوم. ورغم ما تملكه روسيا من هذه الثروات، التي من المفترض أن تضعها في موقع متميز دوليًا، إلا أن اقتصادها شهد تراجعا كبيرا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي.

اعتمد الرئيس بوريس يلتسن في تلك الفترة سياسة "**العلاج بالصدمة**[1]" لتحويل الاقتصاد الروسي بسرعة كبيرة نحو اقتصاد السوق، مما أطلق عملية تحول سريعة عُرفت بـ "الانتقال الفوري" أو "One Shot".

إلا أن هذه الاستراتيجية أدت إلى انكماش اقتصادي حاد بين عامي 1992 و1998، إذ شهدت روسيا تراجعًا كبيرًا في الصناعات الهندسية وصناعات البناء وتراجعت مستويات الاستثمار، مما أدى إلى إضعاف بنيتها الاقتصادية بشكل كبير[2].

محددات داخلية غير مادية:

تشمل المحددات غير المادية التي تؤثر في بيئة صنع القرار في روسيا العوامل التي تشكل طبيعة عملية اتخاذ القرار الروسي. يمكن الإشارة هنا إلى أربعة عوامل رئيسية، أولها:

1. **الإطار الدستوري للدولة الروسية:** كانت روسيا تدار وفق دستور صادر في 12 أبريل 1978 حتى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، إلى أن تم اعتماد دستور جديد في 12 ديسمبر 1993، حيث أقره الناخبون بنسبة 62% من الأصوات. يتألف هذا الدستور من مقدمة وجزأين أساسيين يحتويان على 9 فصول، تشمل المبادئ الدستورية الأساسية، وحقوق وحريات المواطنين، وهيكل الدولة الروسية، والبرلمان بغرفتيه. في الجزء الثاني، تتضمن الفصول شروطاً للتدابير الانتقالية والختامية.

وفقًا لدستور 1993، روسيا دولة اتحادية ديمقراطية بنظام جمهوري، عملتها هي الروبل، وعاصمتها موسكو، ولغتها الرسمية الروسية، مع منح الجمهوريات الحق في استخدام لغاتها المحلية بجانب اللغة الروسية. كما ينص الدستور على علمانية الدولة.

[1] استراتيجية العلاج بالصدمة تضمنت خطوات رئيسية منها: تحرير أسعار السلع والخدمات، إلغاء الدعم الحكومي، الخصخصة السريعة للقطاع العام، وتحرير سعر العملة. بدأ تنفيذ هذه السياسة في 2 يناير 1992، بعد وقت قصير من انهيار الاتحاد السوفيتي.

[2] لمى مضر الامارة، المرجع السابق نفسه .

أما من الناحية الإدارية، فتتألف روسيا من 89 وحدة إدارية، موزعة كالآتي: 21 جمهورية، 6 مقاطعات، 49 إقليماً، مدينتان اتحاديتان (موسكو وسان بطرسبرغ)، إقليم واحد ذو حكم ذاتي (الإقليم اليهودي)، و10 مناطق تتمتع بالحكم الذاتي.[1]

2-الوضع الاجتماعي: يلعب التركيب الاجتماعي للشعب الروسي دورًا مهمًا ومؤثرًا في عملية صنع القرار. ويعتقد ألكسندر دوغين أن الخصائص النفسية والاجتماعية للمجتمع الروسي تشكل جوهر التصور الجيوسياسي للدولة. تعد روسيا الاتحادية دولة متعددة القوميات، إذ يبلغ عدد سكانها حاليًا أكثر من 148 مليون نسمة، مما يجعلها خامس أكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان. ينتمي السكان إلى حوالي 130 مجموعة عرقية وإثنية، حيث يمثل الروس أكثر من أربعة أخماس السكان، يليهم مجموعات مثل التتار (5 ملايين)، والأوكرانيين (4 ملايين)، والشوفاشيين (1.7 مليون)، بالإضافة إلى اليهود والروس البيض الذين يزيد عددهم عن مليون نسمة.[2]

من حيث الأديان، تعتبر روسيا مجتمعًا متعدد الطوائف، حيث تشكل المسيحية الأرثوذكسية الديانة الأكثر انتشارًا، تليها طوائف مسيحية أخرى. بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، برز التنوع العرقي والديني كأحد التحديات التي واجهت القيادة الروسية، وذلك بسبب مخاوف من تفكك الاتحاد الروسي ذاته، خاصة مع تنامي رغبات الاستقلال في بعض المقاطعات ذات الحكم الذاتي التي سعت لتوسيع استقلالها عن السلطة المركزية الفيدرالية. كانت القيادة الروسية تدرك أن هذا التنوع العرقي والديني قد يهدد استقرار البلاد، مما جعل مسألة الحفاظ على وحدة وتجانس المجتمع الروسي من أولوياتها.

3-الثقافة السياسية:

تعود جذور الثقافة السياسية الروسية إلى القبائل السلافية القديمة التي استوطنت منطقة "كييف"، والتي تُعتبر أول موطن للسلاف وشهدت بداية الحكم لسلالة "ريريكوفيتش" التي تُعد من أقدم وأطول السلالات الحاكمة في التاريخ.

---

[1] صابر آيت عبد السلام ،**التوجهات الكبرى للاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة** ،موجودة على الرابط التالي:
http://www.international Studiesbridges.blogsport.com//blog-post-2012/04/blog-post 4206.hotmail

[2] لمى مضر الامارة،مرجع سابق نفسه.

تتأسس هذه الثقافة السياسية على عدة ركائز أساسية، من أبرزها[1]:

1. **الهوية**: تعتبر الهوية الوطنية أحد الأعمدة المحورية في الثقافة السياسية الروسية، ومع ذلك، لم تكتمل بعد بلورتها بشكل نهائي. وقد بذل القادة الروس، خصوصًا في العصر الحديث، جهودًا كبيرة لترسيخ مكونات هذه الهوية وتثبيتها بشكل دائم.

2. **دور القوة والتوسع**: يلعب مفهوم القوة ودور التوسع دورًا جوهريًا في الثقافة السياسية الروسية، حيث ظلّت روسيا على مرّ العصور تسعى لتعزيز نفوذها من خلال التوسع الإقليمي، مما يعكس عمق هذا التوجه في ذهنية الدولة الروسية.

3. **الثقافة السلطوية**: تتسم الثقافة السياسية الروسية بنزعة سلطوية واضحة، تمتد جذورها من الماضي إلى الحاضر، حيث يعكس النظام السياسي هيمنة السلطة المركزية وتمسكها الشديد بالتحكم في مختلف جوانب الحياة.

تنشأ من هذه الركائز سمات أخرى تُعد مُكمّلة أو لازمة لها؛ فالسلطوية تعزز من نزعة الجماعية والالتزام بالمصلحة العامة، والشغف بالتوسع يرتبط بتقديس القوة، كما أن الحكومة تميل أحيانًا إلى استخدام الكذب أو التضليل كآلية لتحكم المسافة بينها وبين الشعب، حيث يصبح هذا الأسلوب ضرورة للحفاظ على سيطرة السلطة العليا على المجتمع.

[1] Robert Nalbandov, Not by Bread Alone: Russian Foreign Policy under Putin, Potomac Books, Lincoln, NE, 2016,P24.

Figure 1: The order of regional priorities in Russian foreign-policy concepts, 2000–23

2000	2008	2013	2016	2023
Commonwealth of Independent States	Commonwealth of Independent States	Commonwealth of Independent States	Commonwealth of Independent States	Near Abroad
Caspian Sea region	Caspian and Black Sea regions	Caspian and Black Sea regions	Caspian and Black Sea regions	Arctic
European region	Euro-Atlantic region	Euro-Atlantic region	Euro-Atlantic region	Eurasian continent: China and India
United States	United States	United States	United States	Asia-Pacific region
Asia-Pacific region	Asia-Pacific region	Arctic	Canada and the Arctic	Islamic world
Middle East and North Africa	Middle East	Antarctica	Antarctica	Africa
Africa	Islamic World	Asia-Pacific region	Asia-Pacific region	Latin America and the Caribbean
Central and South America	Africa	Middle East and North Africa	Middle East and North Africa	European region
	Latin America and the Caribbean	Latin America and the Caribbean	Latin America and the Caribbean	The United States and other Anglo-Saxon states
		Africa	Africa	Antarctica

Source: IISS analysis of Russian foreign-policy concepts ©IISS

الشكل 02: الشكل 1: ترتيب الأولويات الإقليمية في مفاهيم السياسة الخارجية الروسية، 2000-2023.[1]

المحددات الخارجية:

السياسة الخارجية الروسية تتشكل بفعل مجموعة من المحددات الخارجية التي تؤثر على توجهاتها وتوجهها نحو تحقيق أهدافها الاستراتيجية في النظام الدولي. من أبرز هذه المحددات:

1. التوازن الدولي وتأكيد مكانة روسيا كقوة عظمى: تسعى روسيا للتمسك بمكانتها كقطب عالمي بجانب الولايات المتحدة والصين، حيث تعتبر أن الحفاظ على مكانتها في النظام الدولي أمر حيوي لاستقرارها الداخلي والسياسي. يؤثر هذا الهدف على سياساتها تجاه الغرب بشكل خاص، حيث تركز روسيا على إعادة توازن القوى الدولية لمواجهة ما تعتبره هيمنة غربية على النظام العالمي[2].

[1] https://www.iiss.org/online-analysis/online-analysis/2023/04/russia-new-foreign-policy-concept-the-airing-of-grievances-and-a-new-vision-of-world-order/.

[2] https://www.oxfordbibliographies.com/abstract/document/obo-9780199743292/obo-9780199743292-0310.xml

2. الجوار الجغرافي وتأمين النفوذ الإقليمي: تشكل دول الاتحاد السوفيتي السابق مثل أوكرانيا وجورجيا وآسيا الوسطى مناطق نفوذ تقليدية لروسيا، حيث تسعى موسكو إلى بسط نفوذها هناك لمنع أي تدخلات خارجية قد تؤثر سلباً على مصالحها الأمنية. يعد موقع روسيا الجغرافي عاملاً استراتيجياً يفرض عليها ضرورة السيطرة على المناطق المحيطة وضمان استقرارها لضمان أمن حدودها الطويلة[1]
3. التحديات الاقتصادية وأهمية صادرات الطاقة: تعتمد روسيا اعتمادًا كبيرًا على تصدير النفط والغاز، لا سيما إلى أوروبا، مما يجعلها تسعى إلى تنويع أسواقها وتعزيز التعاون مع دول أخرى كالصين والهند لمواجهة تأثير العقوبات الغربية. فالعقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا تدفعها نحو إعادة النظر في تحالفاتها الاقتصادية ودورها في السوق العالمية[2].
4. تحديات الأمن والإرهاب: تشمل السياسة الخارجية الروسية جهودًا للحد من التهديدات الأمنية القادمة من الخارج، بما في ذلك الإرهاب والنزعات الانفصالية، خاصة في منطقة القوقاز. كما تسعى روسيا إلى توسيع دورها في المناطق التي تواجه تهديدات مشابهة، مثل الشرق الأوسط، لتعزيز نفوذها هناك كقوة ضامنة للاستقرار[3].
5. المنظمات الدولية: تستفيد روسيا من دورها كعضو دائم في مجلس الأمن الدولي، حيث تستخدم هذا المنبر لتعزيز نفوذها في قضايا الأمن الدولي. تعتبر موسكو هذا الدور أساسيًا في تحدي النفوذ الغربي، وخاصةً في القضايا التي تمس أمنها الإقليمي، مثل سوريا وأوكرانيا[4].

[1] https://www.iiss.org/online-analysis/online-analysis/2023/04/russia-new-foreign-policy-concept-the-airing-of-grievances-and-a-new-vision-of-world-order/.

[2] https://www.oxfordbibliographies.com/abstract/document/obo-9780199743292/obo-9780199743292-0310.xml.

[3] https://www.iiss.org/online-analysis/online-analysis/2023/04/russia-new-foreign-policy-concept-the-airing-of-grievances-and-a-new-vision-of-world-order/.

[4] https://www.oxfordbibliographies.com/abstract/document/obo-9780199743292/obo-9780199743292-0310.xml.

6. توسيع النفوذ في إفريقيا وأمريكا اللاتينية: في السنوات الأخيرة، اتجهت روسيا نحو تعزيز نفوذها في إفريقيا وأمريكا اللاتينية من خلال التعاون العسكري والاقتصادي، لتوسيع نفوذها ولخلق تحالفات جديدة بعيدة عن الهيمنة الغربية، وخاصةً لتقليل الاعتماد على السوق الأوروبية[1].

تشير هذه المحددات إلى أن السياسة الخارجية الروسية تهدف إلى استعادة وضعية روسيا كقوة عالمية مؤثرة في إطار نظام دولي متعدد الأقطاب، مع تأمين مصالحها الاقتصادية والأمنية عبر بناء تحالفات جديدة، لا سيما في مواجهة التأثير الغربي القوي.

المطلب الثالث: مبادئ وأهداف السياسة الخارجية الروسية.

انعكس الوضع الداخلي في روسيا على توجهاتها الخارجية، حيث أصبحت السياسة الخارجية الروسية مدفوعة بالسعي لاستعادة مكانة الاتحاد السوفيتي السابقة، مع تكييف هذه الأهداف لتتماشى مع التحولات الدولية الجديدة، بما في ذلك عولمة الأسواق والاقتصاد الحر. تأثرت هذه السياسة بالعوامل السياسية والاقتصادية التي تمر بها روسيا داخليًا، مما ساهم في تشكيل استراتيجيات تتكيف مع مراحل النمو واستقرار الدولة.

اتبعت روسيا دوائر متعددة في سياستها الخارجية ترتبط بكل من سياقها الجغرافي والسياسي وأولوياتها الأمنية، بحيث يعكس كل منها مرحلة تطور محددة. وقد انحصرت أهم أولوياتها في تعزيز استراتيجيتها الأمنية طويلة المدى من خلال التركيز على ثلاثة محاور رئيسية:

1. إعادة تعزيز النفوذ الإقليمي: تعتبر دول الجوار، لا سيما جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، محورًا استراتيجيًا يسعى الكرملين لبسط نفوذه فيها كجزء من استعادة دوره في المنطقة. هذا التوجه يعكس رغبة روسيا في حماية حدودها وضمان ولاء الدول المجاورة لمنع أي نفوذ غربي يمكن أن يهدد أمنها[2].
2. تحقيق التوازن الدولي: تسعى موسكو إلى تقليص الهيمنة الغربية على النظام العالمي وإرساء تعددية قطبية تضمن لروسيا موقعًا يليق بمكانتها. يتجلى هذا التوجه في بناء شراكات

[1] https://www.iiss.org/online-analysis/online-analysis/2023/04/russia-new-foreign-policy-concept-the-airing-of-grievances-and-a-new-vision-of-world-order/.

[2] https://www.oxfordbibliographies.com/abstract/document/obo-9780199743292/obo-9780199743292-0310.xml..

استراتيجية، وخاصةً مع الصين وإيران، بالإضافة إلى تعزيز وجودها في منظمات دولية كمجلس الأمن، حيث تلعب دورًا فعالًا في القضايا العالمية الرئيسية[1].

3. التوسع الاقتصادي في سياق العولمة: بالنظر إلى أهمية الموارد الطبيعية التي تمتلكها روسيا، لا سيما في قطاعي النفط والغاز، سعت موسكو لتعزيز صادراتها للأسواق الأوروبية والآسيوية، وتوجيه استثماراتها نحو قطاعات جديدة في إفريقيا وأمريكا اللاتينية لتعزيز الاستقلال الاقتصادي ومواجهة العقوبات الغربية التي تحد من قدرتها على الوصول للأسواق الغربية[2].

من خلال هذه الاستراتيجيات، تسعى روسيا إلى تحقيق طموحاتها كقوة عالمية مؤثرة، مستفيدة من التحولات العالمية لتعزيز أمنها القومي ودورها الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

تشير التحليلات إلى أن محاولة روسيا لتحقيق اندماج فعّال في المنظومة الغربية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، كانت ذات نتائج محدودة. في أوائل التسعينيات، اتبعت روسيا مسارًا للتقارب مع الغرب، حيث قامت بتبني سياسات تتماشى مع توجهات القوى الغربية بهدف الاندماج في النظام العالمي بقيادة الولايات المتحدة وأوروبا. إلا أن هذا المسار لم يُكتب له النجاح بشكل كامل، إذ بقيت الشكوك والمخاوف متبادلة بين الطرفين. كما أشار أليكسي بوشكوف، السياسي والمفكر الروسي، إلى أن الرغبة الروسية في الانضمام إلى الغرب كانت "وهمًا"، وأن الغرب لم يكن مستعدًا لقبول روسيا كشريك متساوٍ[3]، أحد أبرز الدلائل على عدم نجاح هذه المحاولة تمثل في توسيع حلف شمال الأطلسي (الناتو)، حيث ضمّ الحلف عدة دول كانت جزءًا من حلف وارسو السابق، مما زاد من الشكوك الروسية تجاه نوايا الغرب. فقد اعتبرت روسيا أن تمدد الناتو إلى حدودها يشكل تهديدًا لأمنها القومي ويعكس رفضًا لاندماجها كشريك في النظام الغربي، ونتيجة لهذه التطورات، فضلاً عن التحولات السياسية والاقتصادية الداخلية، أصبحت روسيا تتبنى ترتيبًا جديدًا لأولوياتها الخارجية يقوم على تعزيز مصالحها القومية والاستقلالية عن الغرب. تمثّل هذا التحول في استعادة شعور المنافسة

[1] https://www.oxfordbibliographies.com/abstract/document/obo-9780199743292/obo-9780199743292-0310.xml.

[2] https://www.iiss.org/online-analysis/online-analysis/2023/04/russia-new-foreign-policy-concept-the-airing-of-grievances-and-a-new-vision-of-world-order/.

[3] نبيه الأصفهاني،السياسة الخارجية الروسية في مرحلة التحول الديمقراطي،مرجع سابق ،ص225.

مع الغرب، وتطوير سياسة خارجية تعكس طموحات روسيا ودورها في النظام الدولي الجديد، بحيث ترتكز هذه السياسة على المصالح القومية وتعزز علاقاتها مع القوى الصاعدة كالصين ودول أخرى في آسيا وأمريكا اللاتينية، بدلاً من محاولة اللحاق بركب الغرب.

لقد حدد ايفغيني بريماكوف، وزير الخارجية الروسي في عام 1996، أسسًا جديدة للسياسة الخارجية الروسية، معتمدًا على رؤية موسعة ترتكز على إعادة ترتيب أولويات روسيا في المشهد الدولي لتعكس تطلعات استراتيجية أعمق وأكثر شمولًا. تضمنت هذه الأولويات ثلاثة محاور رئيسية:

أولا: التأكيد على ضرورة الحفاظ على مبدأ الشراكة بين روسيا والدول الغربية، بما يتضمن قبول الوضع الحالي للجمهوريات السوفيتية السابقة، ومع ذلك، تشدد موسكو على رفض أي محاولات لتمركز أسلحة تلك الجمهوريات بالقرب من حدودها، محذرة من أنها قد تضطر، في هذه الحالة، إلى إعادة نشر صواريخها النووية لتكون موجهة نحو أوروبا الغربية من جديد.

ثانيا: تتمتع منطقة الشرق الأوسط بأهمية استراتيجية كبرى لما تحتويه من ثروات نفطية وموارد طبيعية أخرى، ما يجعلها محط اهتمام عالمي. وقد نجح بريماكوف في تعزيز العلاقات بين موسكو وهذه المنطقة الحيوية بعد فترة من الفتور، مستفيدًا من إمكاناتها الهائلة في دعم المصالح المشتركة.

ثالثا: تعزيز العلاقات مع جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق يمثل أولوية استراتيجية تهدف إلى تقوية الروابط التاريخية والثقافية والسياسية التي تجمع هذه الدول بروسيا. ويشمل هذا التقارب التعاون في مجالات الاقتصاد والتجارة، والتنسيق في القضايا الأمنية والدبلوماسية، إلى جانب دعم المشاريع المشتركة التي تعزز الاستقرار والتنمية في المنطقة[1].

شهدت حكومة بريماكوف تحولًا ملحوظًا في توجهات الدبلوماسية الروسية، حيث اتسمت بتوسيع نطاق نشاطها على الساحة الدولية ومحاولة إعادة التوازن بين روسيا والعالم الخارجي بما يضمن حماية مصالحها الاستراتيجية. عملت موسكو في تلك الفترة على كبح تأثير قرارات واشنطن التي اتسمت بالصرامة مستفيدة من موقعها كقطب أوحد في النظام الدولي. وفي هذا السياق، ركزت روسيا على اقتراح حلول وسط تدعم التسويات السلمية بدلًا من تبني مواقف صدامية، مع توجيه انتقادات حادة للسياسات العدوانية التي انتهجتها الولايات المتحدة.

[1] نبيه الاصفهاني،السياسة الخارجية الروسية في مرحلة التحول الديمقراطي،مصدر سابق ص226.

كان واضحًا أن روسيا لم تعد مستعدة للقبول بسياسات العولمة بالشكل الذي صاغته القوى الغربية، بل سعت إلى تحقيق توازن بين أهدافها الوطنية وتحركاتها الدبلوماسية. عملت موسكو على تعبئة إمكاناتها كافة لتعزيز مكانتها على الساحة الدولية، مستفيدة من أوراق القوة التي تملكها لتحقيق مصالحها الاستراتيجية في مواجهة الضغوط الغربية، مع التأكيد على رؤيتها الخاصة للنظام العالمي متعدد الأقطاب.[1]

في 26 ديسمبر 2000، ألقى الرئيس فلاديمير بوتين خطابًا حدد فيه الملامح الرئيسية للسياسة الخارجية الروسية، مما شكل علامة فارقة في توجيه الدبلوماسية الروسية نحو تحقيق أهدافها الاستراتيجية. وقد تركزت هذه السياسة على عدد من المحاور الأساسية التي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

1. **الحفاظ على السيادة الوطنية وتعزيز الأمن القومي**: أكدت السياسة الخارجية الروسية على ضرورة حماية السيادة الوطنية من أي تدخل خارجي، مع التركيز على تعزيز القدرات الدفاعية لضمان أمن البلاد في مواجهة التحديات الدولية.
2. **إقامة نظام عالمي متعدد الأقطاب**: شدد بوتين على رفض الهيمنة الأحادية على الساحة الدولية، داعيًا إلى بناء نظام عالمي قائم على التوازن بين القوى الكبرى واحترام المصالح المتبادلة.
3. **تعزيز التعاون مع دول الاتحاد السوفيتي السابق**: وضعت روسيا أولوية كبيرة لتقوية العلاقات مع جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابقة، من خلال اتفاقيات التعاون في المجالات الاقتصادية والأمنية والثقافية، بهدف استعادة النفوذ الروسي في هذه المنطقة الحيوية.
4. **التركيز على المصالح الاقتصادية**: أشار بوتين إلى أهمية استخدام الدبلوماسية لتعزيز المصالح الاقتصادية الروسية من خلال زيادة التعاون التجاري والاستثماري مع مختلف الدول، مع إعطاء أولوية للشراكات التي تدعم النمو الاقتصادي الداخلي.
5. **التصدي للإرهاب الدولي والجريمة المنظمة**: تضمنت السياسة الروسية تعاونًا واسع النطاق مع المجتمع الدولي لمواجهة التحديات الأمنية العالمية، مع التركيز على محاربة الإرهاب ومنع انتشاره.

[1] المصدر السابق نفسه.

6. **تطوير العلاقات مع القوى الكبرى**: حرصت موسكو على تعزيز علاقاتها مع الدول الكبرى مثل الصين والهند والاتحاد الأوروبي، لتحقيق التوازن الاستراتيجي وتقليل الاعتماد على الغرب.[1]

هذا الإعلان عكس رؤية بوتين لبناء روسيا كقوة عالمية مؤثرة، قادرة على الدفاع عن مصالحها الوطنية والمساهمة في تشكيل نظام دولي أكثر استقرارًا وعدلًا.

عمل الرئيس فلاديمير بوتين بجد لإعادة روسيا إلى مكانتها كقوة كبرى على الساحة الدولية، مستهدفًا استعادة الدور الذي كان يشغله الاتحاد السوفيتي سابقًا بعد فترة من التراجع والانحسار في النفوذ الروسي. وفي هذا الإطار، شهدت السياسة الداخلية والخارجية الروسية عدة تطورات جوهرية أسهمت في تعزيز مكانة روسيا عالميًا، وكان أبرز هذه التطورات:

1. **إرساء التوازن في العلاقات الدولية**:

سعت روسيا إلى تحقيق وضع متساوٍ مع القوى الكبرى على الساحة الدولية. جاء ذلك من خلال تعزيز دبلوماسيتها وعلاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية، مع التركيز على الحوار والتعاون في القضايا ذات الاهتمام المشترك.

2. **تقوية دور منظمة الأمن والتعاون الأوروبي (OSCE)**:

لعبت روسيا دورًا فعالًا في دعم هذه المنظمة وتعزيز دورها في تحقيق الأمن والاستقرار الإقليميين، مع التركيز على جعلها بديلًا محوريًا لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في القضايا المتعلقة بأمن القارة الأوروبية. وفي الوقت نفسه، بذلت روسيا جهودًا كبيرة لمنع الناتو من التوسع شرقًا وتقييد تأثيره في شؤون الدول المحيطة بروسيا، بما يحمي مصالحها الاستراتيجية.

3. **إحياء الاقتصاد الروسي**:

وضعت روسيا استراتيجية شاملة لتحفيز نمو اقتصادها الوطني، تضمنت مواجهة التحديات الكبرى مثل نقص رؤوس الأموال وصعوبة جذب الاستثمارات الأجنبية. كما ركزت الجهود على معالجة التراكمات السلبية من مشكلات اجتماعية مثل البطالة، التي بلغت حينها نحو 10 ملايين شخص، والعمل على تحسين الظروف المعيشية للمواطنين.

[1] نبيه الأصفهاني،مستقبل التعاون الروسي–الإيراني في ضوء التقارب الأخير ،مجلة السياسة الدولية ،العدد44،افريل 2001،ص161–164.

من خلال هذه التحركات، وضعت روسيا نفسها في مسار جديد نحو استعادة نفوذها وتعزيز قدرتها على لعب دور ريادي في النظام الدولي، مع التركيز على حماية مصالحها القومية وتحقيق التنمية المستدامة داخليًا وخارجيًا.[1]

السياسة الخارجية الروسية الجديدة مرت بعدة مراحل هامة، تعكس تطور الاستراتيجية الروسية منذ انهيار الاتحاد السوفيتي وحتى إعادة تأكيد مكانتها كقوة عالمية في ظل القيادة الحديثة. يمكن تقسيم هذه المراحل إلى ما يلي:

1-مرحلة التراجع والانكفاء (1991-1999):

شهدت هذه الفترة تراجعًا كبيرا في الدور الروسي على الساحة الدولية، بسبب الانهيار الاقتصادي الداخلي وضعف مؤسسات الدولة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي،ولقد اعتمدت روسيا نهجًا توافقيًا مع الغرب، مركزة على الانضمام إلى المنظمات الدولية مثل مجموعة السبع (G7) وتحقيق القبول في النظام العالمي الذي يهيمن عليه الغرب،متبنية عدة أولويات في سياستها الخارجية[2]:

- الانفتاح على الولايات المتحدة وأوروبا.
- خفض الإنفاق العسكري بسبب الأزمة الاقتصادية.
- التركيز على معالجة الأزمات الداخلية.

2-مرحلة إعادة البناء والبحث عن التوازن (2000-2008):

مع وصول فلاديمير بوتين إلى الحكم، بدأت روسيا في استعادة قوتها السياسية والاقتصادية، وظهرت محاولات واضحة لإعادة تأكيد دورها كلاعب رئيسي في الشؤون الدولية.

من خلال السعي الى تحقيق توازن بين التعاون مع الغرب وحماية مصالحها القومية، مع إعادة بناء علاقاتها مع جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق ومن أهم أولوياتها[3]:

- تعزيز العلاقات مع الصين ودول آسيا.
- منع توسع الناتو شرقًا.
- التركيز على استخدام الدبلوماسية الاقتصادية لتعزيز النفوذ الروسي.

---

[1] 1.Win Gulling Russian foreign policy in Putin presidency strategic Digest.September 2000 .p. 1259-1261.

[2] نبيه الاصفهاني ،المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية الروسية،السياسة الدولية،العدد142 أكتوبر 2000 ص172.

[3] نبيه الأصفهاني،المرجع السابق نفسه،ص173-174.

3-**مرحلة المواجهة وإعادة التأكيد (2008-2014):**

شهدت هذه المرحلة زيادة التوترات مع الغرب، خاصة بعد الأزمة الجورجية عام 2008، وبدأت روسيا تتبنى سياسات أكثر حزمًا في الدفاع عن مصالحها الإقليمية والدولية.

وتبنت موسكو مواقف أكثر استقلالية ورفضت الإملاءات الغربية، ما أدى إلى تصاعد المواجهات السياسية والاقتصادية مع الدول الغربية قائمة على :

- دعم الاستقلال السياسي لجورجيا وأوكرانيا مع الحفاظ على النفوذ الروسي.
- استخدام موارد الطاقة كسلاح سياسي واقتصادي.
- تعزيز التعاون الأمني والعسكري مع الحلفاء الدوليين[1].

4-**مرحلة التحديات الجديدة والتوسع الدولي (2014-حتى الآن):**

تصاعدت حدة التوترات مع الغرب بعد ضم شبه جزيرة القرم عام 2014 وفرض العقوبات الغربية على روسيا، ما دفع موسكو إلى تعزيز علاقاتها مع الشرق الأوسط وآسيا وأمريكا اللاتينية.

تحولت روسيا إلى سياسة خارجية أكثر نشاطًا وتدخلًا، مستغلة الأزمات العالمية لتوسيع نفوذها، كما حدث في الأزمة السورية وكانت أولوياتها متمثلة فيما يلي:

- تعزيز دور روسيا في النظام العالمي متعدد الأقطاب.
- بناء تحالفات استراتيجية جديدة مع الصين والهند ودول الشرق الأوسط.
- مواجهة العقوبات الغربية من خلال تطوير الاقتصاد الوطني وتعزيز الاكتفاء الذاتي.[2]

ملامح عامة للسياسة الخارجية الروسية الجديدة:

- تبني سياسة تعددية الأقطاب بديلًا للنظام الأحادي الذي تقوده الولايات المتحدة.
- التركيز على التحالفات الإقليمية مثل منظمة شنغهاي للتعاون والاتحاد الاقتصادي الأوراسي.
- الحفاظ على النفوذ في مناطق النفوذ التاريخي مثل جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابقة.
- استخدام القوة العسكرية والدبلوماسية لتحقيق أهداف استراتيجية في مناطق الصراع.

[1] هل تتجه روسيا لاستعادة دورها العالمي ،قراءات استراتيجية في ملف الأهرام الاستراتيجي:
http://www.rulcpleng.php?id=2005log123544

[2] هل تتجه روسيا لاستعادة دورها العالمي،قراءات استراتيجية في ملف الأهرام الاستراتيجي،المرجع السابق نفسه.

من خلال هذه المراحل، نجحت روسيا في استعادة مكانتها كلاعب رئيسي على الساحة الدولية، رغم التحديات الاقتصادية والسياسية التي واجهتها داخليا وخارجيا.[1]

المبحث الثالث: التحديات الجديدة في السياسة الخارجية الروسية.

المفهوم الجديد للسياسة الخارجية الروسية، الذي تم تبنيه في مارس 2023، يُمثل تحوّلًا مهمًا في توجيهات روسيا الاستراتيجية على الساحة الدولية. يرتكز هذا المفهوم على رؤية متعددة الأبعاد تُعزز أولوية المصالح الوطنية وتُعيد تشكيل علاقات روسيا مع العالم في ضوء التغيرات الجيوسياسية العالمية، ولا سيما بعد الحرب في أوكرانيا. فيما يلي تفاصيل سياسية للمفهوم:

1. الأسس الإيديولوجية والسياسية

- **السيادة والمركزية الوطنية:** تؤكد روسيا على أهمية حماية سيادتها الوطنية واستقلال قرارها السياسي بعيدًا عن أي ضغوط خارجية. ترى القيادة الروسية أن النظام العالمي الحالي يشهد تصاعدًا في الصراعات نتيجة محاولات الغرب فرض هيمنته.
- **النظام العالمي المتعدد الأقطاب:** تُروج روسيا لفكرة عالم متعدد الأقطاب كبديل عن النظام الأحادي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة. ترى أن صعود قوى جديدة مثل الصين، الهند، والبرازيل يُمثل فرصة لإعادة تشكيل النظام الدولي.

2. الأولويات الإقليمية:

- **تعزيز العلاقات مع آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية:**

يُظهر المفهوم تحوّلًا واضحًا نحو تعزيز العلاقات مع الدول النامية، وخاصة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، حيث تسعى روسيا إلى بناء تحالفات اقتصادية وسياسية لمواجهة العقوبات الغربية وتوسيع نفوذها.

- **العلاقة مع الصين والهند:**

تُعد الصين شريكًا استراتيجيًا رئيسيًا في رؤية روسيا الجديدة. العلاقات مع الهند أيضًا محورية، خاصة في مجالات الطاقة والدفاع.

- **الشرق الأوسط:**

تستمر روسيا في تعزيز دورها في الشرق الأوسط، عبر دعم حلفائها التقليديين مثل سوريا وإيران، والدخول في شراكات مع دول الخليج لتحقيق توازن استراتيجي.

[1] المرجع السابق نفسه.

4. التعامل مع الغرب:

يُعتبر الغرب، وخاصة الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي (الناتو)، التحدي الرئيسي للسياسة الخارجية الروسية. يُركز المفهوم الجديد على مواجهة "الهيمنة الغربية" من خلال تعزيز التحالفات مع دول غير غربية وتقويض النفوذ الغربي في المنظمات الدولية.

- **أوروبا:** تُبقي روسيا الباب مفتوحًا لتعاون محدود مع بعض الدول الأوروبية، خاصة في القضايا التي تُحقق مصالح متبادلة، مثل أمن الطاقة.[1]

4. الأدوات والأساليب الدبلوماسية

- **الدبلوماسية الاقتصادية:**

يتم استخدام الطاقة كأداة رئيسية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، من خلال عقود الغاز والنفط مع دول مثل الصين والهند ودول أفريقيا.

- **القوة الناعمة:**

تعمل روسيا على تعزيز نفوذها الثقافي والإعلامي، من خلال وسائل الإعلام مثل "RT" وشبكات التواصل الاجتماعي، وكذلك عبر برامج تعليمية وتدريبية موجهة للدول النامية.

- **التعاون الأمني والعسكري:**

يُعد تصدير الأسلحة والتعاون العسكري جزءًا مهمًا من علاقات روسيا مع شركائها، لا سيما في أفريقيا وأمريكا اللاتينية.

5. التركيز على القيم الحضارية

- **الهوية الثقافية والحضارية:**

يُروج المفهوم لفكرة أن روسيا ليست مجرد دولة، بل "حضارة فريدة" لها نموذجها الخاص من القيم التقليدية التي تُعبر عن رفضها "للتفسخ الأخلاقي" في المجتمعات الغربية.

- **التقارب مع العالم الإسلامي:**

تُبرز روسيا اهتمامها بالعالم الإسلامي كشريك حضاري، وتسعى لتعزيز التعاون مع دول مثل إيران وتركيا والسعودية.

---

[1] – Russia Adopts New Anti-West Foreign Policy Strategy, Calls India, China Strategic Partners, The Wire, April 1, 2023. Available at: https://thewire.in/uncategorised/russia-adopts-new-anti-west-foreign-policy- strategy-says-will-continue-to-work-with-india.

6. رؤية المستقبل

في ظل هذا المفهوم الجديد، تسعى روسيا إلى لعب دور أكثر فاعلية في إعادة تشكيل النظام الدولي من خلال التركيز على:

- تقوية نفوذها في المؤسسات الدولية.
- تعزيز مكانتها كقوة عظمى اقتصادية وعسكرية.
- توسيع التحالفات مع الدول التي تُشاركها رؤيتها لعالم متعدد الأقطاب.

هذا المفهوم يُظهر بوضوح أن روسيا تستعد لمرحلة جديدة في سياساتها الخارجية، حيث تُركز على تنويع شراكاتها الدولية ومواجهة الهيمنة الغربية بأساليب مبتكرة وشاملة.[1]

المطلب الأول: تأثير الحرب الأوكرانية على السياسة الخارجية الروسية

الاستراتيجية الروسية العالمية في ظل بوتين: الملامح والإشارات:

إن تصريح الرئيس فلاديمير بوتين بأن "حدود روسيا لا تنتهي أبدًا" يعكس الهدف الأساسي للسياسة الخارجية الروسية، والمتمثل في تعزيز مكانة روسيا كقوة مؤثرة على الساحة الدولية. تسعى موسكو، في إطار هذا النهج، إلى استعادة دورها كقوة عظمى. ومنذ تولي بوتين السلطة في الكرملين عام 2000، ركز اهتمامه على المنطقة الأوراسية، التي يرى الجغرافي هالفورد ماكيندر أنها تربط موسكو بشبكة متداخلة من العلاقات مع دول آسيا وأوروبا وأفريقيا.

في هذا السياق، تعتبر دول الاتحاد السوفيتي السابق الحلقة الأولى في هذه الاستراتيجية، حيث تُعد منطقة نفوذ خاصة بروسيا لمواجهة التوسع الغربي. لتحقيق هذا الهدف، تعمل روسيا على بناء شراكات استراتيجية، وفرض حضور اقتصادي وسياسي وأمني في الدول المحيطة بها. وعند الضرورة، تلجأ إلى التدخل العسكري كما حدث في جورجيا، القرم، وأوكرانيا، أو حتى في مناطق أبعد مثل سوريا، ليبيا، وأفريقيا الوسطى،تقوم االسياسة الخارجية الروسية على قاعدين أساسيين هما:

أولًا:السعي لتعزيز العلاقات وبناء شراكات مع القوى التي تعارض النفوذ الأمريكي أو تبدي مخاوف منه.

ثانيًا:توسيع نطاق النفوذ الجغرافي من خلال تشكيل قوس استراتيجي يشمل مناطق واسعة، تحتوي على

[1] سامي عمارة، استراتيجية جديدة للسياسة الخارجية الروسية عنوانها: أميركا، إندبندنت عربية 1 أبريل 2023، متاح عبر: https cutt.us/sxlHg://.

بعض من أغنى موارد الثروات الباطنية في العالم[1]،انطلاقًا من هذا التصور، تلعب الجغرافيا دورًا محوريًا في توجيه السياسة الخارجية الروسية، حيث تفرض مساحة روسيا الشاسعة وحدودها الممتدة على مختلف القارات أهمية استراتيجية خاصة. هذه المساحة الهائلة تمنح روسيا موقعًا فريدًا يؤهلها للتأثير في مناطق متعددة، سواء عبر تأمين حدودها من التهديدات الخارجية، أو من خلال تعزيز نفوذها في المناطق المحيطة بها. كما أن اتساع أراضيها يجعلها تمتلك موارد طبيعية غنية تشكل قاعدة أساسية لدعم طموحاتها الجيوسياسية على الصعيدين الإقليمي والدولي.[2]

على صعيد آخر، اتسمت السياسة الخارجية لفلاديمير بوتين بتركيز واضح على ما يمكن تسميته بـ"النهج الآسيوي"، حيث بذل جهودًا كبيرة لتعزيز شراكات استراتيجية مع القوى الكبرى في آسيا. فقد عمل على تطوير علاقات قوية مع الصين، باعتبارها شريكًا اقتصاديًا وسياسيًا رئيسيًا، وكذلك مع الهند، التي تُعد قوة عظمى آسيوية وشريكًا تقليديًا لموسكو.

بالإضافة إلى ذلك، سعى بوتين إلى توثيق علاقاته مع كل من اليابان وكوريا الجنوبية، مستفيدًا من قدراتهما التكنولوجية المتقدمة واستثماراتهما الاقتصادية، بهدف دعم خطط روسيا التنموية وتحقيق التوازن مع النفوذ الغربي المتزايد في المنطقة[3]،في إطار سعيها لاستعادة نفوذها العالمي، وجهت موسكو اهتمامها نحو منطقة الشرق الأوسط، حيث أقامت علاقات متينة مع كل من إيران وإسرائيل، خاصة منذ بدء تدخلها العسكري في سوريا عام 2015. ونظرًا للأهمية الاستراتيجية الكبرى التي يتمتع بها الشرق الأوسط باعتباره ميدانًا رئيسيًا لتنافس القوى الدولية، حرصت روسيا على تعزيز وجودها في المنطقة.

[1] طالب الدغيم، بوتين نحو المجد الأوراسي والارتباك الاستراتيجي الغربي، عمران ٥ مارس ٢٠٢٢ ، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/ba6Zf.

[2] Halida Maulidia, Russia Foreign Policy Under Vladimir Putin Administration, State Islamic university, October 2017, available at: https://cutt.us/fJDNH.

[3] حسني عماد السياسة الخارجية زمن الرئيس فلاديمير بوتين برلين ،المركزالديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية 2017،ص1-3،متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/vfwPg.

كما عملت على التأثير في تطورات الأحداث هناك بما يخدم مصالحها الاستراتيجية، سواء من خلال المشاركة المباشرة في الأزمات أو عبر بناء تحالفات تتيح لها ترسيخ نفوذها وتعزيز مكانتها كطرف أساسي في المعادلات الإقليمية.[1]

أبعاد وتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية:

على الرغم من المصالح المشتركة بين روسيا الاتحادية والاتحاد الأوروبي والدعوات المتكررة للتعاون، إلا أن روسيا تظل بالنسبة لحلف شمال الأطلسي (الناتو) التهديد الأول للأمن الأوروبي. منذ تأسيس الحلف، حدد أول أمينه العام، اللورد إسماي، ثلاثة أهداف رئيسية كان أبرزها "إبعاد الروس عن أوروبا"، وذلك انطلاقًا من اعتبار موسكو التهديد الأساسي للحلف.

ورغم مرور أكثر من سبعة عقود على تأسيس الناتو، وتفكك الاتحاد السوفيتي، وانتهاء الحرب الباردة، لم تتغير العقيدة الأساسية للحلف في هذا الصدد. ففي الأول من ديسمبر 2020، قدم الأمين العام للحلف، ينس ستولتنبرغ، خلال مؤتمر افتراضي لوزراء الخارجية تقريرًا بعنوان **"الناتو 2030: الوحدة في عصر جديد"**، وصف فيه روسيا بأنها التهديد العسكري الرئيسي للناتو.

وأشار التقرير إلى ما وصفه بالسياسات العدوانية لموسكو، بما في ذلك تدخلها في أوكرانيا وجورجيا، إضافة إلى تأثيرها السلبي على أمن المنطقة الأوروبية الأطلسية من خلال أنشطتها المتزايدة في البحر الأسود، وبحر البلطيق، والقطب الشمالي، وشرق البحر المتوسط.[2]

تعد أوكرانيا من أبرز القضايا التي تثير الخلاف بين موسكو وبروكسل، وتُعتبر نموذجًا واضحًا للتعارض في المصالح بين الجانبين منذ بداية الأزمة الأوكرانية في أواخر عام 2013. في حين سعى الاتحاد الأوروبي إلى إدماج أوكرانيا ضمن مؤسساته الاقتصادية والأمنية، وذلك من خلال "اتفاقية الشراكة الشرقية" التي تم طرحها عام 2009. كانت هذه الاتفاقية تهدف إلى تعزيز الروابط مع عدد من دول الاتحاد السوفيتي السابق، ومن بينها أوكرانيا، وتتضمن اتفاقيات طويلة الأمد مع هذه الدول، بالإضافة إلى إقامة منطقة تجارة حرة وتسهيل إجراءات منح تأشيرات الدخول.

---

[1] Dmitri Trenin, 20 years of Vladimir Putin: How Russia Foreign Policy Has Changed, Carnegie, August 2019, available at: https://cutt.us/tQYgy.

[2] نورهان الشيخ ،مستقبل العلاقات الروسية الأوروبية ، الفرص والتحديات ، مرجع سابق.

وفي المقابل، قدم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين مشروعًا بديلاً تحت مسمى "الاتحاد الأوراسي"، الذي يهدف إلى إنشاء اتحاد اقتصادي بين روسيا ودول الاتحاد السوفيتي السابق، وفي طليعتها أوكرانيا. وبذلك، تصادمت مصالح موسكو مع أهداف الاتحاد الأوروبي، حيث كان كل طرف يسعى لاستقطاب أوكرانيا إلى فلكه الخاص.

وقد زاد من تعقيد هذا الصراع طرح حلف الناتو فكرة ضم أوكرانيا إلى عضويته، مما أثار مزيدًا من التوترات بين موسكو وبروكسل، وأدى إلى تفاقم الأزمة الأوكرانية وتعدد الأطراف المتورطة فيها.[1]

يرى بعض الباحثين أن الحرب الروسية–الأوكرانية تمثل حدثًا محوريًا في العلاقات الدولية، يُمكن أن يؤدي إلى إعادة تشكيل النظام الدولي. في المقابل، يرى آخرون أن هذه الحرب، رغم تأثيرها الكبير، تشكل تحديًا للنظام الدولي القائم دون أن تؤدي إلى تغييرات جوهرية في بنيته.

قبل اندلاع الحرب، كانت بنية النظام الدولي تسير نحو تعددية قطبية نسبية، حيث بدأ النظام الأحادي القطبية، الذي ظهر بعد انتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتي، يواجه تحديات متزايدة. شهدت الفترة بين عامي 2017 و2019 تحولًا لافتًا مع بروز مؤشرات على صعود قوى جديدة، أبرزها الصين، وعودة روسيا كلاعب مؤثر على الساحة الدولية. ورغم ذلك، استمرت الولايات المتحدة في الحفاظ على مكانتها كالقوة العظمى الوحيدة التي تمتلك مقومات القيادة العالمية[2].

ترافق هذا التحول مع عوامل متعددة، من بينها فشل السياسات القسرية لنشر الديمقراطية الليبرالية، وتصاعد النزعات القومية، وتأثيرات الاقتصاد العالمي المتشابك والمفرط في العولمة،ومع ذلك، فإن الولايات المتحدة لا تزال في موقع قوة، إذ تمتلك شبكة تحالفات واسعة وقدرات اقتصادية وعسكرية متفوقة. من جهة أخرى، تُظهر الصين طموحات كبيرة للعب دور القوة العظمى، لكنها تواجه تحديات إقليمية تُقيد نفوذها، خاصة في شرق آسيا. إذ تتحرك الولايات المتحدة وحلفاؤها التقليديون، مثل اليابان وتايوان وكوريا الجنوبية، لتعزيز وجودهم في منطقة بحر الصين الجنوبي، مما يعرقل محاولات الصين لتوسيع نفوذها العالمي، أما روسيا، فرغم أنها تُعتبر قوة عسكرية عظمى، إلا أن قدراتها الاقتصادية لا تضاهي القوى الكبرى الأخرى، مما يضعف موقعها على الساحة الدولية، وقد أدى غزوها لأوكرانيا إلى فرض عقوبات

[1] المرجع السابق نفسه.

[2] John J. Mearsheimer, "Bound to Fail: The Rise and Fall of the Liberal International Order," International Security, vol. 43, no. 4 (2019), pp. 7–50

اقتصادية صارمة من قبل الولايات المتحدة وحلفائها، وهو ما أضعف اقتصادها بشكل كبير. وتشير التقديرات إلى أن روسيا قد تحتاج إلى سنوات طويلة للتعافي من التداعيات الاقتصادية والسياسية لحربها في أوكرانيا[1].

في ظل هذه التحولات، يبقى النظام الدولي في مرحلة مخاض، مع تحديات كبيرة تُهدد أحاديته القطبية، دون أن تتضح ملامح تعددية قطبية كاملة بعد.

في عام 2021، احتلت روسيا المرتبة الحادية عشرة ضمن أكبر الاقتصادات العالمية، حيث بلغ ناتجها المحلي الإجمالي (GDP) حوالي 1.7 تريليون دولار. قبل اندلاع الحرب الروسية–الأوكرانية، كانت التوقعات الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية تشير إلى احتمال تحقيق الاقتصاد الروسي نموًا متصاعدًا في السنوات اللاحقة، مدعومًا بتوسع في بعض القطاعات الاستراتيجية واستقرار الأسواق العالمية.

إلا أن هذه الحرب وجهت ضربة قوية لهذه التوقعات، حيث بات من المؤكد أن التداعيات الاقتصادية الناتجة عنها ستؤثر بشكل كبير على مسار النمو الروسي. العقوبات الاقتصادية الواسعة التي فرضتها الولايات المتحدة وحلفاؤها على روسيا، بالإضافة إلى القيود المفروضة على قطاعات رئيسية مثل الطاقة والتمويل، ستُضعف قدرة الاقتصاد الروسي على تحقيق النمو المستدام.

علاوة على ذلك، يواجه الاقتصاد الروسي مشكلة بنيوية تتمثل في غياب التنوع في الإنتاج والصادرات. يعتمد الاقتصاد الروسي بشكل كبير على قطاع الطاقة، حيث تشكل عائدات صادرات النفط الخام، والمنتجات النفطية، والغاز الطبيعي أكثر من نصف الإيرادات الفيدرالية للدولة. هذا الاعتماد الكبير على تصدير الموارد الطبيعية يجعل الاقتصاد الروسي عرضة للتقلبات في أسعار الطاقة العالمية، ويضعف من قدرته على التكيف مع الأزمات الاقتصادية والسياسية، مثل تلك الناتجة عن الحرب في أوكرانيا.

بالتالي، فإن مستقبل الاقتصاد الروسي يبدو محاطًا بتحديات كبيرة، ليس فقط بسبب التداعيات المباشرة للحرب والعقوبات، ولكن أيضًا نتيجة افتقاره إلى القاعدة الإنتاجية المتنوعة التي تُعد أساسية لضمان استقرار ونمو الاقتصاد على المدى الطويل.[2]

---

[1] Gross domestic product 2021," World bank, accessed on 30/6/2023, at: https://bit.ly/30iDAt3

[2] Russia Exports," Trading Economics, accessed on 30/6/2023, at: https://bit.ly/3rB8F2r

يمكن وصف طبيعة النظام الدولي قبل اندلاع الأزمة الأوكرانية بأنه نظام ذو ثلاثة أقطاب رئيسية، مع تفاوت واضح في توازن القوى بين هذه الأقطاب حسب المجالات المختلفة.

<u>على المستوى الاقتصادي،</u> تبرز الولايات المتحدة والصين كالقوتين الاقتصاديتين الأعظم عالميًا، دون وجود منافس حقيقي لهما في هذا المجال. إذ تحتل الولايات المتحدة المرتبة الأولى عالميًا بناتج محلي إجمالي يتجاوز 23 تريليون دولار، تليها الصين في المرتبة الثانية بأكثر من 17 تريليون دولار. في المقابل، يأتي الاقتصاد الياباني في المرتبة الثالثة بفارق كبير، حيث يبلغ ناتجه المحلي الإجمالي حوالي 5 تريليونات دولار. أما روسيا، فتُعد قوتها الاقتصادية متوسطة إلى ضعيفة نسبيًا مقارنة بهذه القوى الاقتصادية الكبرى، وهو ما يجعلها أقل تأثيرًا في هذا الجانب من النظام الدولي.

<u>على المستوى العسكري،</u> ورغم وجود تسع دول تمتلك أسلحة نووية حاليًا، فإن القوى العسكرية العظمى التي تتفوق من حيث القدرات النووية، الحجم، النوعية، والميزانيات الدفاعية، تقتصر على ثلاث دول: الولايات المتحدة، روسيا، والصين. هذه الدول تشكل المراكز الرئيسية للقوة العسكرية في العالم، مع استمرار الولايات المتحدة في الحفاظ على تفوقها العسكري من خلال إنفاقها الدفاعي الهائل وتواجدها العسكري العالمي.

<u>على صعيد العلاقات الدولية،</u> أسهم تعدد الأقطاب في منح الدول المتوسطة مساحة أكبر للمناورة في سياساتها الخارجية. شهد العالم صعود قوى متوسطة جديدة تسعى إلى صياغة مواقف مستقلة نسبيًا عن الهيمنة الغربية–الأميركية. ورغم ذلك، تظل الولايات المتحدة القوة الأكثر تأثيرًا في صياغة السياسات الدولية، مستفيدة من نفوذها السياسي، العسكري، والاقتصادي الهائل.

هذا الواقع يعكس تعقيد النظام الدولي، حيث تتداخل المصالح الاقتصادية والعسكرية والسياسية، مما يؤدي إلى توازنات مرنة بين القوى الكبرى والمتوسطة، ولكن مع استمرار الهيمنة الأميركية في العديد من المجالات.

على الرغم من أن الحرب الروسية–الأوكرانية تمثل تحديًا جادًا للنظام الدولي القائم، فإنها ليست بالضرورة نقطة تحول جذرية في بنيته. ويمكن تفسير ذلك من خلال عدة عوامل أساسية:

أولاً، مرونة النظام الدولي: يتميز النظام الدولي الحالي بمرونة كبيرة تمكنه من استيعاب الأزمات والهزات العالمية الكبرى، كما حدث في نهاية الحرب الباردة عندما تفكك الاتحاد السوفيتي في أواخر ثمانينيات القرن الماضي. ورغم ضخامة ذلك الحدث، استمر النظام الدولي في العمل ضمن أطره المؤسسية والقواعد التي كانت قائمة، مما يعكس قدرته على التكيف مع المتغيرات.

ثانيًا، هيمنة المؤسسات الغربية: لا يزال النظام الدولي الحالي يعمل إلى حد كبير ضمن القواعد والمؤسسات التي تم إنشاؤها في أعقاب الحرب العالمية الثانية، مثل الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، والتي صممت أساسًا لخدمة المصالح الغربية بقيادة الولايات المتحدة. ورغم صعود قوى كبرى جديدة مثل الصين وروسيا، إلا أن نفوذ هاتين الدولتين في هذه المؤسسات لا يزال محدودًا مقارنة بالتأثير الواسع للغرب، خصوصًا الولايات المتحدة التي لا تزال اللاعب الرئيسي في صياغة أجندات هذه المنظمات والتحكم في آليات عملها.

ثالثًا، التحول النسبي السابق للأزمة: بدأ التغير النسبي في هيكل النظام الدولي قبل اندلاع الحرب الروسية–الأوكرانية، إذ شهد العالم خلال السنوات الماضية توجهًا نحو تعددية قطبية نسبية، مع تراجع الهيمنة المطلقة للولايات المتحدة وصعود قوى جديدة مثل الصين وعودة روسيا كلاعب دولي مؤثر. هذا التحول أعطى روسيا ثقة متزايدة بإمكانية تحقيق مصالحها في نظام عالمي أكثر تعددية، ما شجعها على اتخاذ خطوات أكثر جرأة، بما في ذلك شن الحرب على أوكرانيا.

كشفت الأزمة الأوكرانية، منذ بداياتها، عن تغيرات واضحة في طبيعة العلاقات بين أوروبا والولايات المتحدة، التي لم تعد تتمتع بالتماسك والاتساق الذي ميزها لعقود طويلة. فعلى الرغم من أن الأزمة عمقت الفجوة بين الموقف الأوروبي والروسي وزادت من التوترات السياسية، إلا أنها في الوقت ذاته ألقت الضوء على علاقات اقتصادية ومصالح مشتركة بين بعض الدول الأوروبية وروسيا، خاصة مع دول مثل ألمانيا والمجر. فقد أشار رئيس الوزراء المجري في تصريحات سابقة إلى أن العقوبات المفروضة على روسيا تُكلف أوروبا أكثر مما تؤثر على موسكو، مما يبرز حساسية المصالح الأوروبية المتشابكة مع روسيا.

من جهة أخرى، أوضحت الأزمة وجود تصدعات في العلاقات الأمريكية–الأوروبية. فقد بدا واضحًا أن التوافق الذي طالما جمع الطرفين في تقدير المصالح المشتركة والتهديدات لم يعد كما كان. خلال الأسابيع الأولى من الأزمة، ظهرت بعض الدول الأوروبية وكأنها متأخرة بخطوات عن الموقف الأمريكي، سواء في استجابتها للتحذيرات الأمريكية من نوايا روسيا تجاه أوكرانيا، أو في تبنيها لخطوات أكثر حزمًا في مواجهة موسكو. في الواقع، أظهرت مواقف بعض الدول الأوروبية ترددًا، بل وربما لا مبالاة، تجاه التحذيرات الأمريكية، مما كشف عن فجوة في وجهات النظر بين الجانبين حول كيفية التعامل مع الأزمة وتداعياتها على الأمن الأوروبي.

إضافة إلى ذلك، تعمق الانقسام داخل أوروبا نفسها حول طبيعة العقوبات المفروضة على روسيا ومدى تأثيرها على المصالح الأوروبية. فبينما دعمت بعض الدول فرض عقوبات صارمة على موسكو، أبدت

دول أخرى، مثل ألمانيا وفرنسا، مخاوفها من أن ترتد هذه العقوبات بآثار سلبية على اقتصاداتها. على سبيل المثال، تعتمد ألمانيا بشكل كبير على إمدادات الغاز الروسي، وهو ما جعلها أكثر تحفظًا تجاه تصعيد العقوبات مقارنة بدول أخرى أكثر اندفاعًا.[1]

بالتالي، تُظهر الأزمة الأوكرانية أن التحديات الراهنة لم تقتصر على التصعيد مع روسيا فحسب، بل كشفت أيضًا عن تصدعات داخل التحالف الغربي نفسه. هذه التصدعات تعكس تباينًا في الأولويات والمصالح بين أوروبا وأمريكا، وكذلك داخل الاتحاد الأوروبي نفسه، مما يعقد أي محاولات لتبني موقف موحد تجاه الأزمات الدولية الكبرى.

بناءً على هذه العوامل، يمكن القول إن الحرب الروسية–الأوكرانية تعكس صراعات داخلية للنظام الدولي، لكنها ليست قادرة بمفردها على إعادة تشكيل بنيته بشكل جذري. بدلاً من ذلك، قد تسهم هذه الحرب في تسريع بعض التحولات الجارية بالفعل، لكنها لن تؤدي إلى إنهاء الهيمنة الغربية أو تأسيس نظام دولي جديد تمامًا في الوقت الراهن.

المطلب الثاني: الخارطة الجديدة للسياسة الخارجية الروسية :

شكل وصول فلاديمير بوتين إلى سدة الحكم نقطة تحول حاسمة في مسار روسيا بعد سنوات من الاضطراب والتحديات التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفيتي، فقد نجح بوتين في استعادة المكانة المتميزة لروسيا على الساحة الإقليمية والدولية، حيث برزت موسكو كلاعب رئيسي في العديد من القضايا العالمية خلال السنوات الأخيرة،واعتمدت روسيا تحت قيادته سياسة حازمة تقوم على التدخل الاستراتيجي سواء في محيطها الجغرافي أو خارجه، مما عزز دورها كقوة مؤثرة تتبنى مواقف واضحة في المشهد الدولي.

شهدت السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية على مدى العقود الثلاثة الماضية تحولات عميقة وجوهرية، نتجت عن تغييرات واسعة في البيئة الداخلية والدولية، سواء على المستوى الإقليمي أو العالمي. جاءت هذه التحولات نتيجة سعي روسيا للتأقلم مع المتغيرات المحيطة، وبناء هوية قومية واضحة تمكّنها من استعادة دورها المحوري في النظام الدولي وتعزيز تأثيرها على حاضرها ومستقبلها.

[1] محمد خلفان الأوروبيون بين الولايات المتحدة وروسيا، أبريل ٢٠٢٢ ، متاح عبر الرابط التالي:
https://cutt.us/IQCUw

هذه الهوية القومية أصبحت الإطار المرجعي الذي يوجه صانعي القرار في الكرملين نحو بلورة استراتيجية شاملة للسلوك الخارجي الروسي. تمحورت هذه الاستراتيجية حول هدف رئيسي يتمثل في استعادة المكانة الدولية المرموقة لروسيا كقوة عظمى متكافئة، قادرة على المنافسة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية والاجتماعية. كما تسعى إلى معالجة الفجوات والقصور التي عانت منها روسيا في السنوات الأخيرة من الحرب الباردة، وإعادة التوازن بين طموحاتها كدولة ذات عظمة تاريخية وبين التزاماتها الضخمة لتحقيق هذا الطموح.

تواجه السياسة الخارجية الروسية تحديات معقدة على عدة جبهات. فمن جهة، تسعى إلى إثبات قدرتها على مواجهة النفوذ الأمريكي الذي ظل مهيمناً على النظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة. ومن جهة أخرى، تعمل على التكيف مع صعود قوى كبرى جديدة مثل الصين، التي تعد شريكاً استراتيجياً ومنافساً محتملاً، والاتحاد الأوروبي، الذي يمثل تحدياً اقتصادياً وسياسياً. في الوقت ذاته، تحاول موسكو الحفاظ على موقعها في النظام العالمي متعدد الأقطاب الذي بدأ يتشكل، وتوظيف أدواتها الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية لتعزيز حضورها الدولي[1].

باختصار، تستند السياسة الخارجية الروسية في مرحلتها الراهنة إلى رؤية استراتيجية شاملة تهدف إلى تحقيق التوازن بين تطلعاتها القومية وبين متطلبات العمل ضمن نظام دولي متغير، مع التركيز على إعادة بناء مكانتها كقوة عالمية مؤثرة قادرة على قيادة التحولات في النظام العالمي الجديد.

تعكس الوثائق التأسيسية للسياسة الخارجية الروسية بشكل واضح اعتمادها على مقومات القوة الداخلية للدولة، حيث يظهر تركيز كبير على إحياء الروح القومية وإعادة بناء الطموح الروسي لتحقيق مكانة عالمية كقوة عظمى. هذه الرؤية ترتكز على مزج الماضي بالحاضر، واستشراف المستقبل من خلال استلهام القيم والتجارب التاريخية التي شكلت هوية الأمة الروسية عبر القرون.

أبرز تجليات هذا التوجه جاء في خطاب ألقاه الرئيس الروسي السابق ديمتري مدفيديف أمام الجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي بتاريخ 5 نوفمبر 2008، حيث حدد فيه المبادئ والقيم التي تعتبر الركائز الأساسية للسياسة الروسية داخلياً وخارجياً. وأكد مدفيديف على ضرورة استحضار القيم التاريخية لروسيا كأساس لرسم ملامح الحاضر والمستقبل. من أبرز هذه القيم، التي شدد على أهميتها، مفهوم الإنصاف، الحرية الشخصية، والوطنية، إلى جانب حرية التعبير والنشاط الاقتصادي والديني، مع التركيز

[1] التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية، السياسة الدولية، العدد 170، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، أكتوبر 2007، ص 42.

على التعايش السلمي بين الأعراق المختلفة، كما أشار مدفيديف إلى أهمية الحفاظ على التقاليد العائلية باعتبارها نواة للمجتمع، وتعزيز قيم الحب والولاء، والاعتناء بالفئات الأكثر ضعفاً سواء الأصغر سناً أو الأكبر عمراً. ولم يغفل عن إبراز الروح الوطنية ووحدة الأمة الروسية باعتبارها عناصر رئيسية تعزز من تماسك المجتمع. هذه القيم الأخلاقية، وفقاً لمدفيديف، لا تُعد مجرد مبادئ نظرية، بل تمثل الأساس الذي يقوم عليه المجتمع الروسي، وتجعل منه كياناً موحداً قادراً على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

من هذا المنطلق، يظهر أن القومية ليست مجرد فكرة عابرة في السياسة الروسية، بل هي حجر الزاوية الذي تعتمد عليه الدولة لتعزيز موقعها الداخلي واستعادة تأثيرها الخارجي، مستندة إلى قيمها التاريخية التي تمنحها هويتها المميزة وقدرتها على لعب دور فاعل في النظام الدولي[1].

لا شك أن بناء التوجهات السياسية وترسيخ الهوية الوطنية ليس عملية يمكن فرضها من أعلى عبر قرارات سلطوية أو أوامر حكومية مباشرة ، بل إنها عملية مركبة ومعقدة تتطلب تفاعلاً شاملا مع مختلف معطيات البيئة الداخلية لروسيا، إلى جانب مراعاة الظروف والتحديات الإقليمية والعالمية. إدراكاً لهذه الحقيقة، تبنّى القادة الروس الجدد، فلاديمير بوتين وديمتري مدفيديف، نهجاً استراتيجياً يسعى لصياغة رؤية متكاملة لتحديد التوجهات السياسية وتعزيز الهوية الوطنية الروسية.

عمل هذا النهج على الجمع بين عناصر القوة الداخلية والتحديات الخارجية لتشكيل هوية روسية متجددة قادرة على مواجهة متغيرات العصر. داخلياً، ركزت الاستراتيجية على تعزيز الوحدة الوطنية من خلال استحضار القيم التاريخية لروسيا، مثل الروح القومية، والإنصاف، والحرية الشخصية، والحفاظ على التقاليد الأسرية والمجتمعية. وتم إعطاء أولوية خاصة لتعزيز الهوية الثقافية والتاريخية للشعب الروسي باعتبارها عوامل رئيسية لتقوية النسيج الوطني.

أما على الصعيد الخارجي، فقد حرص بوتين ومدفيديف على صياغة سياسة تعكس تطلعات روسيا كقوة عالمية، مع مراعاة التوازن بين طموحاتها كدولة كبرى وبين التحديات الإقليمية والدولية. جاء ذلك من خلال بناء صورة لروسيا كدولة حديثة، قادرة على المنافسة في النظام العالمي، دون التفريط في هويتها أو قيمها الوطنية. وتم توظيف هذه الاستراتيجية لتعزيز مكانة روسيا في المحافل الدولية ومواجهة الضغوط الغربية، إلى جانب التعامل مع صعود قوى جديدة مثل الصين والاتحاد الأوروبي.

---

[1] التعليم الروحي والأخلاقي للطلاب الروس

Концепциядуховно-Нравственноговоспитанияроссийскихшкольников

: on site http://www.rkomitet.ru/school/program/action2009/razdel/cdn

من خلال هذا النهج، حاول القادة الروس تحقيق التوازن بين متطلبات بناء دولة حديثة قادرة على مواجهة التحديات، وبين استعادة مكانة روسيا التاريخية كقوة عظمى. وبذلك، أضحت الهوية الوطنية الروسية جزءاً لا يتجزأ من السياسة العامة، تعبر عن طموحات الأمة وتطلعاتها في الحاضر والمستقبل، معتمدة على إرثها التاريخي وموقعها الجيوسياسي الفريد.[1]

في خطاب ألقاه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بتاريخ 12 ديسمبر 2013، شدد على أهمية تحقيق التوافق الاجتماعي كأحد الركائز الأساسية لاستقرار روسيا وتقدمها. وأوضح أن هذا التوافق يجب أن يقوم على أساس وحدة النسيج السكاني للأمة الروسية، حيث يتطلب الأمر تعزيز الشعور بالفخر بالهوية الوطنية، والاعتزاز بالتنوع الثقافي والعرقي الذي يميز روسيا. وأكد بوتين أن هذا التنوع ليس مصدر ضعف، بل عامل قوة ينبغي استثماره في تعزيز الوحدة الوطنية، مشيراً إلى التاريخ العريق والمكانة المتميزة التي تحتلها روسيا على الساحة العالمية.

وأضاف أن هذا التناغم بين مختلف العرقيات والمكونات داخل المجتمع الروسي لا يمكن أن يتحقق إلا ضمن إطار مجتمع سياسي موحد يحتضن الجميع. وشدد على أن دعم هذه الوحدة القومية يتطلب وجود سلطة سياسية قوية وقادرة على الحفاظ على النظام الداخلي، حيث تمثل هذه السلطة الضامن الأساسي لتحقيق الاستقرار وحماية حقوق جميع فئات المجتمع.

إلى جانب ذلك، أكد بوتين على ضرورة بناء دولة عادلة اجتماعياً، تكون قادرة على توفير حياة كريمة للمواطنين، وتكريس مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة بين كافة أفراد المجتمع بغض النظر عن خلفياتهم العرقية أو الثقافية. واعتبر أن هذه الدولة العادلة هي الأساس لتحقيق التماسك الوطني وتعزيز الشعور بالانتماء المشترك، مما يسهم في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية التي قد تهدد وحدة الأمة الروسية[2]،استناداً إلى هذا التصور، تمكّن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين من استعادة مكانة روسيا كقوة عظمى مهمة أساسية في سياساته منذ توليه السلطة. تمثلت هذه المهمة في ترسيخ مواقف سياسية مستقلة تعكس إرادة روسيا الوطنية بعيداً عن الهيمنة الخارجية. وقد اعتمد بوتين في رؤيته على الاستفادة من

---

[1] Likhacheva and others National Identity and the Future of Russia Valdai Discussion Club Report Moscow February 2014 pp 45-46.

[2] خطاب الرئيس الروسي بوتين أمام الجمعية الفيدرالية بتاريخ 12 ديسمبر 2013.

2013 «Послание Президента Федеральному Собранию December 12

available at: http://kremlin.ru/events/president/news/19825.

التجربة السوفياتية، ليس فقط باعتبارها مرحلة تاريخية مهمة، بل كجزء لا يتجزأ من الذاكرة الوطنية الروسية.

وقد كانت التجربة السوفياتية، بما حملته من نجاحات وإخفاقات، بمثابة مصدر إلهام لبوتين لإعادة بناء الدولة الروسية على أسس تجمع بين الإرث التاريخي والاحتياجات المعاصرة. فقد رأى بوتين أن الحقبة السوفياتية تمثل درساً مهماً في الصمود أمام التحديات، والقدرة على المواجهة في ظروف دولية وإقليمية معقدة، فضلاً عن دورها في تشكيل الهوية الوطنية وترسيخ الشعور بالانتماء بين المواطنين الروس.

من خلال الاستفادة من هذا الإرث، عمل بوتين على تعزيز الثقة بالنفس لدى الشعب الروسي، مشيراً إلى أن تاريخ روسيا مليء بالإنجازات التي تعكس قدرتها على تجاوز الأزمات والارتقاء لمكانة رفيعة على الساحة الدولية. كما سعى إلى إحياء روح المبادرة الوطنية، والاعتماد على القوة الذاتية في تحقيق التنمية، مع التركيز على التوازن بين الحاضر والماضي، بحيث يصبح الإرث السوفياتي دافعاً للابتكار والتقدم وليس عائقاً أمامه.

في هذا الإطار، تعكس سياسات بوتين توجهه نحو بناء دولة قوية ومستقلة تعتمد على إمكانياتها الداخلية وخبرتها التاريخية، ما يجعلها قادرة على الحفاظ على سيادتها واستعادة دورها كفاعل رئيسي في النظام الدولي.[1]

<u>الملامح العامة للسياسة الخارجية الروسية:</u>

على مدى العقدين الأخيرين، عمل الرئيس فلاديمير بوتين على تعميق التوجه الأوراسي في السياسة الخارجية لروسيا، مستنداً إلى رؤية استراتيجية تعرف بـ"مبدأ بوتين". تقوم هذه الرؤية على ثلاثة محاور رئيسية: أولاً، التركيز على الإصلاح الداخلي لتحقيق الاستقرار وتعزيز قدرات الدولة الروسية؛ ثانياً، تعزيز دور روسيا في عالم متعدد الأقطاب ومنع هيمنة قوة عظمى واحدة على النظام الدولي؛ وأخيراً، استعادة النفوذ الروسي تدريجياً في آسيا والشرق الأوسط، مع التصدي لأي محاولات غربية لتهميش روسيا أو تقليص دورها في الملفات الدولية الرئيسية.

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، ومع إعلان الولايات المتحدة عن "الاستراتيجية العالمية للحرب على الإرهاب"، حاول بوتين في البداية توظيف هذا التحول لصالح روسيا. فقد قدم موسكو كشريك رئيسي

[1] وسيم خليل قلعجية روسيا الأوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين، (بيروت الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2016)، ص 193

في مكافحة الإرهاب الدولي، مستغلاً ذلك لتبرير إجراءات بلاده ضد الحركة الانفصالية الشيشانية، ولتعزيز جهود مكافحة طالبان في أفغانستان. كما سعى إلى تحقيق مكاسب اقتصادية من خلال الحصول على دعم أمريكي لتعزيز الاقتصاد الروسي المتعافي.

غير أن هذه السياسة سرعان ما تطورت إلى نهج أكثر استقلالية، مع تنامي رفض روسيا للسياسات الأمريكية الأحادية. تجلى ذلك بوضوح في معارضة موسكو لغزو العراق عام 2003، ورفضها الاعتراف بشرعية الإجراءات الأمريكية في تحديد مستقبل إقليم كوسوفو دون التشاور معها، ما عزز صورة روسيا كقوة ممانعة تسعى إلى تحقيق التوازن في النظام العالمي.

ساهمت عدة عوامل في تمكين بوتين من تنفيذ هذا النهج المستقل. أبرز هذه العوامل كان ارتفاع أسعار النفط والغاز، مما أدى إلى تعزيز الناتج القومي الروسي وتقليل اعتماد موسكو على المساعدات الغربية. هذا التطور مكّن بوتين من تقوية موقف بلاده اقتصادياً وسياسياً، ما أعطى روسيا مساحة أوسع للمناورة على الساحة الدولية. بالإضافة إلى ذلك، عمد بوتين إلى المزج بين التوجه الأورو–أطلسي التقليدي والتوجه الأوراسي الجديد، بهدف توسيع دوائر السياسة الخارجية الروسية. كان الهدف من هذا المزج تعزيز مكانة روسيا الدولية عبر بناء شراكات متنوعة مع مختلف القوى العالمية، دون السعي المباشر إلى التصادم مع الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي.

شهدت السياسة الخارجية الروسية تحولاً مهماً بعد الأزمة الأوكرانية عام 2014، حيث أدى ضم شبه جزيرة القرم والتدخل الروسي في أوكرانيا إلى تصاعد التوترات مع الغرب. وفي السياق نفسه، عززت روسيا من نفوذها في الشرق الأوسط من خلال التدخل العسكري المباشر في الأزمة السورية، مما ساهم في استعادة دورها كقوة محورية في حل النزاعات الإقليمية والدولية.

بهذا النهج، أرسى بوتين دعائم سياسة خارجية متعددة الأبعاد، تهدف إلى تعزيز مكانة روسيا كفاعل رئيسي في النظام الدولي، مع الحرص على حماية مصالحها الاستراتيجية ومواجهة محاولات الإقصاء الغربي.[1]

[1] إيلينا تشيرنينكو، كيف يمكن الوصول إلى مفهوم السياسة الخارجية للاتحاد الروسي بالروسية على الرابط التالي:

«Елена Черненко–Концепциявнешнейполитики РФ accessible at: http://www.globalaffairs.ru/number/Chto–napisano–perom–17437

الفصل الثاني:

دراسة تحليلية لأبعاد السياسة الخارجية الروسية في أفريقيا

المبحث الأول: أهمية القارة الإفريقية بالنسبة لروسيا.

تمتد العلاقات الروسية–الإفريقية بجذورها إلى حقبة الاتحاد السوفيتي، حين لعب الاتحاد دورًا بارزًا في دعم حركات التحرر الوطني في القارة الإفريقية وتقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية للعديد من دولها. إلا أن هذه العلاقات شهدت تراجعًا ملموسًا عقب انهيار الاتحاد السوفيتي في مطلع التسعينيات، وهو ما يعود بشكل كبير إلى انشغال روسيا آنذاك بإعادة هيكلة نظامها السياسي والاقتصادي الداخلي، فضلاً عن تقليص نفوذها على الساحة الدولية.

غير أن السنوات الأخيرة، ولا سيما منذ اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية، قد شهدت تحولًا ملحوظًا في توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه إفريقيا. فمع تصاعد الضغوط الغربية وفرض العقوبات الاقتصادية والدبلوماسية على موسكو، عمدت روسيا إلى تعزيز علاقاتها مع الدول الإفريقية كجزء من استراتيجيتها لتوسيع تحالفاتها الدولية. هذا التوجه شمل تقديم الدعم الاقتصادي والعسكري، وإبرام اتفاقيات في مجالات الطاقة والتعدين، إلى جانب تكثيف التعاون الدبلوماسي في المحافل الدولية، وهو ما يعكس رغبة متزايدة لدى روسيا في استعادة نفوذها التاريخي وتعزيز شراكاتها مع القارة السمراء، ومن أهم دوافع روسيا للتوغل في افريقيا:

<u>أولا: دوافع جيوستراتيجية:</u>

يشكل الدافع الجيوستراتيجي أحد المحاور الرئيسية في السياسة الخارجية الروسية تجاه القارة الإفريقية، حيث تسعى موسكو إلى تعزيز حضورها في المنطقة ضمن سياق التنافس الدولي المتزايد على إفريقيا. وتستند روسيا في هذا المسعى إلى علاقاتها التاريخية مع العديد من الدول الإفريقية التي تعود إلى حقبة الاتحاد السوفيتي، مستغلة هذه العلاقات لبناء نفوذ جديد يخدم مصالحها الاستراتيجية.

تسعى موسكو، على وجه الخصوص، إلى تحقيق موطئ قدم في منطقة البحر الأبيض المتوسط، الذي يتمتع بأهمية استراتيجية كبرى لكونه يشكل الحدود الجنوبية لحلف شمال الأطلسي (الناتو). هذه الخطوة تُعد بمثابة رد روسي على توسع الحلف باتجاه حدودها الغربية، وهو توسع تجلى في محاولة ضم أوكرانيا، ونجاح الحلف في ضم فنلندا رسميًا عام 2023.

إلى جانب ذلك، تهدف روسيا من خلال تعزيز علاقاتها مع إفريقيا إلى كسر العزلة الدولية المفروضة عليها بسبب العقوبات الغربية. هذه العقوبات جاءت نتيجة سلسلة من الأحداث، بدءًا من ضم شبه جزيرة القرم في عام 2014، مرورًا بالدور الروسي في الأزمة السورية، وصولًا إلى الحرب الروسية الأوكرانية. لذا، تعتبر

إفريقيا بالنسبة لموسكو ساحة حيوية لتعزيز تحالفاتها الدولية، والاستفادة من موارد القارة وموقعها الجغرافي لتحقيق توازن في مواجهة الضغوط الغربية المتزايدة[1].

ثانيا:استثمار الدعم الإفريقي في المحافل الدولية:

تلعب إفريقيا دورًا مؤثرًا في التوازنات السياسية على الساحة الدولية بفضل كتلتها التصويتية الكبيرة داخل المنظمات الدولية، ولا سيما في الأمم المتحدة. إذ تضم القارة الإفريقية 54 دولة من أصل 193 دولة عضو في الأمم المتحدة[2] مما يمنحها نسبة تصويتية تُقدر بحوالي 28%، وهو ما يجعلها قوة لا يُستهان بها في تشكيل نتائج القرارات والتوجهات داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة.

تسعى روسيا إلى استغلال هذا الثقل التصويتي الإفريقي لدعم مواقفها السياسية والدبلوماسية على الساحة الدولية، خاصة في ظل الضغوط الغربية المتزايدة والعقوبات المفروضة عليها. من خلال تعزيز علاقاتها مع الدول الإفريقية، تعمل موسكو على كسب تأييد هذه الدول في القضايا الحساسة التي تُطرح أمام الجمعية العامة، مثل قرارات الإدانة أو العقوبات الدولية.

وفي هذا السياق، تقدم روسيا للدول الإفريقية حزمًا من الدعم تشمل التعاون الاقتصادي، والمساعدات العسكرية، ونقل التكنولوجيا، إلى جانب تقديم المنح الدراسية للطلاب الأفارقة في الجامعات الروسية. يُعد هذا التعاون جزءًا من استراتيجية أوسع تهدف إلى بناء شراكات طويلة الأمد مع الدول الإفريقية، بما يضمن لموسكو حضورًا قويًا ومؤثرًا في المحافل الدولية، ويُعزز من قدرتها على مواجهة التحديات السياسية التي تفرضها عليها القوى الغربية[3].

ثالثا:تحقيق التوازن بين المعسكرين الشرقي والغربي

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في أوائل التسعينيات، شهد المعسكر الشرقي، الذي يضم دولاً رئيسية مثل الصين، حالة من الضعف والتراجع. تزامن ذلك مع فترة انعزال نسبي لروسيا نتيجة التحولات الاقتصادية والسياسية التي كانت تشهدها في تلك الفترة. هذا الفراغ الاستراتيجي في المعسكر الشرقي منح المعسكر الغربي، بقيادة الولايات

---

[1] احمد بيومي، مكانة افريقيا في السياسة الروسية، متاح على الرابط التالي:
https://ecss.com.eg/36230//، تاريخ الاطلاع:28اكتوبر2024.

[2] ايمان الشعراوى قمة المستقبل 2024 هل يمكن أن تحصل إفريقيا على عضوية دائمة في مجلس الأمن؟ متاح على الرابط التالي:
https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/9364/، تاريخ الاطلاع: 7 نوفمبر 2024.

[3] المرجع السابق نفسه

المتحدة وحلفائها، فرصة ذهبية لتوسيع نفوذهم في إفريقيا، وهي القارة التي كانت تعتمد بشكل كبير على الدعم السوفيتي في العقود السابقة.

مع انهيار الدعم السوفيتي، اضطرت الدول الإفريقية إلى التحول نحو النهج الرأسمالي لاستقطاب الدعم من الدول الغربية والمؤسسات المالية الدولية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، التي كانت تهيمن عليها القوى الغربية. إلا أن هذا التحول جاء على حساب الإرث الاشتراكي الذي كان متجذرًا في العديد من الدول الإفريقية.

ومع استقرار الأوضاع في روسيا وبناء دعائم الدولة الحديثة، بدأت موسكو في مطلع القرن الحادي والعشرين إعادة صياغة علاقاتها مع إفريقيا، بهدف خلق توازن استراتيجي جديد بين المعسكرين الشرقي والغربي. تُدرك روسيا أهمية تحقيق هذا التوازن في مواجهة النفوذ الغربي المتنامي في القارة، ولذلك تسعى لتفعيل شراكاتها مع الدول الإفريقية بالتوازي مع تنسيق أكبر مع الصين، التي تمتلك حضورًا اقتصاديًا قويًا في إفريقيا.

يُعد التعاون الروسي–الصيني في إفريقيا جزءًا من رؤية أوسع لإعادة تشكيل النظام الدولي بما يحقق التوازن بين القوى الكبرى. كما أن التشابه بين السياسات الخارجية لكل من روسيا والصين، خاصة فيما يتعلق بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، يُسهم في خلق انسجام وتكامل بين الجانبين. هذه المقاربة البراغماتية، التي تميز السياسة الروسية، تُلاقي قبولاً واسعًا لدى العديد من الدول الإفريقية التي تسعى إلى تجنب الضغوط السياسية أو الشروط الاقتصادية التي عادة ما ترافق المساعدات الغربية.

من خلال هذه الاستراتيجية، تسعى روسيا إلى استعادة دورها التقليدي كقوة داعمة في إفريقيا، معززة وجودها جنبًا إلى جنب مع الصين، لخلق توازن استراتيجي بين المعسكرين الشرقي والغربي بما يخدم مصالحها ومصالح شركائها الدوليين[1].

رابعا: الدافع الاقتصادي:

تعد إفريقيا سوقًا حيويًا ومهمًا بالنسبة للاقتصاد الروسي، إذ شهدت العلاقات التجارية بين الجانبين تطورًا ملحوظًا خلال السنوات الأخيرة. في عام 2017، بلغ حجم التبادل التجاري بين روسيا والدول الإفريقية نحو 17 مليار دولار، منها 5 مليارات دولار مع دول إفريقيا جنوب الصحراء[2]، واستمر هذا التوسع الاقتصادي

[1] أحمد بيومي ،المرجع السابق نفسه

[2] رضا شحاتة، الهرولة الدولية على إفريقيا، مجلة شؤون عربية، 2019، صفحة 122 123

ليصل حجم التبادل التجاري إلى 18 مليار دولار في عام 2022، ثم قفز إلى 22 مليار دولار في عام 2023، مما يعكس زيادة ملحوظة في التعاون الاقتصادي بين الطرفين[1].

وعلى صعيد الصناعات الدفاعية، تلعب صادرات الأسلحة دورًا محوريًا في العلاقات الاقتصادية بين روسيا وإفريقيا. ففي عام 2019، مثلت إفريقيا حوالي 13% من إجمالي صادرات السلاح الروسي[2]، وشكلت واردات القارة من السلاح الروسي ما نسبته 30% من إجمالي وارداتها العسكرية،[3] تأتي مصر والجزائر ونيجيريا ومالي وأنغولا وبوركينا فاسو على رأس قائمة الدول الإفريقية المستوردة للأسلحة الروسية، مما يعزز من دور موسكو كمورد رئيسي للسلاح في القارة[4].

علاوة على ذلك، ارتبط النشاط الروسي في إفريقيا بأنشطة الشركات الروسية العاملة في مجالات التعدين والتنقيب عن النفط،وقد صاحبت قوات "فاجنر"، التي بدأت انتشارها في إفريقيا منذ عام 2017، هذه الأنشطة، حيث أقامت علاقات وثيقة مع الشركات الروسية العاملة في استخراج الموارد الطبيعية. يشير ذلك إلى أن الوجود العسكري لهذه القوات في القارة قد يكون مدفوعًا بأهداف اقتصادية بالأساس، وليس فقط لدعم حركات التحرر أو التنافس الجيوسياسي مع القوى الغربية مثل فرنسا.[5]

تؤكد هذه المعطيات أن الدافع الاقتصادي يُعد أحد الأعمدة الأساسية لاستراتيجية روسيا في إفريقيا، حيث تسعى موسكو إلى تعزيز حضورها الاقتصادي من خلال زيادة التجارة والاستثمار، وتوسيع دورها في القطاعات الحيوية مثل الصناعات العسكرية والطاقة والتعدين.

المطلب الأول: الأهمية السياسية.

تسعى روسيا إلى إشراك إفريقيا كجزء أساسي من استراتيجيتها لتعزيز مصالحها الجيوستراتيجية، حيث تنظر إلى القارة السمراء كوسيلة لتحقيق أهدافها الكبرى على الساحة الدولية. وتتمثل هذه الأهداف في تأمين وجود

---

[1] انتصار عنتر، AUR العلاقات الاقتصادية مع إفريقيا يغذي طموحات روسيا لتجاوز العقبات، متاحة على الرابط التالي: https://www.independentarabia.com/node/556381/اقتصاد/أخبار وتقارير – اقتصادية–تطور العلاقات الاقتصادية مع أفريقيا – يغذي طموحات روسيا،تاريخ الاطلاع:22نوفمبر2024.

[2] Mathieu Droin, Russia is still processing in Africa. What's the limit?, The Center for Strategic [6] and International Studies, Available on: https://www.csis.org/analysis/russia-still-progressing-africa-whats-limit.

[3] رضا شحاتة المرجع السابق نفسه.

[4] انتصار عنتر المرجع السابق نفسه.

[5] انتصار عنتر أم نرجع السابق نفسه.

استراتيجي على البحر الأبيض المتوسط، الذي يشكل الحدود الجنوبية لحلف شمال الأطلسي (الناتو)، وتقويض النفوذ الغربي في إفريقيا، وتطبيع رؤيتها الخاصة للنظام العالمي.

يعكس الاهتمام المتجدد لروسيا بإفريقيا رغبتها في مواجهة العزلة الدولية التي فرضها تحالف الدول الغربية ضدها. بدأت هذه العزلة مع ضم شبه جزيرة القرم عام 2014، وتفاقمت مع التدخل الروسي في سوريا، ثم الحرب المستمرة في أوكرانيا. في ظل هذا الواقع، سعت موسكو إلى توسيع تحالفاتها الدولية من خلال تعزيز علاقاتها مع الدول الإفريقية، بهدف تأمين دعم سياسي في المحافل الدولية، ولا سيما في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة.

علاوة على ذلك، تستفيد روسيا من علاقتها الاستراتيجية الوثيقة مع الصين، التي تتجه أيضًا نحو توسيع نفوذها في إفريقيا. يشكل التعاون الروسي–الصيني في القارة السمراء فرصة لتنسيق السياسات بين البلدين، مما يخلق تناغمًا في الرؤية ويعزز من حضور معسكر الشرق في مواجهة النفوذ الغربي المتصاعد. هذا التناغم يمنح الطرفين قوة إضافية في تشكيل مستقبل النظام الدولي، كما يعزز من قدرة روسيا على تحقيق أهدافها في إفريقيا.

كانت البداية الروسية واضحة في الدول التي تشهد علاقات متوترة مع أوروبا والولايات المتحدة، مثل السودان، وزيمبابوي، وجمهورية إفريقيا الوسطى. استخدمت روسيا أدوات متعددة، شملت تقديم الدعم العسكري والدبلوماسي لهذه الدول، والتعاون في مجالات الأمن والطاقة. بعد ذلك، توسع الحضور الروسي ليشمل دولًا إفريقية أخرى، خاصة تلك التي تشهد حراكًا سياسيًا، مما وفر لموسكو فرصًا إضافية لتعزيز نفوذها.

تشير هذه التحركات إلى أن إفريقيا ليست مجرد شريك اقتصادي أو سياسي بالنسبة لروسيا، بل هي محور رئيسي في استراتيجيتها الكبرى لإعادة تشكيل المشهد الجيوسياسي العالمي بما يخدم مصالحها ويحد من الضغوط الغربية عليها[1].

قوات "فاغنر" ودورها في إعادة تشكيل العلاقات الروسية–الإفريقية

تُعد قوات "فاغنر"، التي تأسست في الأول من مايو عام 2014 تحت اسم "كتيبة فاغنر" (والتي تعني الجماعة باللغة الروسية)، أداة رئيسية في الاستراتيجية الروسية لتعزيز نفوذها في إفريقيا. ترأس هذه المجموعة رجل الأعمال الروسي يفغيني بريغوجين، وتمكنت منذ ظهورها من لعب دور بارز في إعادة صياغة العلاقات السياسية والدبلوماسية بين روسيا والدول الإفريقية.

[1] احمد بيومي، المرجع السابق نفسه.

بدأ انتشار قوات فاغنر في إفريقيا عام 2017، حيث عملت على ترسيخ وجودها في عدة دول بالقارة. ومنذ دخولها، قدمت نفسها كقوة داعمة لحركات التحرر من الاستعمار الإمبريالي، خاصة ضد النفوذ الفرنسي. ورغم الجدل المحيط بمصداقية هذه الادعاءات، لاقت فاغنر قبولًا واسعًا بين العديد من الأفارقة، خاصة في ظل السمعة التاريخية الإيجابية لروسيا كداعم لحركات التحرر الإفريقية، مقابل الصورة السلبية المرتبطة بالاستعمار الفرنسي وسياساته السابقة في القارة.

الأبعاد الاقتصادية لوجود قوات فاغنر

عند النظر إلى التواجد الروسي لقوات فاغنر في إفريقيا، يتضح ارتباطها الوثيق بالشركات الروسية العاملة في مجالات التعدين والتنقيب عن النفط. تتواجد هذه القوات بشكل أساسي في المناطق التي تنشط فيها هذه الشركات، ما يشير إلى أن أحد أهدافها الرئيسية هو حماية المصالح الاقتصادية الروسية. تُكلف القوات بحماية المنشآت الروسية من التهديدات، بما في ذلك الهجمات الإرهابية أو أعمال التخريب، مما يجعل الجانب الاقتصادي مبررًا واضحًا لتواجدها في القارة.

الأبعاد السياسية والاستراتيجية

رغم أهمية العامل الاقتصادي، فإن تحليل أعمق لتحركات قوات فاغنر يُظهر ارتباطها بتعزيز أهداف سياسية واستراتيجية. فقد لعبت دورًا مهمًا في دعم الحركات المناهضة للاستعمار الأجنبي، خاصة في دول الساحل والصحراء، التي كانت خاضعة في الماضي للنظام الاستعماري الفرنسي، لا تزال هذه الدول تتمتع بعلاقات اقتصادية وثيقة مع فرنسا، مما دفع روسيا إلى توظيف فاغنر لإضعاف النفوذ الفرنسي في المنطقة.

علاوة على ذلك، تركز قوات فاغنر على بناء شراكات مع النخب السياسية والعسكرية المحلية، مما يعزز وجود روسيا السياسي في القارة. من خلال دعم الحكومات القائمة أو المساعدة في تحقيق استقرار نسبي في المناطق التي تعمل فيها، تضمن موسكو ولاء دول إفريقية متعددة، مما يُترجم إلى دعم في المحافل الدولية مثل الجمعية العامة للأمم المتحدة.

التداخل بين الاقتصاد والسياسة

لا يمكن فصل الأهداف الاقتصادية عن السياسية في استراتيجية قوات فاغنر في إفريقيا، فمن خلال حماية المصالح الاقتصادية الروسية، وخاصة في قطاعات التعدين والطاقة، وضمان وجود شركاء سياسيين موالين، تسعى موسكو إلى تحقيق مكاسب شاملة. تتيح هذه الاستراتيجية لروسيا تعزيز مكانتها كقوة دولية في القارة، وتقويض نفوذ القوى الغربية، خاصة فرنسا، ما يجعل قوات فاغنر أداة متعددة الأبعاد في تحقيق أهداف السياسة الروسية في إفريقيا.

الدور الغامض لقوات فاغنر في إفريقيا: جمع المعلومات وتقويض النفوذ الفرنسي:

رغم النفي الرسمي المتكرر من قبل روسيا حول علاقتها المباشرة بأعمال قوات فاغنر في إفريقيا، إلا أن هناك العديد من المؤشرات التي تدل على أدوار متعددة تقوم بها هذه القوات في القارة. تعمل فاغنر في دول إفريقية عدة، تشمل مالي، وبوركينا فاسو، وجمهورية إفريقيا الوسطى، وتشاد، والسودان، وليبيا، وكوت ديفوار. ويُعتقد أن الهدف الأساسي لتواجدها في هذه المناطق يتجاوز الدعم الأمني إلى جمع المعلومات الاستخباراتية على أرض الواقع.

تشير التقارير إلى أن فاغنر تركز على رصد مستوى الرفاه الاجتماعي، ومدى استقطاب النخب السياسية، وتقييم الأوضاع الأمنية في الدول التي تعمل فيها، بالإضافة إلى ذلك، يُرجح أن أفرادها، البالغ عددهم نحو 5000 عنصر أمني مسلح، يشاركون في عمليات استخباراتية، كما يتحكمون في مواقع استراتيجية تحتوي على موارد طبيعية ثمينة مثل الذهب، والمعادن الصناعية، والنفط، مما يمنح روسيا نفوذًا اقتصاديًا كبيرًا في القارة.

تجربة مالي: تعزيز النفوذ الروسي بعد خروج فرنسا

مثَّل خروج القوات الفرنسية من مالي نقطة تحول في النفوذ الروسي بالقارة الإفريقية. ملأت قوات فاغنر الفراغ الأمني الذي خلفته فرنسا، مقدمةً دعمًا متكاملًا للجيش المالي. شمل هذا الدعم توفير الأسلحة، والعتاد، والتدريب العسكري، بالإضافة إلى إرسال خبراء متخصصين مثل علماء الجيولوجيا والمحامين. يهدف هذا الدعم إلى تسهيل عمليات استخراج الموارد الطبيعية، مثل الذهب، وضمان انسيابية بيعها في الأسواق الدولية، بما يعود بالنفع على كل من روسيا ومالي.

بوركينا فاسو: الحد من النفوذ الفرنسي

في بوركينا فاسو، لعبت قوات فاغنر دورًا محوريًا في تقليص النفوذ الفرنسي وتعزيز الحضور الروسي. قدمت القوات الروسية الحماية الأمنية لمنقبين روس يعملون في استكشاف المعادن، بالإضافة إلى دورها كوسيط سياسي بين الحكومة والنخب المحلية. واستغلت فاغنر علاقاتها الجيدة مع السلطات البوركينية لتوسيع نطاق التعاون الاقتصادي، خصوصًا في مجالات التعدين والتنقيب.

ساهمت هذه التحركات في تقويض النفوذ الفرنسي بشكل كبير، حيث تم طرد الدبلوماسيين والإعلاميين الفرنسيين من البلاد، وهو ما يعد مؤشرًا واضحًا على تغيير موازين القوى في المنطقة لصالح روسيا.

أهداف استراتيجية متعددة

تظهر الأنشطة المتعددة لقوات فاغنر في إفريقيا أن وجودها يتجاوز المهام الأمنية التقليدية. فإلى جانب تأمين المصالح الروسية في القارة، تعمل القوات على تنفيذ مهام استراتيجية تشمل جمع المعلومات الاستخباراتية، وتعزيز العلاقات الاقتصادية، وتقويض نفوذ القوى الغربية، خاصة فرنسا.

يشير نموذج مالي وبوركينا فاسو إلى نجاح روسيا في توظيف قوات فاغنر كأداة متعددة الأغراض، تحقق أهدافًا سياسية واقتصادية وأمنية. ومن خلال السيطرة على الموارد الطبيعية الحيوية وتعزيز العلاقات مع الحكومات الإفريقية، تسعى روسيا إلى ترسيخ وجودها في القارة، وتعزيز مكانتها كلاعب رئيسي في التوازنات الجيوسياسية العالمية.

المطلب الثاني : الأهمية الاقتصادية والعسكرية.

تلعب روسيا دورًا متزايد الأهمية في إفريقيا، حيث تسعى إلى تعزيز وجودها الاقتصادي والعسكري كجزء من استراتيجيتها الجيوسياسية العالمية. فيما يلي تحليل مفصل للأهمية الاقتصادية والعسكرية لروسيا في إفريقيا، مدعومًا بمراجع معتمدة:

أولا:الأهمية الاقتصادية:

1-موارد الطاقة والتعدين:

النفط والغاز: تسعى روسيا إلى تأمين استثماراتها في قطاع النفط والغاز في إفريقيا، خاصة في دول مثل الجزائر وليبيا ونيجيريا. تهدف هذه الاستثمارات إلى تعزيز الاقتصاد الروسي وتلبية احتياجاتها من الطاقة[1]. المعادن النادرة: تركز الشركات الروسية على استغلال المعادن الثمينة والنادرة، بما في ذلك الذهب واليورانيوم، خاصة في دول مثل السودان وجمهورية إفريقيا الوسطى. تسعى روسيا من خلال هذه الاستثمارات إلى تأمين المواد الخام الضرورية لصناعاتها[2].

[1] دور الطاقة في توجيه سياسات روسيا،(دراسة)،د،شيماء خطاب،موجود على الرابط التالي:
/ https://pharostudies.com/

[2] تطور العلاقات الاقتصادية مع أفريقيا يغذي طموحات روسيا لتجاوز العقوبات،انتصار عنتر،موجود على الرابط التالي:
https://www.independentarabia.com

2-الزراعة والأمن الغذائي:

تعتبر روسيا أحد أكبر مصدري القمح إلى إفريقيا. في ظل العقوبات الغربية، تسعى لتعزيز مكانتها كمزود رئيسي للغذاء في القارة، مما يمنحها نفوذًا سياسيًا واقتصاديًا.[1]

تسعى روسيا إلى تعزيز التعاون في مجالات العلوم والتعليم والابتكار مع الدول الإفريقية، بهدف تطوير القطاع الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي.[2]

3-البنية التحتية والطاقة النووية:

مشاريع البنية التحتية: تسهم الشركات الروسية في بناء السكك الحديدية والموانئ والمرافق في عدة دول إفريقية لتعزيز التجارة والنقل. تسعى روسيا من خلال هذه المشاريع إلى تعزيز وجودها الاقتصادي في القارة.[3]

الطاقة النووية: من خلال شركة "روساتوم"، تعمل روسيا على بناء مفاعلات نووية في دول مثل مصر (مشروع محطة الضبعة النووية)، وهو مشروع يهدف إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية طويلة الأمد[4].

4-التجارة والاستثمارات:

بلغ حجم التجارة بين روسيا وإفريقيا حوالي 20 مليار دولار في السنوات الأخيرة. يتمثل الهدف في زيادة هذا الرقم عبر اتفاقيات التجارة الثنائية.[5]

تسعى روسيا إلى إقامة مناطق تجارة حرة مع التكتلات الاقتصادية الإفريقية مثل السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (COMESA)، بهدف تعزيز التبادل التجاري والاستثمارات المتبادلة.[6]

---

[1] روسيا – أفريقيا: العلوم والتعليم والابتكار من أجل التنمية الاقتصادية،متوفر في الرابط التالي:
https://summitafrica.ru/ar/news/rossija-afrika-nauka-obrazovanie-i-innovatsii-dlja-razvitija-ekonomiki/?utm_source=chatgpt.com.

[2] روسيا – أفريقيا: العلوم والتعليم والابتكار من أجل التنمية الاقتصادية، المرجع السابق نفسه.

[3] روسيا.. نظرة ثاقبة على الوجود الاقتصادي في أفريقيا،متوفر على الرابط التالي:
https://www.aljazeera.net/ebusiness/2021/8/29 .

[4] روسيا.. نظرة ثاقبة على الوجود الاقتصادي في أفريقيا،المرجع السآبق نفسه.

[5] روسيا نظرة ثاقبة على الوجود الاقتصادي في افريقيا،مرجع سابق.

[6] المرجع السآبق نفسه.

ثانيا: الأهمية العسكرية.

1-تصدير الأسلحة والمعدات العسكرية:

تعد روسيا أكبر بائع أسلحة إلى إفريقيا، حيث تسيطر على نصف السوق. تباع الأسلحة الروسية إلى 14 دولة إفريقية، وتعتبر الجزائر ومصر وأنغولا من أكبر المستوردين[1].

الأسلحة الروسية مشهورة بتكلفتها المنخفضة وفعاليتها، مما يجعلها جذابة للدول الإفريقية التي تسعى لتعزيز قدراتها الدفاعية بميزانيات محدودة.[2]

2-التدريبات العسكرية والمرتزقة:

مجموعة فاغنر: تلعب دورًا رئيسيًا في تقديم الدعم الأمني والعسكري لدول مثل جمهورية إفريقيا الوسطى ومالي. تسهم هذه المجموعة في تدريب القوات المحلية وحماية المسؤولين الحكوميين.[3]

التدريبات المشتركة: تقدم روسيا تدريبات عسكرية لدول إفريقية بهدف تعزيز قدراتها الدفاعية ومواجهة التحديات الأمنية.[4]

3-القواعد العسكرية:

تسعى روسيا إلى إنشاء قواعد عسكرية في مواقع استراتيجية مثل السودان، حيث كانت هناك مفاوضات لإنشاء قاعدة بحرية على البحر الأحمر. تهدف هذه القواعد إلى تعزيز النفوذ الروسي في المنطقة[5].

تمنح هذه القواعد روسيا نفوذًا في المناطق البحرية الاستراتيجية وتحكمًا في طرق التجارة الدولية، مما يعزز قدرتها على التأثير في الشؤون الإقليمية[6].

---

[1] تطور العلاقات الاقتصادية مع أفريقيا يغذي طموحات روسيا لتجاوز العقوبات،مرجع سابق.

[2] الحضور العسكري الروسي في إفريقيا ودلالاته،عبد القادر محمد علي،متوفر على الرابط التالي:
. http://studies.aljazeera.net/ar/article/5001

[3] متوفر على الرابط التالي:-https://www.dw.com/ar/dw

[4] الحضور العسكري الروسي في افريقيا ودلالاته،مرجع سابق.

[5] أول قاعدة عسكرية روسية في أفريقيا: محاولة متأخرة للحاق بالغرب،متوفر على الرابط التالي:
https://www.alaraby.co.uk/politics

[6] المرجع السآبق نفسه.

مكافحة الإرهاب:

تسوق روسيا نفسها كشريك أساسي لدول الساحل الإفريقي في مكافحة الإرهاب، مما يفتح الباب أمام مزيد من التعاون العسكري. تسعى من خلال ذلك إلى تعزيز نفوذها السياسي والعسكري في المنطقة[1].

5-دعم الحكومات والانقلابات:

تُعرف روسيا بدعمها لأنظمة الحكم المناهضة للغرب، مما يمنحها نفوذًا سياسيًا عبر تقديم الدعم العسكري أو اللوجستي لبعض الحكومات الإفريقية أو حتى الجماعات السياسية.[2]

ثالثا:البعد الجيوسياسي :

منافسة القوى الغربية والصينية:

تسعى روسيا إلى تعزيز وجودها في إفريقيا لموازنة النفوذ الغربي والصيني في القارة، مستغلة تاريخ القارة المناهض للاستعمار واستعداد العديد من الدول للتعاون مع شركاء غير غربيين.[3]

الدعم السياسي في المحافل الدولية:

تعتمد روسيا على دعم الدول الإفريقية في الأمم المتحدة ومؤسسات دولية أخرى لمواجهة الضغوط الغربية، حيث تحافظ على علاقات قوية مع العديد من دول القارة عبر تعزيز التعاون الاقتصادي والعسكري. هذا الدعم يمنح روسيا أصواتًا مهمة في قضايا مثل العقوبات الغربية أو النزاعات الدولية، مما يساعدها على تحقيق توازن أمام الهيمنة الغربية. على سبيل المثال، امتنعت العديد من الدول الإفريقية عن التصويت لصالح قرارات تدين روسيا في الأمم المتحدة، مما يعكس التأثير المتبادل بين الطرفين[4].

المبحث الثاني :الأدوار الروسية في القارة الإفريقية.

تبنت روسيا استراتيجية متعددة الأوجه لتحقيق أهدافها الاستراتيجية في القارة الإفريقية، يمكن وصفها بـ"الهجينة". ترتكز هذه السياسة على الجمع بين الموروث الخطابي السوفيتي والنهج البراغماتي الحديث، بما يخدم مصالحها ويعزز نفوذها في المنطقة.

---

[1] الحضور العسكري الروسي في افريقيا ودلالاته،مرجع سابق.

[2] الفيلق الأفريقي الروسي،استراتيجية نفوذ جديدة واستدارة نحو افريقيا،متوفر على الرابط التالي:
./ https://shafcenter.org/

[3] روسيا في أفريقيا: نفوذ متصاعد لكنّ أسسه مازالت غير مستقرة،موجود على الرابط التالي:
/ https://www.asbab.com/

[4] المرجع السابق نفسه.

1. **الخطاب السوفيتي واستثمار التاريخ**

تعتمد روسيا على الإرث السوفيتي الذي كان يدعم حركات التحرر الوطني في إفريقيا خلال حقبة الحرب الباردة.،تستغل هذا الخطاب لتقديم نفسها كشريك مخلص للشعوب الإفريقية ضد "الاستعمار الجديد" الذي تمثله، وفق خطابها، القوى الغربية الكبرى والمؤسسات الدولية المرتبطة بها.

تشجع هذا السردية لتحفيز التعاون مع الأنظمة والشعوب الإفريقية، خاصة تلك التي تحمل ذكريات عن الدعم السوفيتي في الماضي[1].

2. **البراغماتية السياسية والاقتصادية**

في المقابل، تتبنى روسيا نهجًا براغماتيًا في تعاملها مع الحكومات والكيانات السياسية الإفريقية،وتتجنب التقيّد بالخلفيات الأيديولوجية أو الاجتماعية لهذه القوى، وتفضل التركيز على الفوائد المتبادلة والمصالح المشتركةكما تسعى إلى إبرام اتفاقيات اقتصادية وأمنية تضمن لها الوصول إلى الموارد الطبيعية الهائلة في القارة، مثل النفط، الغاز، والمعادن النادرة.

3. **التوازن بين الخطابين**

تجمع روسيا بين التمسك بالخطاب الأيديولوجي التحرري والسعي إلى شراكات قائمة على المصالح، وهو ما يمنحها مرونة كبيرة في التعامل مع مختلف الأطراف.

تظهر كحليف يدعم السيادة والاستقلال، لكنها تعمل، في الواقع، على تعزيز نفوذها الجيوسياسي من خلال بناء شراكات استراتيجية مع أنظمة الحكم بمختلف توجهاتها[2].

تعزيز القوة الناعمة الروسية في إفريقيا: نهج متعدد الأبعاد

تتبنى روسيا استراتيجية مدروسة لتعزيز قوتها الناعمة في القارة الإفريقية، عبر سلسلة من المبادرات الثقافية والتعليمية التي تستهدف بناء علاقات طويلة الأمد مع الشعوب الإفريقية. وتتمثل أبرز هذه الجهود فيما يلي:

---

[1] ملخص دعائي لكتاب "إفريقيا": ديون المستعمرين غير المسددة. تم تأليفه من قبل عدة مؤلفين روس، بمشاركة معهد الدراسات الإفريقية التابع للأكاديمية الروسية للعلوم وشبكة التلفزيون الدولية (RT). تم ترجمته إلى الإنجليزية والفرنسية، وتوزيعه على شعوب القارة، وتعميمه في وسائل الإعلام الموجهة، الرابط:

https://historyrussia.org/sobytiya/afrika-neoplachennyj-dolg-kolonizatorov.html

[2] فيودور لوكيانوف – العودة إلى التقاليد السوفيتية: ما الذي ستذهب به روسيا إلى إفريقيا؟ مجلس الشؤون الدولية الروسي، الأول من حزيران/ يونيو 2023، الرابط:

https://russiancouncil.ru/analytics-and-comments/comments/nazad-k-sovetskim-traditsiyam-s-chem-rossiya-idyet-v-afriku/

1. الاستثمار في التعليم والمنح الدراسية

توسيع برامج المنح الدراسية:

عملت روسيا على استقطاب آلاف الطلاب الأفارقة من مختلف دول القارة للدراسة في جامعاتها. في عام 2022، وصل عدد الطلاب الأفارقة المستفيدين من المنح الدراسية الروسية إلى حوالي 34,000 طالب.

الطلاب من سيراليون ونيجيريا ركزوا بشكل خاص على العلوم الطبية.

طلاب الكاميرون وتشاد توجهوا نحو تخصصات هندسة النفط والغاز.

من ساحل العاج ونيجيريا اختاروا مجالات الاقتصاد والشؤون المالية.

بينما ركز مواطنو بنين وأنغولا على إدارة الأعمال.

واهتم طلاب جمهورية الكونغو الديمقراطية وتشاد وجمهورية الكونغو – برازافيل بتخصص العلاقات الدولية.

هذه البرامج تشترط على معظم الطلاب الدراسة باللغة الروسية، بهدف تأهيل جيل جديد من الأفارقة المتخصصين القادرين على التحدث بالروسية، مما يعزز انتشار اللغة والثقافة الروسية في إفريقيا. وتطمح روسيا إلى رفع عدد المستفيدين من هذه المنح إلى 100,000 طالب خلال السنوات الخمس المقبلة[1].

الاعتراف المتبادل بالمؤهلات العلمية :

أبرمت روسيا أكثر من 70 اتفاقية مع الدول الإفريقية بشأن الاعتراف المتبادل بالدبلومات والدرجات العلمية، مما يسهل توظيف الخريجين الأفارقة من الجامعات الروسية في بلدانهم.[2]

•نشر اللغة الروسية في إفريقيا:

[1] أناستاسيا ماير وإيليا لاكستيغال وإيغور غوبيرناتوروف – ماذا يدرس الطلاب من الدول الإفريقية في روسيا؟ – فيدوموستي – 16 حزيران / يونيو 2023 الرابط:
https://www.vedomosti.ru/society/articles/2023/06/16/980633-chto-izuchayut-v-rossii-studenti-iz-stran-afriki

[2] فيدوموستي، توقيع أكثر من 70 اتفاقية بشأن الاعتراف المتبادل بالدبلومات مع الدول الإفريقية، 27 تموز / يوليو 2023، الرابط:
https://www.vedomosti.ru/society/news/2023/07/27/987282-0-70-soglashenii-priznanii-diplomov

تهدف روسيا إلى جعل اللغة الروسية إحدى اللغات الأجنبية التي يتم تدريسها في المدارس والجامعات الإفريقية. وفي المقابل، بدأت الجامعات الروسية بتدريس أربع لغات إفريقية محلية كجزء من برامجها الأكاديمية، لتعزيز التفاهم الثقافي المتبادل[1].

2. التبادل الثقافي والفني

إقامة المهرجانات الثقافية والسينمائية:

تنظم روسيا سنويًا عددًا من المهرجانات الثقافية والسينمائية بالتعاون مع الدول الإفريقية، وأبرزها مهرجان "إفريقيا... معًا نحو المستقبل"، الذي يهدف إلى تعزيز الروابط الثقافية بين الطرفين.[2]

التعاون مع صناعة السينما الإفريقية:

تسعى روسيا إلى بناء شراكات مع كبرى دور السينما والإنتاج الإفريقية، وعلى رأسها "نوليوود"، عملاق السينما النيجيرية. يهدف هذا التعاون إلى زيادة حضور السينما الروسية في الأسواق الإفريقية، وتقديم محتوى مشترك يعكس القيم الثقافية للطرفين.[3]

3. أهداف الاستراتيجية الروسية في إفريقيا

تعزيز النفوذ الثقافي: من خلال ربط الأجيال الإفريقية بالثقافة واللغة الروسية.

إقامة شراكات طويلة الأمد: عبر التعليم والفنون، بما يخلق شبكة من النخب الإفريقية المتعاطفة مع روسيا.

مواجهة النفوذ الغربي: بطرح روسيا كبديل ثقافي وتعليمي قادر على تقديم الدعم دون شروط سياسية.

من خلال هذه المبادرات، تعمل روسيا على بناء جسر ثقافي وتعليمي يربطها بالقارة الإفريقية، مما يمهد الطريق لتعزيز علاقاتها السياسية والاقتصادية في المستقبل.

<u>المطلب الأول: الدور الروسي أثناء الحرب الباردة</u>

الحرب الباردة ودفع الاتحاد السوفيتي إلى أعماق إفريقيا: استراتيجية التأثير الأيديولوجي والمعرفي:

خلال حقبة الحرب الباردة، أصبحت القارة الإفريقية ساحة رئيسية للتنافس الأيديولوجي بين القوى العظمى. سعى الاتحاد السوفيتي إلى دعم الدول المستقلة حديثًا في القارة الإفريقية عبر تقديم المساعدات الفنية

[1] المرجع السابق نفسه.

[2] ماريا ميلنيكوفا، لقاء مع يكاترينا نوموفا: السينما الروسية مطلوبة في كل من إفريقيا وآسيا، وكالة (Spodnevnik) – 27 تموز / يوليو 2023، الرابط:

https://spbdnevnik.ru/news/2023-07-27/ekaterina-naumova-rossiyskoe-kino-vostrebovano-i-v-afrike-i-v-azii

[3] المرجع السابق نفسه.

والعسكرية واللوجستية، بالإضافة إلى تعزيز العلاقات الثقافية والتعليمية، بهدف تعزيز التوجه الاشتراكي في تلك الدول.

1. الدعم العسكري والسياسي لحركات التحرر:

دعم حركات التحرر الوطني: قدم الاتحاد السوفيتي دعمًا حاسمًا لحركات التحرر الوطني، خاصة في جنوب القارة الإفريقية، بهدف إنهاء الاستعمار وتوسيع دائرة الحلفاء المؤيدين للاشتراكية.

إرسال الفنيين والمستشارين: أرسل الاتحاد السوفيتي آلاف الفنيين والمستشارين السياسيين والعسكريين إلى الدول الإفريقية المستقلة حديثًا لدعمها في بناء مؤسساتها وتطوير اقتصاداتها وفق النمط الاشتراكي.

2. التنافس على العقول والقلوب: التعليم والمنح الدراسية:

- مهرجان الشباب والطلاب العالمي 1957: أدرك الاتحاد السوفيتي أهمية التعليم كوسيلة للتأثير الأيديولوجي والثقافي، خاصة بعد مهرجان الشباب والطلاب العالمي الذي أقيم في موسكو عام 1957، والذي شكل نقطة تحول في العلاقات مع إفريقيا.
- جامعة صداقة الشعوب: تأسست جامعة "صداقة الشعوب" في موسكو عام 1960، لتؤمن تعليمًا عاليًا لطلبة العالم الثالث، وقد تحولت إلى جزء مكمل من السياسات الثقافية السوفييتية تجاه دول عدم الانحياز.

3. التأثير الثقافي وتشكيل وعي السوفيت

- تدفق الطلاب الأفارقة: أدى تدفق الطلاب الأفارقة إلى الاتحاد السوفيتي إلى خلق مجتمعات حيوية نابضة بالحياة في المدن السوفيتية، مما أثار فضول المواطنين السوفيت الذين كانوا معزولين لعقود عن بقية العالم الخارجي.
- رمزية التضامن الدولي: أصبح الطلاب الأفارقة رمزًا حيًا للدعاية السوفيتية حول التضامن الدولي، حيث أتاحت وجودهم فرصة للمواطنين السوفيت لرؤية تأثير سياستهم الخارجية في الحياة اليومية.

4. الأثر طويل الأمد

- بناء النخب الإفريقية: أسفرت هذه السياسات عن نتائج عميقة استمرت لعقود، حيث ساهمت في بناء طبقة من النخب الإفريقية التي تلقت تعليمها في الاتحاد السوفيتي، وأصبحت لاحقًا فاعلة في مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة في بلدانها.

- استمرار العلاقات بعد انهيار الاتحاد السوفيتي: رسّخت هذه النخب العلاقات بين إفريقيا وروسيا، حتى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، حيث استمرت روسيا الحديثة في الاستفادة من هذه الروابط التي تعود جذورها إلى حقبة الحرب الباردة.

بهذا الشكل، استطاع الاتحاد السوفيتي تحويل القارة الإفريقية إلى منصة مهمة للتنافس مع الغرب، معتمدًا على مزيج من الدعم العسكري، والمساعدات التنموية، والتعليم، مما عزز نفوذه في المنطقة وترك إرثًا يستمر تأثيره حتى اليوم.[1]

المطلب الثاني: الدور الروسي بعد الحرب الباردة.

بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي، شهدت العلاقات الروسية–الإفريقية تراجعًا ملحوظًا، حيث أغلقت روسيا العديد من بعثاتها الدبلوماسية والمراكز الثقافية في إفريقيا، وأوقفت برامج المساعدات والمنح الاقتصادية.[2]

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في عام 1991، واجهت روسيا تراجعًا كبيرًا في مكانتها العالمية، إلى جانب أزمات داخلية متعددة شملت اضطرابات سياسية واقتصادية حادة. نتيجة لهذه التحديات، تبنت روسيا في التسعينيات سياسة خارجية انعزالية تركزت على معالجة مشاكلها الداخلية الملحة، مما أدى إلى تراجع نفوذها الدولي، بما في ذلك نفوذها التقليدي في القارة الإفريقية. خلال هذه الفترة، توقفت معظم العلاقات الروسية–الإفريقية، وانخفضت معدلات التعاون الاقتصادي والعسكري إلى أدنى مستوياتها.[3]

تحول السياسة الخارجية الروسية في عهد فلاديمير بوتين (2000):

مع وصول فلاديمير بوتين إلى السلطة في عام 2000، شهدت السياسة الخارجية الروسية تحولًا جوهريًا. بوتين، الذي كان يشغل منصب الرئيس بالوكالة بعد استقالة الرئيس بوريس يلتسين، اعتمد نهجًا جديدًا قائمًا

[1] عزت زيان،افريقيا في روسيا– روسيا في افريقيا،مركز الدراسات العربية الأوراسية،13 أكتوبر 2024الرابط: / https://eurasiaar.org

[2] الدور الروسي في إفريقيا : الجاذبية والحضور (حالتا إفريقيا الوسطى وجنوب إفريقيا)،المركز الديمقراطي العربي،2024،الرابط:

https://democraticac.de/?p=100416

[3] تاج السر عبد الله محمد ، اتفاقيات التنافس الدولي في افريقيا ،طبيعة وأبعاد النفوذ الروسي، مركز الجزيرة للدراسات ،2021،ص 2.

على الواقعية السياسية وإعادة بناء النفوذ الروسي في الساحة الدولية[1]،هذا التحول ارتكز على عدة محاور رئيسية:

1-الواقعية في العلاقات الدولية:

أدركت القيادة الروسية الجديدة أن الساحة الدولية تتسم بالتغيرات المستمرة والصراعات السياسية والاقتصادية، مما يستوجب سياسة خارجية مرنة ومبنية على المصالح السيادية لروسيا.

اعتمدت موسكو على فهم دقيق للتوازنات الدولية، مما دفعها إلى السعي لتعزيز مكانتها كقوة فاعلة ومستقلة

2-إحياء النفوذ الدولي:[2]

عمل بوتين منذ بداية ولايته على استعادة مكانة روسيا كقوة عظمى، مستفيدًا من تحسين الاقتصاد الروسي بفضل ارتفاع أسعار النفط والغاز.

بدأ تعزيز العلاقات مع الدول التي يمكن أن تكون حليفة لروسيا في تعزيز النظام العالمي متعدد الأقطاب.

3-مبدأ بوتين في السياسة الخارجية:

أعلن بوتين عن ما سمي بـ "مبدأ بوتين"، والذي ركز على الدعوة إلى بناء عالم متعدد الأقطاب، بحيث لا تهيمن عليه قوة عظمى واحدة، بل تتشارك فيه عدة قوى كبرى أدوارًا محورية.

أكد هذا المبدأ على ضرورة أن تكون لروسيا مكانة مركزية في هذا النظام العالمي الجديد، بما يضمن أمنها القومي ومصالحها الاستراتيجية.

4.إعادة التركيز على إفريقيا:[3]

بعد سنوات من الانسحاب، بدأ الكرملين في إعادة بناء علاقاته مع إفريقيا في إطار استراتيجي يستهدف تعزيز نفوذه السياسي والاقتصادي والعسكري.

سعت روسيا إلى تعزيز التعاون مع الدول الإفريقية عبر مجموعة من الوسائل، بما في ذلك توقيع اتفاقيات تجارية واستئناف تصدير الأسلحة وتقديم المنح الدراسية للطلاب الأفارقة.

أثر التحول:

---

[1] هشام صميض،روسيا والعودة في افريقيا : المحددات والأبعاد ، مركز الدراسات والأبحاث خالد الحسن، العدد 8 ،ص06.

[2] المرجع السابق نفسه،ص6-7.

[3] المرجع السابق نفسه.

هذا التحول في السياسة الخارجية الروسية لم يكن مجرد إعادة نظر في الأولويات الدولية، بل كان تعبيرًا عن طموح روسيا لاستعادة نفوذها القديم وتحقيق توازن دولي جديد. أفريقيا، التي اعتبرتها روسيا منطقة ذات أهمية استراتيجية، أصبحت جزءًا من هذا التحول التدريجي نحو سياسة أكثر ديناميكية وانخراطًا في الشؤون الدولية.

لقد شهد العقد الأخير من تاريخ السياسة الدولية تطورات دراماتيكية، خاصة بعد عام 2011، وهو ما أعاد تشكيل بنية النظام الدولي بشكل عام، والنظام الإقليمي والإفريقي بشكل خاص. فقد رأى العديد من المراقبين أن الوضع الدولي قد دخل مرحلة جديدة أُطلق عليها "اللاقطبية"، وهو مصطلح يشير إلى تراجع الهيمنة الأحادية للقوى الكبرى وانتقال العالم نحو نظام دولي يتسم بتعدد الأقطاب حيث تتنافس العديد من القوى العالمية والإقليمية على التأثير.

في هذا السياق، قررت روسيا، منذ بداية القرن الحادي والعشرين، العودة إلى الساحة الدولية بشكل أكثر فاعلية بهدف استعادة مكانتها كقوة كبرى. جزء من هذه الاستراتيجية كان يرتكز على العودة إلى إفريقيا، التي تعد واحدة من أكثر المناطق الجيوسياسية أهمية في العالم. في هذا الإطار، ركزت روسيا بشكل خاص على تعزيز علاقاتها مع بعض الدول الإفريقية الرئيسة، بدءًا من شمال إفريقيا، خصوصًا مصر وليبيا، وذلك بسبب الأهمية الجيواستراتيجية لهذه المنطقة في سياق المصالح الروسية.

عودة روسيا إلى إفريقيا بعد عام 2011:

1.الاهتمام الجيواستراتيجي:

•منذ تولي فلاديمير بوتين رئاسة روسيا في عام 2000، عمل على إعادة بناء السياسة الخارجية الروسية وفقًا للمصالح الوطنية، حيث أدرك أن عودة روسيا إلى ساحة الصراع الدولي تتطلب تحركات استراتيجية في مناطق جيوسياسية حيوية، وإفريقيا كانت جزءًا أساسيًا من هذه الاستراتيجية. القارة الإفريقية، التي تشهد تنافسًا بين القوى الكبرى، أصبحت هدفًا مهمًا بالنسبة لروسيا في سعيها لاستعادة نفوذها الدولي.

2.البوابة المصرية والليبية:

•بدأ التوجه الروسي نحو إفريقيا عبر البوابة المصرية والليبية، وذلك نظرًا للموقع الجغرافي الاستراتيجي هاتين الدولتين في شمال إفريقيا. كان هذا التوجه مدفوعًا بالوضع المتغير في المنطقة بعد ثورات الربيع العربي في عام 2011، والتي أدت إلى تغييرات سياسية هامة، وكذلك إلى تزايد الفراغات السياسية التي حاولت القوى الكبرى، وعلى رأسها روسيا، ملأها.

•العلاقات الروسية–المصرية شهدت تطورًا سريعًا خلال هذه الفترة، حيث أصبحت مصر مركزًا محوريًا للتعاون العسكري والسياسي مع روسيا، خاصة بعد أن بدأت القاهرة في إعادة توجيه سياستها الخارجية بعيدًا عن الهيمنة الغربية.

3–دور بوتين في تطوير العلاقات الروسية الإفريقية:

منذ بداية توليه الحكم، وضع بوتين هدفًا استراتيجيًا يتمثل في جعل روسيا قوة فاعلة في كل منطقة من مناطق العالم التي تعتبر حيوية بالنسبة للمصالح الروسية. إفريقيا كانت من أولويات هذه المناطق.

•في عام 2001، استقبل بوتين عددًا من رؤساء الدول الإفريقية البارزة، مثل الجزائر، مصر، نيجيريا، غينيا، أنغولا وناميبيا، [1]وهو ما ساعد في تعزيز العلاقات الثنائية وزيادة التعاون الاقتصادي والعسكري مع هذه الدول.

في 2002، زار وزير الخارجية الروسي آنذاك، إيغور إيفانوف، كلًا من المغرب وتونس، ما كان له دور كبير في تعزيز التعاون الروسي مع دول شمال إفريقيا.

4–التطورات اللاحقة:هذه الزيارات والمحادثات الدبلوماسية لعبت دورًا أساسيًا في تعزيز الروابط الروسية–الإفريقية، حيث بدأت روسيا في توقيع العديد من الاتفاقيات مع دول إفريقيا في مجالات متعددة مثل الطاقة، والتعدين، والتجارة، والدفاع. كما قدمت روسيا الدعم العسكري للعديد من دول القارة، ما يعكس رغبتها في أن تكون شريكًا استراتيجيًا ذا تأثير في الساحة الإفريقية.

النتيجة:

إجمالاً، يمكن القول إن سياسة روسيا تجاه إفريقيا، منذ بداية الألفية الجديدة، كانت تهدف إلى إعادة بناء نفوذها في القارة، مستفيدة من التحولات السياسية بعد 2011 وتغيرات النظام الدولي. وقد أدى ذلك إلى تنمية العلاقات الروسية الإفريقية بشكل ملحوظ، مما يجعل إفريقيا جزءًا محوريًا في استراتيجية روسيا لاستعادة مكانتها الدولية.

في عام 2018، أبرمت روسيا عدة اتفاقيات للتعاون العسكري والتقني مع عدد من الدول الأفريقية، من بينها غينيا، وإثيوبيا، وأنغولا، مما يعكس سعيها لتوسيع نفوذها وتعزيز علاقاتها مع القارة الأفريقية في المجالات الأمنية والعسكرية.

[1] محمد زكريا، عودة روسيا الى ارث الماضي وواقعية الحاضر، المركز الافريقي للأبحاث ودراسة السياسات ،يناير،2024،ص73

وفي عام 2022، طلبت جمهورية مالي من روسيا التدخل بشكل رسمي لسد الفجوة التي خلفها انسحاب قوات "برخان" الفرنسية، والتي كانت تعمل على مكافحة الإرهاب في المنطقة. جاء هذا الطلب في سياق حاجة مالي الملحة إلى الدعم في مواجهة التحديات الأمنية الكبرى، بما في ذلك محاربة التنظيمات الإرهابية والحركات الانفصالية التي تهدد وحدة أراضيها واستقرارها الداخلي.

استجابت روسيا بسرعة لهذا الطلب، وأثبتت حضورها في قلب منطقة الساحل الأفريقي من خلال إرسال معدات عسكرية متطورة، بالإضافة إلى مجموعة من المقاتلين. ساهم هذا التدخل في تعزيز نفوذ موسكو في وسط وغرب أفريقيا، مما أكسبها مكانة استراتيجية أكبر في المنطقة وأتاح لها توسيع نطاق تأثيرها في القارة، في ظل تناقص الحضور الغربي في تلك المناطق.[1]

في 31 مارس 2023، تم توقيع وثيقة السياسة الخارجية الروسية، والتي أكدت بشكل واضح على الأهمية الاستراتيجية للقارة الأفريقية في توجهات السياسة الخارجية لروسيا. أشارت الوثيقة إلى ضرورة أن تلعب روسيا دورًا فعالًا ومؤثرًا في مختلف مناطق العالم، بما في ذلك القارة الأفريقية، التي تُعتبر من أبرز المناطق التي تتيح فرصًا كبيرة للانتشار الاستراتيجي الروسي.

وترى روسيا في القارة الأفريقية ساحة رئيسية لتعزيز نفوذها الدولي،[2] خاصة في ظل تنافسها مع الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية. تمثل أفريقيا بالنسبة لموسكو مجالًا واعدًا لتوسيع علاقاتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية، بما يعزز موقعها كلاعب رئيسي في النظام الدولي ويتيح لها مواجهة محاولات الهيمنة الغربية على تلك المنطقة الحيوية.

عند دراسة ملامح السياسة الخارجية الروسية بعد عام 2000، يتضح بجلاء أن التوجه الروسي نحو أفريقيا قد شهد تغيرات جذرية مقارنة بحقبة الاتحاد السوفيتي. في زمن الاتحاد السوفيتي، كانت السياسة تجاه القارة الأفريقية تقوم على أسس أيديولوجية، حيث ركزت بشكل أساسي على نشر الأفكار والقيم الشيوعية، مما جعل أفريقيا ساحة لتنافس أيديولوجي مع الدول الغربية.

أما في الحقبة الجديدة تحت قيادة الرئيس فلاديمير بوتين، فقد تغيرت الأولويات الروسية تجاه أفريقيا لتأخذ طابعًا براغماتيًا قائمًا على معطيات اقتصادية وسياسية. يتمثل هذا التحول في السعي لتعزيز العلاقات التجارية

[1] قراءة في الوثيقة الروسية لعام 2023،مركز شاف الدراسات وتحليل الازمات والصراعات في الشرق الأوسط وافريقيا ،2023.

[2] المرجع السابق نفسه.

مع الدول الأفريقية، وزيادة صفقات بيع الأسلحة، وتكثيف التعاون الأمني لمكافحة الإرهاب. هذه المقاربة الجديدة عكست رغبة روسيا في تعزيز وجودها الاقتصادي والسياسي في القارة، بما يتماشى مع أهدافها الاستراتيجية العالمية.

إلى جانب ذلك، لعب العامل المعرفي دورًا مهمًا في صياغة السياسة الروسية الجديدة تجاه أفريقيا. فقد استفادت روسيا من الخبرات المتراكمة في مجال دراسات المناطق، حيث كان الرئيس بوتين يعتمد على شخصيات بارزة في هذا المجال، من بينهم البروفيسور أليكسي ميخايلوفيتش فاسيلييف، الذي يعتبر من أبرز المستعربين الروس. شغل فاسيلييف منصب مدير معهد أفريقيا التابع لأكاديمية العلوم الروسية، وعُين مبعوثًا خاصًا للعلاقات مع زعماء الدول الأفريقية. بفضل معرفته العميقة بثقافات وسياسات القارة، ساهم فاسيلييف في تعزيز الروابط بين موسكو والعواصم الأفريقية، مما أسهم في تحقيق تقدم ملحوظ في العلاقات الثنائية.

تجسد هذه السياسة نهجًا واقعيًا يسعى للاستفادة من الفرص الاقتصادية والجيوسياسية التي تقدمها القارة الأفريقية، مع استثمار المعرفة الأكاديمية لتعزيز الحضور الروسي هناك.

المبحث الثالث: السياسة الخارجية الروسية في أفريقيا: الأدوات والأهداف.

تعتمد التوجهات الروسية في القارة الأفريقية على نهج براغماتي قائم على تحقيق المصالح الاستراتيجية، وهو ما يعكس الأهمية البالغة التي تحتلها أفريقيا في السياسة الخارجية الروسية. تسعى موسكو من خلال هذا النهج إلى تعزيز حضورها ودورها المؤثر في القارة، انطلاقًا من رؤيتها الشاملة لاستعادة مكانتها كقوة عالمية.

ترى روسيا في القارة الأفريقية منطقة حيوية توفر فرصًا كبيرة للتوسع السياسي والاقتصادي، فضلًا عن كونها منصة استراتيجية لتعزيز نفوذها على الساحة الدولية. وتركز السياسة الروسية على بناء شراكات متعددة الأبعاد مع الدول الأفريقية، تشمل التعاون في مجالات الأمن، والتجارة، والطاقة، والتنمية. هذا النهج ينسجم مع أهداف روسيا في لعب دور فاعل في المناطق ذات الأهمية الجيوسياسية حول العالم، بما يعزز حضورها في مواجهة النفوذ الغربي المتراجع في أفريقيا.

من خلال هذه الاستراتيجية، تعمل روسيا على تأكيد نفسها كشريك أساسي للدول الأفريقية في مواجهة التحديات الإقليمية والدولية، ما يدعم تطلعاتها لإعادة التوازن إلى النظام الدولي واستعادة دورها الريادي على المسرح العالمي، وينقسم هذا المبحث الى ثلاث مطالب:

المطلب الأول:الأهداف والأدوات الاقتصادية.

الأهداف:

تسعى روسيا إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية الاستراتيجية في القارة الأفريقية، مستغلة الفرص الواعدة التي تقدمها القارة لتعزيز نفوذها الاقتصادي والحد من آثار العزلة الدولية التي قد تؤثر على اقتصادها مستقبلاً. من بين هذه الأهداف:

-تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري: تعمل روسيا على توسيع نطاق التعاون مع الدول الأفريقية من خلال تطوير شراكات اقتصادية وتجارية قوية. يركز هذا التوجه على استغلال الموارد المتاحة في أفريقيا وإيجاد فرص استثمارية جديدة تعزز الروابط بين الجانبين.

-الاستثمار في مشاريع الطاقة: تُعد روسيا شريكًا موثوقًا في مجالات الطاقة، لا سيما في مشروعات توليد الطاقة والطاقة النووية. تعتمد موسكو على خبراتها الواسعة في هذا القطاع لتقديم حلول مبتكرة تلبي احتياجات الدول الأفريقية المتزايدة للطاقة، مما يعزز مكانتها كشريك اقتصادي رئيسي في القارة.

-توسيع الفرص الاستثمارية: تسعى روسيا إلى زيادة انخراط الشركات الروسية في القطاعات الاستراتيجية بأفريقيا، مثل الصناعة والتعدين والطاقة. يهدف هذا التوجه إلى الاستفادة من الموارد الطبيعية الغنية في القارة، وتعزيز الوجود الروسي في أسواق واعدة[1].

- فتح أسواق جديدة للمنتجات الروسية: تعمل روسيا على تسويق منتجاتها في الدول الأفريقية بهدف تقليل اعتمادها على الأسواق التقليدية والحد من تداعيات العزلة الاقتصادية الدولية. يشمل ذلك السعي لزيادة الصادرات الروسية، بما يسهم في تنويع مصادر دخل الاقتصاد الروسي.

- الاستثمار في البنية التحتية الأفريقية: تدرك روسيا أهمية تطوير البنية التحتية كوسيلة لتعزيز شراكاتها الاقتصادية. تعمل موسكو على ضخ استثمارات كبيرة في هذا المجال، بما يشمل بناء شبكات الطرق والموانئ والمرافق الصناعية، مما يساعد على تمتين العلاقات الاقتصادية والسياسية مع الدول الأفريقية.

من خلال تحقيق هذه الأهداف، تسعى روسيا إلى تعزيز وجودها في أفريقيا كقوة اقتصادية منافسة، واستغلال الإمكانات الهائلة التي توفرها القارة لدعم استراتيجيتها العالمية وإعادة تشكيل نفوذها على الساحة الدولية[2].

---

[1] احمد عسكر ، العلاقات الروسية الافريقية : رؤية مستقبلية في ضوء تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية ، مجلة افاق افريقية ، العدد 54،2023 ص54-55، وأيضا : محمد حمشي ،قمة روسيا -افريقيا، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية 2019 ،ص3.

[2] فريدة روطان ، التنافس الصيني على القارة الافريقية ،مجلة رؤية تركية ، العدد 2،2018 ،ص 145.

الوسائل:

تمثل الوسائل الاقتصادية الروسية في القارة الأفريقية إحدى الركائز الأساسية لتعزيز نفوذ موسكو في المنطقة. تتجلى هذه الوسائل من خلال مجموعة من المشاريع والاستثمارات التي تشمل مجالات متنوعة، أبرزها الطاقة النووية، التعدين، والزراعة، مما يعكس اهتمام روسيا بتعميق علاقاتها الاقتصادية مع دول القارة.

1. **الطاقة النووية والتكنولوجيا النووية**

تسعى روسيا إلى مشاركة خبراتها المتقدمة في مجال الطاقة النووية مع الدول الأفريقية. وقعت موسكو مذكرات تفاهم مع عدة دول، منها إثيوبيا، كينيا، السودان، الجزائر، مصر، نيجيريا، وأوغندا، لإنشاء وتشغيل محطات للطاقة النووية السلمية لتوليد الكهرباء.[1]

في عام 2020، حصلت شركة "روساتوم" الروسية للطاقة الذرية على قرض بقيمة 25 مليار دولار لتمويل بناء أول محطة للطاقة النووية في مصر، وهي منشأة بقدرة 4800 ميغاواط، وبتكلفة إجمالية تصل إلى 60 مليار دولار.[2]

2. **التعدين واستخراج الموارد الطبيعية**

تسهم روسيا بشكل كبير في تطوير قطاع التعدين في أفريقيا:في غينيا، تقوم شركة "روسال" الروسية العملاقة للألمنيوم باستخراج البوكسيت، وهو خام أساسي لإنتاج الألمنيوم.

في جمهورية أفريقيا الوسطى، تدير روسيا منجم نداسيما للذهب، مما يعزز وجودها في هذا القطاع الاستراتيجي.

في زيمبابوي، تستثمر شركة "غريت دايك إنفستمنتس ليمتد" الروسية نحو 1.6 مليار دولار في مشروع "دارندفيل" لاستغلال أحد أكبر مكامن البلاتين، ويعد هذا المشروع أكبر استثمار روسي في أفريقيا.

في أنغولا، تشارك شركة "ألروسا" الروسية في مشروع "كاتوكا" لاستخراج الألماس، باستثمار مشترك يبلغ حوالي 500–700 مليون دولار. تمتلك الشركة الروسية حصة تبلغ 50.5% في المشروع.

3. **مراكز الطاقة والبنية التحتية النووية**

في زامبيا، تشارك مؤسسة "روساتوم" الحكومية الروسية في إنشاء مركز للطاقة النووية. وقد دعا رئيس زامبيا، إدغار لونغو، نظيره الروسي لحضور افتتاح هذا المشروع الذي يمثل تعاونًا استراتيجيًا بين البلدين.

---

[1] احمد عسكر، التوجه الروسي نحو القرن الافريقي .. الدوافع والتداعيات ، مجلة قراءات افريقية ، العدد 53، ص10.

[2] أبرز المشاريع الاقتصادية الروسية في افريقيا ، مقال منشور على الموقع الإلكتروني:

https://arabic.rt.com/business/959909-

5. **تجارة السلع الأساسية والزراعة**

تسيطر روسيا على 16% من الإنتاج العالمي للقمح، و13% من إنتاج الأسمدة، مما يجعلها شريكًا اقتصاديًا رئيسيًا للدول الأفريقية.

بين عامي 2018 و2020، بلغت قيمة واردات الدول الأفريقية من القمح الروسي حوالي 5.1 مليار دولار.

تعتمد العديد من الدول الأفريقية على استيراد الأسمدة من روسيا، التي تعد أكبر مصدر لها عالميًا، ما يدعم القطاعات الزراعية في القارة ويعزز الأمن الغذائي.

أهمية هذه الاستثمارات:

تُبرز هذه المشاريع والاستثمارات الدور الروسي المتنامي في أفريقيا، حيث تسعى موسكو إلى تحقيق أهداف اقتصادية واستراتيجية، من بينها:

تعزيز الحضور الروسي في القطاعات الحيوية.

تقوية العلاقات الاقتصادية مع الدول الأفريقية كوسيلة لدعم موقعها الجيوسياسي.

استغلال الموارد الطبيعية والبشرية الغنية في القارة لخلق فرص استثمارية جديدة.

تنويع الشراكات الاقتصادية العالمية وتقليل آثار العزلة الدولية على الاقتصاد الروسي.

من خلال هذه الوسائل، تضع روسيا نفسها كشريك اقتصادي موثوق ومؤثر في القارة الأفريقية، مما يساهم في توسيع نفوذها وتعزيز مكانتها على الساحة الدولية.

المطلب الثاني :الأهداف والأدوات العسكرية.

الأهداف:

تركز روسيا بشكل كبير على تعزيز حضورها العسكري في أفريقيا، حيث تُعد صادرات الأسلحة إحدى الأدوات الرئيسية لتحقيق هذا الهدف. وفقاً لتقرير "الاتجاهات الدولية لعمليات نقل الأسلحة" الصادر عن معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام في مارس 2022، فقد صدّرت روسيا حوالي 17% من إجمالي صادرات أسلحتها إلى دول القارة الأفريقية بين عامي 2017 و2021. وتُهيمن روسيا على نحو 37.6% من سوق السلاح الأفريقي، مما يجعلها المورد الأكبر للأسلحة في القارة. وقد شهدت السنوات الأخيرة اهتماماً متزايداً من روسيا بتوسيع مبيعاتها العسكرية، خاصة في دول منطقة الساحل الأفريقي.

منذ عام 2015، وقّعت روسيا أكثر من 20 اتفاقية تعاون عسكري مع دول أفريقية مختلفة. وتظل الجزائر أكبر مستورد للأسلحة الروسية، إلا أن دولاً مثل المغرب، مصر، ونيجيريا أصبحت عملاء رئيسيين أيضاً.

على صعيد آخر، نجحت شركة "روس اكسبورت" الروسية المملوكة للدولة في إبرام صفقات لتصدير الأسلحة مع عدد من دول القارة، بما في ذلك بوركينا فاسو، مالي، ونيجيريا. ويُذكر أن الجيش التشادي يعتمد بنسبة تصل إلى 90% على الأسلحة والمعدات العسكرية الروسية. وفي سياق مشابه، وقّعت مالي اتفاقية تعاون عسكري مع روسيا في يونيو 2019.[1]

تحظى الأسلحة الروسية بشعبية كبيرة بين القادة الأفارقة لعدة أسباب. فهي تُعتبر ذات تكلفة منخفضة نسبياً مقارنة بمنافسيها، كما أن الصفقات الروسية لا تُقيّد بشروط تتعلق بحقوق الإنسان، على عكس الدول الغربية مثل فرنسا والولايات المتحدة. على سبيل المثال، في عام 2014، وبينما كانت الولايات المتحدة تتردد في بيع أسلحة لنيجيريا لدعمها في مواجهة جماعة بوكو حرام الإرهابية بدعوى انتهاكات حقوق الإنسان من قبل الجيش النيجيري، لجأت نيجيريا إلى روسيا. وقد مكنتها روسيا من شراء 12 مروحية هجومية بسهولة، ما عزز قدراتها العسكرية في مواجهة التحديات الأمنية.[2]

تُعد الطائرات من أبرز صادرات الأسلحة الروسية خلال الفترة بين عامي 2017 و2021، حيث استحوذت على حوالي 48% من إجمالي صادرات الأسلحة الروسية، مما يجعلها المكون الرئيسي في هذه الصادرات. تلتها المحركات، لا سيما المحركات المخصصة للطائرات، التي شكلت ما نسبته 16% من الإجمالي. أما الصواريخ، فقد جاءت في المرتبة الثالثة بحصة بلغت 12%،[3] هذه التركيبة تعكس الأولوية التي تمنحها روسيا لتطوير وتعزيز تقنياتها في مجال الطيران والصواريخ، وهي قطاعات استراتيجية تُعزز من مكانتها كمورد أساسي للأسلحة على الساحة الدولية.[4]

الوسائل العسكرية:

<u>أولا: الشركات الأمنية الروسية ودورها العسكري في أفريقيا:</u>

تُعد الشركات الأمنية الخاصة من أبرز الأدوات التي تستخدمها روسيا لتعزيز نفوذها العسكري والأمني في أفريقيا، حيث تقدم هذه الشركات خدمات متنوعة تشمل دعم جهود مكافحة الإرهاب وبناء القدرات الأمنية. من بين هذه الشركات، تبرز مجموعة فاغنر كأحد أهم الأدوات التي تعتمد عليها روسيا لتحقيق مصالحها

[1] شيماء محي الدين،تحولات الاستراتيجية الروسية في افريقيا،من الرابح،مركز فاروس للشؤون الافريقية،2021،ص12-13.

[2] المرجع السابق نفسه،ص12-14.

[3] شيماء محي الدين،مرجع سابق ذكره ، ص17،وأيضا:مليسا شوستاك واخرون ،تحليل للصادرات العسكرية والأمنية الصينية والروسية في افريقيا ،مؤسسة راند،2023،ص3.

[4] فريدة روطان،التنافس الصيني على القارة الأفريقية،مجلة رؤية تركية ،العدد2018،2،ص145.

الاستراتيجية في القارة الأفريقية خلال السنوات الأخيرة. وتلعب المجموعة أدواراً محورية في أكثر من 30 دولة أفريقية، من بينها ليبيا، بوركينا فاسو، مالي، جمهورية أفريقيا الوسطى، السودان، وموزمبيق.[1]

مالي كنموذج للتدخل الروسي

مثال بارز على التدخل الروسي يتمثل في مالي، حيث استغلت روسيا الفراغ الأمني الناجم عن انسحاب القوى الغربية. عقب الانقلاب العسكري في أغسطس 2020، الذي أطاح بالرئيس المنتخب ديمقراطياً إبراهيم بوبكر كيتا، أنهى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة تدريباتهما العسكرية في البلاد. وفي فبراير 2022، أعلنت فرنسا عن بدء سحب قواتها المشاركة في عملية برخان تدريجياً،[2]هذا الوضع أتاح لروسيا فرصة لتعزيز وجودها عبر إدخال قوات مجموعة فاغنر لدعم السلطات المركزية في مالي، مما عزز دورها في المشهد الأمني المحلي.

المشاركة الروسية في عمليات حفظ السلام

بالإضافة إلى ذلك، تُشارك روسيا بنشاط في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في أفريقيا. تنتشر القوات الروسية في عدة دول أفريقية، بما في ذلك إريتريا، إثيوبيا، السودان، جمهورية الكونغو الديمقراطية، كوت ديفوار، وليبيريا. اللافت للنظر أن عدد الجنود الروس المشاركين في هذه العمليات يفوق نظراءهم من فرنسا، بريطانيا، والولايات المتحدة. هذا الالتزام يعكس اهتمام روسيا بتوسيع نفوذها عبر تقديم نفسها كشريك أمني موثوق في القارة الأفريقية[3].

ثانيا: دعم التيارات السياسية كجزء من الاستراتيجية الروسية في أفريقيا:

في السنوات الأخيرة، اعتمدت روسيا استراتيجية تهدف إلى دعم التيارات السياسية والشخصيات القيادية التي تعارض النفوذ الفرنسي في أفريقيا. أحد أبرز الأمثلة على ذلك كان في أعقاب انقلاب مالي الذي أطاح بالرئيس إبراهيم بوبكر كيتا في 18 أغسطس 2020. بعد الانقلاب، انتشرت تقارير تفيد بوجود تحالف سري بين روسيا ومخططي الانقلاب. كما أشارت التقارير إلى أن اثنين من القادة العسكريين الذين شاركوا في تنفيذ الانقلاب تلقوا تدريبهم في الكلية العسكرية العليا في روسيا، مما يعزز فرضية وجود دور روسي غير مباشر في هذا التحول السياسي.

[1] اماني الطويل،أدوار الشركات الأمنية في افريقيا فاغنر نموذجا،مركز فاروس للدراسات الاستراتيجية ،2023،ص24.

[2] محمود زكريا،مصدر سبق ذكره،ص48.

[3] اماني الطويل،مرجع سبق ذكره.

الاستفادة الجيوسياسية وتعزيز العلاقات مع مالي

استفادت روسيا بشكل كبير من التغيرات السياسية في مالي، حيث أدى الانقلاب إلى تقليص النفوذ الفرنسي في البلاد، مما أتاح لروسيا فرصة لتعزيز وجودها الجيوسياسي. ونتيجة لذلك، سارعت روسيا إلى إقامة علاقات ودية مع الحكومة الانتقالية في مالي، مستغلة المناخ السياسي الجديد لتوطيد نفوذها وتوسيع نطاق تعاونها العسكري والاقتصادي مع السلطات الجديدة. هذه الخطوة تعكس نهجاً روسياً أوسع يهدف إلى ملء الفراغ الذي تتركه القوى الغربية في أفريقيا، ودعم الأنظمة السياسية التي تتماهى مع مصالحها الاستراتيجية[1].

ثالثا: بعثات التدريب كجزء من الاستراتيجية العسكرية الروسية في أفريقيا

ضمن إطار جهودها لتعزيز نفوذها العسكري في أفريقيا، وقّعت روسيا 21 اتفاقية عسكرية مع العديد من دول القارة. تشمل هذه الاتفاقيات مجموعة واسعة من المجالات، بما في ذلك التدريب الأمني والعسكري وتبادل المعلومات الاستخباراتية.

إرسال مدربين وخبراء عسكريين

كجزء من هذه الاتفاقيات، أرسلت روسيا قوات لتقديم تدريبات على استخدام الأسلحة الروسية المتطورة، بالإضافة إلى نشر خبراء عسكريين في دول مختلفة. على سبيل المثال، في جمهورية أفريقيا الوسطى، أنشأت روسيا قاعدة تدريب دائمة في بيرينغو، الواقعة على بُعد 80 كيلومتراً من العاصمة بانغي. تضم القاعدة حالياً نحو 2000 مدرب روسي يعملون بشكل دائم لتدريب القوات المحلية على استخدام الأسلحة الروسية وتطوير مهاراتها العسكرية.[2]

المستشارون المدنيون

إلى جانب المدربين العسكريين، أرسلت روسيا 170 مستشاراً مدنياً إلى عدد من الدول الأفريقية لتقديم الاستشارات والتدريب للقوات المحلية. يهدف هذا الوجود إلى تعزيز قدرات الجيوش الأفريقية وتوطيد العلاقات الثنائية مع هذه الدول.

---

[1] محمد زكريا،مرجع سبق ذكره،ص48،وأيضا:شيماء محي الدين،مصدر سبق ذكره ص17،وأيضا:مليسا شوستاك واخرون،تحليل الصادرات العسكرية والأمنية الصينية والروسية في افريقيا،مؤسسة راند،2023،ص3.

[2] جنود وتدريبات وقواعد عسكرية،روسيا تثبت اقدامها في القارة السوداء،2024،على الموقع: ./ https://www.aljazeera.net

وفقاً لتقرير صادر عن مجلة Atlantic الأمريكية، تعكس هذه الجهود التزام روسيا بتوسيع نطاق تعاونها العسكري مع أفريقيا، مستغلةً الطلب المتزايد على التدريب والخبرات الأمنية في القارة. هذا النهج لا يساهم فقط في تحسين القدرات الأمنية للدول الأفريقية، بل يعزز أيضاً النفوذ الروسي في المناطق الاستراتيجية من القارة[1].

رابعا: القواعد العسكرية :

ان من اهم الوسائل العسكرية التي تستخدمها روسيا لتعزيز نفوذها في قارة افريقيا هي انشاء قواعد عسكرية روسية في قارة افريقيا، إذ استطاعت روسيا ان تتفق مع السودان لبناء مركز للدعم اللوجستي على الساحل السوداني وقد أصدرت السودان قراراً يتضمن الشروع بتنفيذ هذا المشروع في عام ٢٠٢٠، وسيدعم هذا المركز العمليات العسكرية الروسية في مناطق عديدة في قارة افريقيا، إذ سيشكل منصة لجمع المعلومات الاستخباراتية لمراقبة أنشطة القوى المنافسة لروسيا في حوض البحر الأحمر والقرن الافريقي وشبه الجزيرة العربية[2] .

المطلب الثالث :الأهداف والأدوات السياسية.

اولا: الأهداف السياسية والدبلوماسية:

1-الأهداف السياسية والدبلوماسية لروسيا في أفريقيا

تسعى روسيا إلى تحقيق مجموعة من الأهداف السياسية والدبلوماسية من خلال تعزيز دورها في القارة الأفريقية. وتتمثل أبرز هذه الأهداف فيما يلي:[3]

-تطوير العلاقات السياسية والدبلوماسية

تعمل روسيا على تعزيز روابطها السياسية مع الدول الأفريقية عبر تبادل الزيارات الرسمية وتقديم الخبرات للحكومات الأفريقية. يتم ذلك من خلال إرسال مستشارين سياسيين روس للمساهمة في صياغة السياسات وتحقيق أهداف استراتيجية، مثل التغلب على العزلة الدولية المفروضة عليها بعد ضمها لشبه جزيرة القرم عام 2014، ومواجهة التحديات الدبلوماسية الناجمة عن الحرب الروسية-الأوكرانية المستمرة.

[1] المرجع السابق نفسه.

[2] عبد القادر محمد، الحضور الروسي في افريقيا ودلالاته ، مركز الجزيرة للاتصالات ،2021،ص3-4.

[3] احمد عسكر،العلاقات الروسية الافريقية: رؤية مستقبلية في ضوء تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية ، مجلة افاق افريقية ،العدد 54،2023،ص54-55،وأيضا : محمد حمشي ،قمة روسيا- افريقيا ، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية،2019 ،ص3.

-استعادة النفوذ الدولي

تسعى روسيا لاستعادة المواقع التي فقدتها منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، مع التركيز على تصحيح الخلل في توازن القوى العالمي، خاصة مع الولايات المتحدة. تهدف هذه الجهود إلى إعادة تأكيد وجودها كقوة عالمية ذات نفوذ.

-تعزيز العلاقات مع النخب الأفريقية .

تستهدف روسيا تكثيف تعاونها مع النخب الحاكمة في أفريقيا بغية بناء شبكة من الشركاء والموالين، الذين يمكن الاعتماد عليهم لدعم مصالحها الإقليمية وتعزيز وجودها على الساحة الأفريقية.

-ترسيخ صورة روسيا كقوة عظمى

تعمل روسيا على إبراز نفسها كقوة عظمى قادرة على التأثير في النظام الدولي، وإرسال رسائل واضحة إلى القوى الكبرى الأخرى بأنها قادرة على حماية مصالحها الاستراتيجية في مختلف أنحاء العالم، خاصة في أفريقيا، التي تعتبرها منطقة ذات أهمية جيوسياسية.

-الوساطة في الأزمات الأفريقية

تحرص روسيا على لعب دور الوسيط في العديد من النزاعات الأفريقية، مما يتيح لها الانخراط بشكل أعمق في قضايا القارة وكسب نفوذ إضافي. تهدف هذه الاستراتيجية إلى تحقيق توازن مع النفوذ الغربي المتزايد في أفريقيا.

-استغلال الكتلة التصويتية الأفريقية في الأمم المتحدة

تُعد أفريقيا صاحبة الكتلة التصويتية الأكبر في الأمم المتحدة، وهو ما تسعى روسيا لاستثماره لتحدي النظام الأمني والسياسي العالمي المهيمن عليه من قبل الولايات المتحدة وحلفائها. فقد استُخدمت هذه الاستراتيجية بفعالية عام 2014، حيث أقنعت روسيا أكثر من نصف الدول الأفريقية بمعارضة أو الامتناع عن التصويت على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يدين ضمها لشبه جزيرة القرم.

علاوة على ذلك، تعمل روسيا على توثيق تعاونها مع الهيئات الإقليمية الأفريقية، مثل مجموعة التنمية للجنوب الأفريقي ((SADC، وتعزيز علاقاتها متعددة الأطراف. كما تنظم قمماً روسية-أفريقية، كان آخرها في 28 يوليو 2023 في مدينة سانت بطرسبرغ، بهدف توطيد العلاقات السياسية والاقتصادية مع دول القارة.

من خلال هذه الأهداف، تسعى روسيا إلى توسيع نفوذها السياسي، تعزيز صورتها الدولية، وكسب الدعم الأفريقي لمصالحها الاستراتيجية، بما يدعم مكانتها في النظام العالمي ويواجه تأثير القوى الغربية.

ثانيا: الوسائل السياسية والدبلوماسية:

عملت موسكو على استخدام الوسائل الدبلوماسية لتحقيق أهدافها الاستراتيجية وترسيخ مكانتها في أفريقيا. وتشمل هذه الوسائل ما يلي:

1. تنظيم قمم روسية–أفريقية

اتجهت روسيا إلى تبني نهج القمم الجماعية لتعزيز تعاونها مع الدول الأفريقية.

*قمة سوتشي 2019: استضافت روسيا القمة الأولى بين روسيا وأفريقيا في مدينة سوتشي، بحضور 43 مسؤولاً أفريقياً. خلال القمة، أعلن الرئيس الروسي عن استمرار دعم روسيا للدول الأفريقية، متعهداً بشطب ديون تجاوزت قيمتها 20 مليار دولار[1].

*قمة سان بطرسبورغ 2023: عُقدت القمة الثانية في مدينة سان بطرسبورغ بمشاركة ممثلين عن 50 دولة أفريقية. أكدت روسيا أن هدف القمة هو إنشاء منصة لتطوير التعاون مع أفريقيا، مع التركيز على مجالات السلام، الأمن، والتنمية المشتركة.[2]

2. توسيع الحضور الدبلوماسي

قامت روسيا بتعزيز وجودها الدبلوماسي في القارة الأفريقية، حيث أصبحت تمتلك 38 سفارة، ما جعلها تحتل المرتبة السادسة بين الدول التي تمتلك أكبر عدد من البعثات الدبلوماسية في أفريقيا[3].

3. الزيارات الرسمية رفيعة المستوى

كثفت روسيا نشاطها الدبلوماسي من خلال زيارات رسمية قام بها مسؤولون رفيعو المستوى، كان أبرزهم وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف، الذي أجرى جولات متعددة إلى دول أفريقية:

*الجولة الأولى في 2022: شملت دول وسط القارة مثل أوغندا، الكونغو، إثيوبيا، ومصر.

*الجولة الثانية في يناير 2023: ركزت على دول جنوب القارة، ومنها جنوب أفريقيا، أنغولا، وإريتريا

*الجولة الثالثة في فبراير 2023: استهدفت دولاً في غرب ووسط أفريقيا مثل السودان، مالي، وموريتانيا.

[1] خالد احمد، المآلات المستقبلية للتنافس الدولي المتصاعد في القارة الافريقية،مجلة السياسة الدولية ،العدد 232،افريل 2023،ص184.

[2] انعكاسات القمة الروسية الافريقية الثانية حول افريقيا،موجودة على الرابط التالي: https://www.setav.org/.

[3] المرجع السابق نفسه.

4. تقديم الدعم المتنوع

خلال هذه الجولات، قدمت روسيا وعوداً بتقديم دعم عسكري ولوجستي للدول الأفريقية لمواجهة التهديدات الإرهابية، لا سيما في وسط وغرب القارة. كما تعهدت بالمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي وتعزيز التعاون الاقتصادي في مختلف المجالات[1].

ملخص:

تُظهر هذه الجهود أن روسيا تسعى لتعزيز حضورها الدبلوماسي والاقتصادي في أفريقيا من خلال استراتيجيات شاملة تشمل تنظيم القمم، توسيع البعثات الدبلوماسية، وتعزيز التعاون الأمني والاقتصادي، مما يعكس طموحها لتعميق نفوذها في القارة ومواجهة النفوذ الغربي المتزايد.

المطلب الرابع : استنتاجات الفصل الثاني.

استنتاجات الفصل الثاني: دراسة تحليلية لأبعاد السياسة الخارجية الروسية في إفريقيا:

1-إفريقيا كأولوية استراتيجية لروسيا:

القارة الإفريقية تمثل محوراً مهماً في السياسة الخارجية الروسية نظرًا لموقعها الجيوسياسي وثرواتها الطبيعية المتنوعة، تعتبر إفريقيا فرصة لروسيا لتعزيز مكانتها كقوة عالمية ومواجهة النفوذ الغربي والصيني

2-أهمية سياسية عميقة:

تعتمد روسيا على دعم الدول الإفريقية في المحافل الدولية، مثل الأمم المتحدة، لتحقيق توازن في النظام الدولي.

تعزز روسيا علاقاتها مع القادة الأفارقة من خلال القمم والاتفاقيات الثنائية لتعزيز التعاون السياسي.

3-بعد اقتصادي قوي

•الموارد الطبيعية الوفيرة في إفريقيا، مثل النفط، الغاز، والمعادن الثمينة، تشكل دافعًا رئيسيًا للاستثمارات الروسية.•تسعى روسيا لتوسيع أسواقها لتصدير المنتجات والخدمات، خاصة في مجالات الطاقة والبنية التحتية.

.4-دورعسكري محوري:

•تستفيد روسيا من مبيعات الأسلحة للدول الإفريقية كأداة لتعزيز نفوذها العسكري والسياسي.

[1] خالد احمد، مرجع سابق ذكره،ص185.

•تستخدم شركات الأمن الخاصة، مثل مجموعة "فاغنر"، لدعم الحكومات في قضايا الأمن الداخلي، مما يرسخ وجودها الميداني.

5-إرث الحرب الباردة:

•الدور الروسي أثناء الحرب الباردة كان مؤسساً لعلاقات طويلة الأمد مع إفريقيا، عبر دعم حركات التحرر وتقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية.

بعد الحرب الباردة، أعادت روسيا صياغة استراتيجيتها لإفريقيا مع التركيز على الشراكات الاستراتيجية بدلاً من الأيديولوجيات.

.6-التكامل بين الأدوات الاقتصادية والعسكرية والسياسية:

•السياسة الروسية في إفريقيا تعتمد على أدوات متكاملة تشمل الدبلوماسية، العقود الاقتصادية، التعاون العسكري، والتأثير الإعلامي.

•تسعى روسيا لتحقيق أهدافها بأقل تكلفة ممكنة، معتمدة على سياسات مرنة تتماشى مع احتياجات الدول الإفريقية.

7-تعزيز التحالفات المناهضة للغرب:

•تبني روسيا خطابًا مناهضًا للاستعمار الغربي، مما يساعدها على كسب ثقة الدول الإفريقية.

•التحالفات مع إفريقيا تمكن روسيا من تقويض العقوبات الغربية وتوسيع خياراتها الاستراتيجية.

.8-السياسة الخارجية الروسية كوسيلة لتحقيق التوازن الدولي:

•افريقيا تشكل جزءًا من استراتيجية روسيا الأوسع لتحدي النظام الدولي الأحادي القطب.

من خلال توسيع نفوذها في إفريقيا، تضمن روسيا تحقيق توازن في مواجهة الضغوط الأمريكية والأوروبية.

خلاصة الاستنتاجات:

السياسة الخارجية الروسية في إفريقيا تتسم بالبراجماتية والمرونة، حيث تستثمر روسيا في الأبعاد الاقتصادية، السياسية، والعسكرية لتعزيز نفوذها. هذه الاستراتيجية تعكس طموحات روسيا لاستعادة مكانتها العالمية وتوسيع خياراتها الجيوسياسية في عالم يشهد تنافسًا متزايدًا على القارة الإفريقية.

الخاتمة

تعتبر السياسة الخارجية الروسية في إفريقيا انعكاساً واضحاً لطموحات موسكو في استعادة دورها كقوة عالمية فاعلة في النظام الدولي. من خلال تحليل أبعاد هذه السياسة، يتضح أن القارة الإفريقية تحتل مكانة استراتيجية في أولويات روسيا الخارجية، حيث تمثل ساحة غنية بالفرص الاقتصادية والجيوسياسية، فضلاً عن كونها مساحة لتوسيع النفوذ الروسي وموازنة الهيمنة الغربية والصينية.

لقد أدركت روسيا أهمية إفريقيا منذ حقبة الحرب الباردة، حين دعمت حركات التحرر واستثمرت في بناء علاقات أيديولوجية مع العديد من الدول. إلا أن هذه العلاقات شهدت فتوراً بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، قبل أن تعود بقوة في الألفية الجديدة مع تحول موسكو نحو سياسة أكثر براغماتية، تركّز على المصالح المشتركة بدلاً من الأيديولوجيا.

من الناحية الاقتصادية، تستغل روسيا ثروات إفريقيا الطبيعية وفرص الاستثمار في مجالات الطاقة، التعدين، والزراعة، إضافة إلى تعزيز صادراتها من الأسلحة. أما على الصعيد العسكري، فقد عززت وجودها من خلال شراكات استراتيجية، مبيعات الأسلحة، ونشر شركات الأمن الخاصة مثل مجموعة "فاغنر"، مما مكّنها من بناء نفوذ مستدام في العديد من الدول الإفريقية. سياسياً، تلعب روسيا على وتر الدعم الإفريقي في المحافل الدولية عبر خطاب مناهض للاستعمار الغربي، مما يساعدها على تحقيق أهدافها الاستراتيجية.

ومع ذلك، تواجه السياسة الروسية في إفريقيا تحديات كبيرة، مثل التنافس الشديد مع القوى الأخرى، وضعف البنية التحتية المحلية في العديد من الدول الإفريقية، وتأثير الصراعات

الإقليمية. هذه العوامل تجعل من الاستمرارية والفعالية في الحضور الروسي بالقارة أمراً يتطلب استراتيجيات متجددة ومتكاملة.

في النهاية، يمكن القول إن السياسة الخارجية الروسية في إفريقيا ليست مجرد أداة لتحقيق مكاسب اقتصادية أو سياسية عابرة، بل هي جزء من استراتيجية أوسع تسعى من خلالها موسكو إلى تثبيت أقدامها في النظام الدولي المتعدد الأقطاب. من خلال استثمارها المتوازن في الأبعاد السياسية، الاقتصادية، والعسكرية، تُظهر روسيا قدرتها على التكيف مع التغيرات العالمية وإعادة تشكيل نفوذها بما يخدم مصالحها الوطنية ويعزز مكانتها الدولية.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب

- احمد نوري النعيمي،**السياسة الخارجية**، (بغداد :الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة،2009م.
- جيمس دورتي ،**النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**،ترجمة د.وليد عبد الحي،بيروت:دار النهضة العربية 2008م.
- زهير بوعمامة،**أمن القارة الأوروبية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة**،دار الوسام العربي للنشر والتوزيع ، الجزائر،2010 .
- كريس براون، فهم العلاقات الدولية،ترجمة مركز الخليج للأبحاث،الإمارات،2004.
- محمد السيد سليم،**تحليل السياسة الخارجية**،ط2،القاهرة:مكتبة النهضة العربية،1998.
- جهاد عودة ،محمد عبد العظيم،ال**وظيفة السياسية لصناع القرار في السياسة الخارجية المصرية**:النظرية والمؤشرات ، القاهرة :المكتب العربي للمعارف ،2015.
- د.كاظم هاشم نعمة ، **المداخل النظرية في السياسة المقارنة**، طرابلس: تالة للطباعة والنشر ،1998.
- محمد السيد سليم ،**تحليل السياسة الخارجية**،ط2،القاهرة،مكتب النهضة المصرية،1998
- جندلي عبد الناصر،**التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية** ،(الجزائر : دار الخلدونية للنشر والتوزيع ،2007.
- نتاليا غريت،**إمبراطور الغاز** ، تر :عمار قط، تقديم أشرف الصباغ،(القاهرة :مكتبة مدبولي،2011).
- بومنجل خالد وفارق مجيب الرحمان المهدي ،**إدارة النزاع في أوكرانيا بين المقاربة الأمنية الروسية والأمريكية** ، (برلين : المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ط 2018) .
- الكسندر دوغين ، **أسس الجيوبوليتيكا** ، **مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي** ، تر: عماد حاتم (دار الكتاب المتحدة الجديدة ، ط2004.
- أحمد نوري ، **العلاقات التركية الروسية** ، **دراسة في الصراع والقانون** ،(عمان : دار زهران للنشر والتوزيع ،2011
- القيادة "مقدمة قصيرة جدا"،تأليف كيث جرينت ،تر:حسين التلاوي ،مراجعة هاني فتحي سليمان ،ط2013

- بومدين طاشمة ،**الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية ، دراسة في المفاهيم ، الأدوات ، المناهج ، الاقترابات** ،(تلمسان :كنوز للإنتاج والنشر والتوزيع ،ط1،2011
- توفيق بوستي ، تطور السياسية الخارجية الروسية تجاه دول أوروبا الشرقية .
- ليليا شيفتسوفا ، **روسيا بوتين** ،ترجمة :بسام شحا (بيروت :دار العربية للعلوم ،2006)

ثانيا: المذكرات والاطروحات

- جغام زهرة ، **دور القيادة السياسية في إعادة بناء السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط** ،فترة حكم بوتين مذكرة لنيل شهادة ماستر 2010-2016، جامعة الجلفة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، السنة الدراسية 2016-2017
- نردين حسن الميمي ، **الاستراتيجية الروسية في ظل نظام احادي القطبية الثوابت والمتغيرات** ، رسالة ماجستير غير منشورة (فلسطين /بيرزيت : جامعة بيرزيت – كلية الدراسات العليا ،2011

ثالثا: مقالات والمجلات

- خالد المصري، **النظرية الواقعية**،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية،المجلد 30،ع2014،ص327.
- لمى مضر الامارة ، الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية ، مجلد 31، العدد 362، (بيروت :**مركز دراسات الوحدة العربية** ،2009
- رضا محمد هلال ، السياسية الروسية الجديدة في المنطقة العربية : دراسة في أدوات القوة الناعمة وفعاليتها ، المجلد 22 ، العدد 3 (القاهرة :**مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة ،2021**
- رضا شحاتة، الهرولة الدولية على إفريقيا، مجلة شؤون عربية، 2019.
- احمد عسكر، **التوجه الروسي نحو القرن الافريقي** .. الدوافع والتداعيات ، مجلة قراءات افريقية ، العدد 53.
- تاج السر عبد الله محمد ، **اتفاقيات التنافس الدولي في افريقيا** ،طبيعة وأبعاد النفوذ الروسي، مركز الجزيرة للدراسات ،2021.
- اماني الطويل،**أدوار الشركات الأمنية في افريقيا فاغنر نموذجا**،مركز فاروس للدراسات الاستراتيجية ،2023.

- شيماء محي الدين،**تحولات الاستراتيجية الروسية في افريقيا**،من الرابح،مركز فاروس للشؤون الافريقية،2021.
- قراءة في الوثيقة الروسية لعام 2023،مركز شاف الدراسات وتحليل الازمات والصراعات في الشرق الأوسط وافريقيا ،2023.
- محمد زكريا، **عودة روسيا الى ارث الماضي وواقعية الحاضر**، المركز الافريقي للأبحاث ودراسة السياسات ،يناير ،2024
- هشام صميض،**روسيا والعودة في افريقيا : المحددات والأبعاد** ، مركز الدراسات والأبحاث خالد الحسن، العدد 8.
- نبيه الأصفهاني،مستقبل **التعاون الروسي–الإيراني في ضوء التقارب الأخير** ،مجلة السياسة الدولية ،العدد44،افريل 2001.
- لمى مضر الامارة ،**الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية** ،بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ،2009
- عاطف معتمد عبد الحميد ،**استعادة روسيا مكانة القطب الدولي ، ازمة الفترة الانتقالية** ،(بيروت :الدار العربية للعلوم ،2009
- التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية، السياسة الدولية، العدد 170، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، أكتوبر 2007.
- احمد عسكر ، **العلاقات الروسية الافريقية : رؤية مستقبلية في ضوء تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية** ، مجلة افاق افريقية ، العدد 54 ،2023 وأيضا : محمد حمشي ،قمة روسيا –افريقيا، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية 2019.
- فريدة روطان ، التنافس الصيني على القارة الافريقية ،مجلة رؤية تركية ، العدد 2،2018
- عبد القادر محمد، **الحضور الروسي في افريقيا ودلالاته** ، مركز الجزيرة للاتصالات ،2021.
- خالد احمد، المآلات المستقبلية للتنافس الدولي المتصاعد في القارة الافريقية،مجلة السياسة الدولية ،العدد 232،افريل ،2023
- فريدة روطان،**التنافس الصيني على القارة الأفريقية**،مجلة رؤية تركية ،العدد2018،2.
- فاطمة هارون العمارات ،العلاقات الروسية – الإيرانية وابعادها على الامن القومي العربي 2011–2018 (عمان : دار الخليج للنشر والتوزيع ،2020

رابعا: المواقع الإلكترونية :

- سامي عمارة ، استراتيجية جديدة للسياسة الخارجية الروسية عنوانها : أمريكا ،**اندبندت عربية** ،1افريل 2023 ،موجود على الرابط التالي :.https://cult.us/sxlHg
- فلاديمير جيرينوفسكي : سياسي روسي ومؤسس ورئيس الحزب الليبرالي الديمقراطي الروسي عام 1992 ، وحتى وفاته في ابريل 1992 . للمزيد ينظر : الحزب الديمقراطي الليبرالي الروسي يختار سلوتسكي خلفا لجيرينوفسكي رئيساً جديداً لكتلته في الدوما ، متاح على الرابط التالي: https://ar.rt.com/tlir
- تاريخ الاطلاع : 02/02/2024
- ذيب سليم القرالة ،توجهات روسيا الخارجية في عهد يلتسن حتى ولاية بوتين الثالثة ، مركز المحترفين الدولي للدراسات والأبحاث ،18 فيفري 2017، متاح على الرابط التالي : https://projocenter.com/Details.aspx?Id=6تاريخ الاطلاع :23/03/2024
- اليساندرا تيستا ، التدخل العسكري المتزايد لروسيا في سوريا ،معهد واشنطن ،5 أكتوبر 2018،متاح على الرابط :

https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/altdkhl-alskry-almtzayd-lrwsya-fy-swrya تاريخ الاطلاع :2023/4/8

- روسيا وأوكرانيا ماهي أسباب النزاع ، الميادين نت،24مارس 2022 ،موجود على الرابط :https://www.almayadeen.net/news/politics/%D8%B1%

تاريخ الاطلاع :2023/08/26

- هل تتجه روسيا لاستعادة دورها العالمي ،قراءات استراتيجية في ملف الأهرام الاستراتيجي:http://www.rulcpleng.php?id=2005log123544
- سامي عمارة، استراتيجية جديدة للسياسة الخارجية الروسية عنوانها: أميركا، إندبندنت عربية 1 أبريل 2023، متاح عبر: https.cutt.us/sxlHg
- طالب الدغيم، بوتين نحو المجد الأوراسي والارتباك الاستراتيجي الغربي، عمران ٥ مارس ٢٠٢٢ ، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/ba6Zf.
- حسني عماد السياسة الخارجية زمن الرئيس فلاديمير بوتين برلين ،المركزالديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية 2017،متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/vfwPg .

https://cutt.us/tQYgy.

- محمد خلفان الأوروبيون بين الولايات المتحدة وروسيا، أبريل ٢٠٢٢ ، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/IQCUw
- احمد بيومي، مكانة افريقيا في السياسة الروسية، متاح على الرابط التالي: https://ecss.com.eg/36230//، تاريخ الاطلاع:28اكتوبر 2024.
- ايمان الشعراوى قمة المستقبل 2024 هل يمكن أن تحصل إفريقيا على عضوية دائمة في مجلس الأمن؟ متاح على الرابط التالي:
- https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/9364/ ، تاريخ الاطلاع: 7 نوفمبر 2024.
- انتصار عنتر، AUR العلاقات الاقتصادية مع إفريقيا يغذي طموحات روسيا لتجاوز العقبات، متاحة على الرابط التالي:

https://www.independentarabia.com/node/556381/اقتصاد/أخبار وتقارير – اقتصادية-تطور العلاقات الاقتصادية مع أفريقيا – يغذي طموحات روسيا،تاريخ الاطلاع:22نوفمبر 2024.

- دور الطاقة في توجيه سياسات روسيا،(دراسة)،د،شيماء خطاب،موجود على الرابط التالي: https://pharostudies.com/ /
- تطور العلاقات الاقتصادية مع أفريقيا يغذي طموحات روسيا لتجاوز العقوبات،انتصار عنتر،موجود على الرابط التالي:

https://www.independentarabia.com

- روسيا – أفريقيا: العلوم والتعليم والابتكار من أجل التنمية الاقتصادية،متوفر في الرابط التالي:

https://summitafrica.ru/ar/news/rossija-afrika-nauka-obrazovanie-i-innovatsii-dlja-razvitija-ekonomiki/?utm_source=chatgpt.com.

- روسيا.. نظرة ثاقبة على الوجود الاقتصادي في أفريقيا،متوفر على الرابط التالي: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2021/8/29 .
- الحضور العسكري الروسي في إفريقيا ودلالاته،عبد القادر محمد علي،متوفر على الرابط التالي: http://studies.aljazeera.net/ar/article/5001 .
- متوفر على الرابط التالي:-https://www.dw.com/ar/dw

- أول قاعدة عسكرية روسية في أفريقيا: محاولة متأخرة للحاق بالغرب،متوفر على الرابط التالي:https://www.alaraby.co.uk/politics
- الفيلق الأفريقي الروسي،استراتيجية نفوذ جديدة واستدارة نحو افريقيا،متوفر على الرابط التالي:https://shafcenter.org/ /.
- روسيا في أفريقيا: نفوذ متصاعد لكنّ أسسه مازالت غير مستقرة،موجود على الرابط التالي:https://www.asbab.com/ /
- ملخص دعائي لكتاب "إفريقيا": ديون المستعمرين غير المسددة. تم تأليفه من قبل عدة مؤلفين روس، بمشاركة معهد الدراسات الإفريقية التابع للأكاديمية الروسية للعلوم وشبكة التلفزيون الدولية (RT). تم ترجمته إلى الإنجليزية والفرنسية، وتوزيعه على شعوب القارة، وتعميمه في وسائل الإعلام الموجهة، الرابط:

https://historyrussia.org/sobytiya/afrika-neoplachennyj-dolg-kolonizatorov.html

- فيودور لوكيانوف – العودة إلى التقاليد السوفيتية: ما الذي ستذهب به روسيا إلى إفريقيا؟ مجلس الشؤون الدولية الروسي، الأول من حزيران/ يونيو 2023، الرابط:

https://russiancouncil.ru/analytics-and-comments/comments/nazad-k-sovetskim-traditsiyam-s-chem-rossiya-idyet-v-afriku /

- أناستاسيا ماير وإيليا لاكستيغال وإيغور غوبيرناتوروف – ماذا يدرس الطلاب من الدول الإفريقية في روسيا؟ – فيدوموستي – 16 حزيران / يونيو 2023 الرابط:

https://www.vedomosti.ru/society/articles/2023/06/16/980633-chto-izuchayut-v-rossii-studenti-iz-stran-afriki

- فيدوموستي، توقيع أكثر من 70 اتفاقية بشأن الاعتراف المتبادل بالدبلومات مع الدول الإفريقية، 27 تموز / يوليو 2023، الرابط:

https://www.vedomosti.ru/society/news/2023/07/27/987282-0-70-soglashenii-priznanii-diplomov

- ماريا ميلنيكوفا، لقاء مع يكاترينا نوموفا: السينما الروسية مطلوبة في كل من إفريقيا وآسيا، وكالة (Spodnevnik) – 27 تموز / يوليو 2023، الرابط:

https://spbdnevnik.ru/news/2023-07-27/ekaterina-naumova-rossiyskoe-kino-vostrebovano-i-v-afrike-i-v-azii

- عزت زيان،افريقيا في روسيا- روسيا في افريقيا،مركز الدراسات العربية الأوراسية،13 أكتوبر 2024الرابط: https://eurasiaar.org /
- الدور الروسي في إفريقيا : الجاذبية والحضور (حالتا إفريقيا الوسطى وجنوب إفريقيا)،المركز الديمقراطي العربي،2024،الرابط:

https://democraticac.de/?p=100416

- أبرز المشاريع الاقتصادية الروسية في افريقيا ، مقال منشور على الموقع الإلكتروني:

https://arabic.rt.com/business/959909-

- انعكاسات القمة الروسية الافريقية الثانية حول افريقيا،موجودة على الرابط التالي:

https://www.setav.org /.

- جنود وتدريبات وقواعد عسكرية،روسيا تثبت اقدامها في القارة السوداء،2024،على الموقع:

https://www.aljazeera.net /.

- صابر آيت عبد السلام ،**التوجهات الكبرى للاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة** ،موجودة على الرابط التالي:

http://www.internationalStudiesbridges.blogsport.com//blog-post-2012/04/blog-post 4206.hotmail

- https://www.iiss.org/online-analysis/online-analysis/2023/04/russia-new-foreign-policy-concept-the-airing-of-grievances-and-a-new-vision-of-world-order/.
- https://www.oxfordbibliographies.com/abstract/document/obo-9780199743292/obo-9780199743292-0310.xml
- https://www.iiss.org/online-analysis/online-analysis/2023/04/russia-new-foreign-policy-concept-the-airing-of-grievances-and-a-new-vision-of-world-order/.
- https://www.oxfordbibliographies.com/abstract/document/obo-9780199743292/obo-9780199743292-0310.xml.

- https://www.iiss.org/online-analysis/online-analysis/2023/04/russia-new-foreign-policy-concept-the-airing-of-grievances-and-a-new-vision-of-world-order/.
- https://www.oxfordbibliographies.com/abstract/document/obo-9780199743292/obo-9780199743292-0310.xml.
- https://www.iiss.org/online-analysis/online-analysis/2023/04/russia-new-foreign-policy-concept-the-airing-of-grievances-and-a-new-vision-of-world-order/.
- https://www.oxfordbibliographies.com/abstract/document/obo-9780199743292/obo-9780199743292-0310.xml..
- https://www.oxfordbibliographies.com/abstract/document/obo-9780199743292/obo-9780199743292-0310.xml.
- https://www.iiss.org/online-analysis/online-analysis/2023/04/russia-new-foreign-policy-concept-the-airing-of-grievances-and-a-new-vision-of-world-order/.
- Mathieu Droin, Russia is still processing in Africa. What's the limit?, The Center for Strategic [6] and International Studies, Available on: https://www.csis.org/analysis/russia-still-progressing-africa-whats-limit.
- Halida Maulidia, Russia Foreign Policy Under Vladimir Putin Administration, State Islamic university, October 2017, available at: https://cutt.us/fJDNH.
- Gross domestic product 2021," World bank, accessed on 30/6/2023, at: https://bit.ly/30iDAt3
- Russia Exports," Trading Economics, accessed on 30/6/2023, at: https://bit.ly/3rB8F2r
- Russia Adopts New Anti-West Foreign Policy Strategy, Calls India, China Strategic Partners, The Wire, April 1, 2023. Available at: https://thewire.in/uncategorised/russia-adopts-new-anti-west-foreign-policy-strategy-says-will-continue-to-work-with-india.

خامسا: مراجع أجنبية :

- Likhacheva and others National Identity and the Future of Russia Valdai Discussion Club Report Moscow February 2014 .
- K.J.Holsti International politics, frome work for analysis englewood cliffs:prentice-hall, 1972.

- Robert Nalbandov, Not by Bread Alone: Russian Foreign Policy under Putin, Potomac Books, Lincoln, NE, 2016.
- 1.Win Gulling Russian foreign policy in Putin presidency strategic Digest.September 2000 .p. 1259-1261.
- Dmitri Trenin, 20 years of Vladimir Putin: How Russia Foreign Policy Has Changed, Carnegie, August 2019.
- John J. Mearsheimer, "Bound to Fail: The Rise and Fall of the Liberal International Order," International Security, vol. 43, no. 4 (2019.